وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 02

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

مؤسسة الصدارة العظمى في الدولة العثمانية
خلال القرن الـ 16 و الـ 17 م
(القرن الـ 10 و الـ 11 ه)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

تخصص : الدولة العثمانية و المشرق العربي في الفترة الحديثة و المعاصرة

تحت اشراف الأستاذة الدكتورة : فتيحة لواليش

من اعداد الطالب : نبيل بن سعدون

2016/2015

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر 02

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

مؤسسة الصدارة العظمى في الدولة العثمانية
خلال القرن الـ 16 و الـ 17 م
(القرن الـ 10 و الـ 11 هـ)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر

تخصص : الدولة العثمانية و المشرق العربي في الفترة الحديثة و المعاصرة

تحت اشراف الأستاذة الدكتورة : فتيحة لواليش

من إعداد الطالب : نبيل بن سعدون

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د: الغالي غربي .... رئيسا

أ.د: فتيحة لواليش................مقررا

أ.د: شويتام أرزقي..............عضوا

أ.د: نعيمة بوحمشوش..........عضوا

2016/2015

بسم الله الرحمان الرحيم

** إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون **

سورة الانبياء الاية 92 .

شكر و امتنان

أتقدم بخالص الشكر و الامتنان لله سبحانه و تعالى أولا ، و لأنه ما شكر الله تعالى من لم يشكر الناس فاني أتقدم بالشكر الجزيل ثانيا لجامعة بوزريعة (الجزائر 02) ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ بطاقمها الاداري ، ثم أخص بالشكر الدكتورة الفاضلة فتيحة الواليش على قبولها الاشراف على رسالتي و التي أتبعتني بتوجيهات منهجية و اقتراحات تثري البحث ، كما أشكر الدكتور الفاضل الاستاد الغالي غربي الذي أثرى السنة النظرية بالتشعب و الخوض في زوايا مختلف قضايا الدولة العثمانية هذا الى جانب تقديري و امتناني لزملاء الدراسة في هذه المرحلة على تواصلهم و أخص بالذكر الزميل الفاضل بشير توهامي الذي قضيت و اياه أوقات مفيدة ممتعة دارت حول قضايا التخصص .. و اخيرا ارفع اكف الضراعة و الدعاء للعلي القدير ان يتغمد أستاذتنا الدكتورة عائشة غطاس بواسع الرحمة و المغفرة و كل من توفي من الاقارب و عامة المسلمين ان ربي لسميع الدعاء و الحمد لله رب العالمين .

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
اع	اعداد
اش	اشراف
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
ج	جزء
در	دراسة
دط	دون طبعة
دس ن	دون سنة نشر
ط	طبعة
م	ميلادي
مج	مجلد
مر	مراجعة
ص	صفحة
ه	هجري
P	صفحة
S Ed	دون طبعة
Op cit	مرجع سابق

مقدمة

احتل التاريخ العثماني – التاريخ العسكري والحضاري – مساحة زمانية ومكانية واسعة ربطت بين العصرين الوسيط والحديث والجناحين الشرقي والغربي من العالم القديم. لقد عاشت – بعد الدولة البيزنطية - أكثر مما تعيش اية دولة في العالم الشرقي والغربي ولم يصل اي حاكم مسلم ما وصل اليه الحاكم العثماني. لقد احرزت تلك الدولة باسم الإسلام انتصارات باهرة ، و تغلبت على دول أوروبية عديدة، وامتلأت قلوب الملوك وحكام أوروبا فزعا وهلعا من هذه الدولة الاسلامية الطارئة عليها وفي عقر دارها.

شهدت الدولة العثمانية مرحلة المخاض العسير في الانتقال بين العصرين الوسيط والحديث ، حيث سقطت دول وإمبراطوريات وقامت أخرى ، وزالت اسر حاكمة وظهرت اخرى ، وأعيد تقسيم مناطق الربع المسكون من العالم من جديد. وخلال هذه المرحلة لعبت الدولة العثمانية دوراً هاماً في منطقة امتدت من بلاد فارس والخليج العربي شرقا وحتى بلاد نمسا والمغرب غربا ، ومن جنوب موسكو والقفقاس وبولندا شمالا وحتى بلاد الحبشة والمحيط الهندي جنوبا ، فكانت العنصر الفعّال في حالات المد والجزر في تلك المنطقة سواء خلال عصر نشأتها وتقدمها أو في عصر الضعف والانهيار. وامتد هذا التأثير حتى بعد سقوطها وخروج أكثر من ثلاثين دولة من تحت سلطتها من خلال تفجر مشاكل اقليمية لازلت تلعب دوراَ هاماَ في السياسة الدولية الى اليوم.

وإذا كانت الدولة العثمانية قد عاشت أكثر من ستة قرون ، فإن إمبراطورية نابليون الاول لم تعمر أكثر من أحد عشر عاماَ منذ تتويجه إمبراطورا (1804 – 1815م) ثم أنهارت هذه الامبراطورية عقب هزيمته في معركة واترلو عام 1815 م ، وكذلك الإمبراطورية الثانية التي اقامها نابليون الثالث ، فقد انهارت هي الاخرى بعد ثمانية عشر عاما (1852 – 1870 م) عقب هزيمته في معركة سيدان.. ومع ذلك حرص المؤرخون الأوروبيون على إحاطة تاريخ هذين العاهلين بهالات من المفاخر والمجد ، في الوقت الذي نعتوا السلطان العثماني بأنه " السلطان المسلم الجاهل المتبربر المستغرق في ملذاته مع جواريه الحسان .
والحق ان يقال هنا ان الدولة العثمانية دولة مفترى عليها. لم تتعرض دولة من الدول في العالم لمثل ما تعرضت له هذه الدولة من حملات عنيفة ضارية ، استهدفت التشهير بها والنيل منها .

وقد قامت بهذه الحملات قوتان عالميتان هما الاستعمار الاوروبي والصهيونية. واتخذت هذه وتلك من المؤلفات التاريخية والبحوث والتصريحات الرسمية ومن مجموعة الوثائق التي

نشرتها بعض الحكومات الاوروبية مجالا رحيبا لإذاعة ما راق لها أن تنشره عن الدولة تحاملا عليها. لذلك "من الواضح أن التاريخ العثماني تعرض لاهمال و تحريف جائرين ، و في الحقيقة ، قلة هي الدول التي تم تجاهللها أو تشويه تاريخها مثلما حصل للدولة العثمانية، ليس فقط في الغرب- وذاك أمر له ما يبرره ؛إَذ بعد أن حل الغرب المسالة الشرقية جغرافيا، سعى لتصفيتها تاريخيا – و انما في مختلف انحاء العالم التي شاركت العثمانيين ماضيهم ، و لهذا الاهمال اسباب عديدة تتمحور حول تغير العلاقات بين العثمانيين و أوروبا من جهة ، وبين العثمانيين و العرب من جهة اخرى "1.

ومما يؤسف له حقا ان المعلومات الخاطئة التي قُدمت عن الدولة العثمانية كان من قبل المؤسسات الاستعمارية والاستشراقية التي عملت بطرق شتى في العالم الإسلامي والتي حاولت أن تلصق كل سيئة بالدولة العثمانية متجاهلة أي تأثير إيجابي للعثمانيين ، وممجدة في الوقت النموذج الغربي بكل ما فيه .

وكتب مؤرخون كثيرون عن الدولة العثمانية وبكل ما تملك هذه الدولة من تجارب بقصد إقامة حواجز نفسية وحضارية بينها وبين الشعوب الاسلامية ، وظنّ هؤلاء المؤرخون أنهم قد نجحوا في تشويه تاريخ آخر نموذج للخلافة الاسلامية ،كما كتب مؤرخون كُثر عن الدولة العثمانية وتعرّض لحكمها كتاب كُثر، والأمر المثير للعجب ، أن مفاهيم المستشرقين الخاطئة ، وافتراءاتهم المريبة حول التاريخ والحضارة الإسلامية في العصر العثماني لم يطرأ عليها تغيير يُذكر ، واستمروا في ذلك ، بالرغم من ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية التي كشفت زيف هذه الادعاءات المتوارثة عن التاريخ والحضارة العثمانية ، من خلال الوثائق الأرشيفية والمصادر الاصلية مكنتهم من توجيه الانتقادات العلمية من القضايا التي أدلوا بدلوهم حول التاريخ والحضارة العثمانية.
وغفل اولئك المتحاملون عن الخدمات التي أسدتها تلك الدولة على العالم الاسلامي والأوروبي معا.
اعتمدت الإدارة العثمانية على القانون ، والتزمت بأحكام الشرع الشريف , فبلغت حقوق الإنسان وحرياتها غايتها , سابقة مفاهيم العصر , ولم يقف الاختلاف في الدين أو العرق مانعاً أمام تلك الحقوق , فقد تخلص البروتستانت بشكل واسع من الضغط الكاثوليكي الهامسبورغي أثناء السنوات 1533 إلى 1546 بدوام التهديد العثماني في الغرب , بل غدت الدولة العثمانية أمل البروتستانتية في القرن السادس عشر الميلادي وموطناً مثاليا لهم لممارسة الفعاليات الدينية البروتستانتية بحرية , فهم يقولون إن الوقوع في يد الاتراك خير من الوقوع في يد الفرنج .

1_ خليل اينالجيك : التاريخ الاقتصادي و الاجتماعي للدولة العثمانية : تر: عبد اللطيف حارس ،ج1،ط1، دار المدار الاسلامي ، بيروت ، 2007، ص 34

وما أوسع مظلة الاستقرار العثماني الظاهرة في رسالة إلى ملك البرتغال لإرساء السلام بين الدولتين في القرن السادس عشر " بناء على مرام الحكم وبسط قبضة التصرف في الحال الحاضر لخليفة الارض بالعناية العلوية للحق سبحانه وتعالى , واستظلال رعايا الغرب في جناح دولتنا , وبذل مزيد مرحمتنا الشاهانية الدائمة على الرعايا "1 .

ان من اهم الاسباب التي اتخذتها الدولة العثمانية سبيلا لنهوضها كونها دولة خاضعة للقانون تماماً -خاصة في عهد الترقي والصعود- نجد اعتمادها الشرع الشريف والقانون المنيف أساس الحكم والتشريع. وفي الواقع أن المتأمل بتمعن في المؤلف المنشور بعنوان " القوانين نامة العثمانية" حيث تناول د.أحمد أق كوندز 763 نموذجاً للقوانين نامة يستطيع رؤية المنحنى البياني لمراحل الدولة المختلفة: الترقي،والجمود، والتراجع، والانهيار من خلال هذه الدساتير التي بلغت أوجها في عهد السلطان محمد الفاتح، واستمرت مهمة صياغتها وتطبيقها بأيدٍ أهل لها حتى نهاية عهد السلطان سليمان القانوني، وشرعت حقبة الركود منذ عهد السلطان سليم الثاني وانتهت في عهد السلطان مراد الثالث ، وبعد هذه الحقبة بدأ التراجع ثم اتسعت الفجوة بدرجة كبيرة لم تستطع الدساتير المطلق عليها " عدالتنامة" أن تردمها و تعيد الأمور إلى نصابها.

إن الفرد العثماني مسلماً كان أو ذمياً، في فترة الترقي والسمو، آمن بأن دولته حقوقية بحتة، وأن العدالة تجري عليه دون تفرقة، والدولة التي يحمل رعيتها هذا الشعور مقدر لها أن تسمو وترقى. لقد أصبح أمثال شيخ الإسلام أبي السعود أفندي، والسلطان محمد الفاتح، وشيخ الإسلام علي زنبيللي أفندي أركاناً أساسية لدولة الحقوق والعدالة . فالشيخ أبو السعود هوا لذي اعترض على السلطان سليمان القانوني في مسألة إعفاء تجار من بدل الكراء في أرض وقفية قائلاً: " إن الإعفاء من أمور كبدائل الأجرة بفرمان السلطان لا يجوز لأن الحرام لا يتصير حلالاً بأمره، فالحرام لا يستحل. هذا أمر الشرع الشريف في هذا الخصوص، وما سواه ليس منه.

ومن وقف على أحكام شرعية فكتمها فهو متعرض لوعيد الله**2** ، والسلطان محمد الفاتح في أهل الذمة قال : " ولتكن كنائسهم بأيديهم، يرتلون كتبهم كما جرت مراسمهم، لكن لا يقرعون جرساً ولا ناقوساً، وأنا بدوري لن أستولي على بيعهم و أتخذها مسجداً"3 .

1_ د. اق كوندوز احمد ، الدولة العثمانية المجهولة ، وقف البحوث العثمانية ، استنبول 2008، ً 563 .
2_ الاية 159 من سورة البقرة.
3_ اق كوندوز احمد ، نفسه ص 564 .

أما شيخ الإسلام زنبيللي علي أفندي فهوالذي بيّن حقوق أهل الذمة و حرمتها، واحترام حريتهم الوجدانية شرط بقائهم ضمن الأطر الشرعية قائلاً: " مادام هؤلاء قبلوا أن يكونوا من الرعايا، فبمقتضى ديننا نحن مكلفون بحفظ أرواحهم، وأموالهم ، وأعراضهم، كما لنا، وعليه يكون جبرهم على اعتناق ديننا مخالفاً له " 1.
كان الجهاز الإداري المركزي يتكوّن من السلطان وحاشيته، وهؤلاء جميعًا يُعرفون باسم "آل عثمان"، ويُعينهم في الحكم ما يُعرف باسم "الديوان"، وهو جهاز إداري مضمّن يتكوّن من الصدر الأعظم وأفراد الطبقة الحاكمة. ومنصب الصدر الأعظم هو أعلى مناصب الدولة بعد منصب السلطان، وكان من يتبوأ هذا المنصب يلعب دور رئيس الوزراء ورئيس الديوان، ومن صلاحياته تعيين قادة الجيش وجميع أصحاب المناصب الإدارية المركزية أو الإقليمية. أما الفئة الحاكمة فكان يُشار إلى أفرادها باسم "العساكر" أو "العسكر"، ومفردها "عسكري"، وهي تشمل: الدفتردار، أي الشخص المُكلف بالشؤون المالية وحساب موارد الدولة ومصاريفها؛ الكاهية باشا، وهو الموظف العسكري الذي يتكلف بتسير الشؤون العسكرية للدولة؛ الشاويش باشا (بالعثمانية :چاويش پاشا) وهو موظف ينفذ الأحكام القضائية التي يصدرها القضاة؛ رئيس الكتّأب، وشيخ الإسلام وطبقة العلماء .كان السلطان العثماني هو صاحب القرار النهائي الفاصل في القضايا، وقد استمر الأمر على هذا المنوال حتى عهد السلطان مراد الرابع، عندما ازداد نفوذ الديوان وأخذ السلاطين لا يشاركون في جلساته• .
جرت العادة على إطلاق تسمية" الباب العالي "على الحكومة العثمانية، وهي تسمية تعني في الأصل قصر السلطان، ومع مرور الوقت أصبح المقصود بالباب العالي: أعلى سلطة تتجسد في قوة السلطان المستمدة من قوة جيشه.

وقد تم التركيز في هدا البحث على "مؤسسة الصدارة العظمى و تطورها و مهامها خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر "، كون هدا الموضوع لقي استحسانا في نفسي لان فترة الدراسة تخص أهم مرحلة شهدتها الدولة العثمانية في استكمال مؤسسات الدولة و تنظيم هياكلها و اتضاح معالمها و علو شانها بين الدول ، و بداية أفول نجمها بعد دلك ، فكان ان شرعت في انجازه .
ان مؤسسة الصدارة العظمى التي تمثل اليوم في مفهوم الدول "رئاسة الوزراء" مثلت اليد الطولى للسلطان في تسيير شؤون الدولة وقد مرت تدريجا بمراحل تأثرت فيها بقوة و ضعف الدولة وتراوح أدائها بين دلك ، إلا ان ما يلفت النظر في هده المؤسسة هو احتوائها على شخصيات وصلت الى هدا المنصب وفق التدرج البيروقراطي متمتعة بالخبرة و الكفاءة فكان الاداء و التميز شبه منقطع النظير ، في حين عندما يصل الى هذا المنصب من يفتقد الى الكفاءة و الجدارة يتحول الاداء الى درجة من الهزالة و الضعف كما حدث مند نهاية القرن السابع عشر ••.

_1 نفسه ، ص 564 .
• بدءا من اخر عهد القانوني (ت 1566م)
•• تميز أغلبهم بالضعف و قلة التجربة و الافتقار الى القوة التي تمكنهم من التصدي لكثير من المشاكل التي ظهرت عدا القليل من مثل : كوبروللى محمد باشا . ينظر : احسان اوغلى اكمل الدين ، المرجع السابق ، ج1، ص 177 .

و من هنا كان معرفة دور هده المؤسسة في رفعة شان الدولة العثمانية مهما لاستخلاص العبرة و نقل التجربة و هذه هي الغاية من تجليات مضامين هدا البحث و هو ما يخدم الواقع بالدرجة الاولى .

و كأي باحث ملم فضلا عن مبتدئ مثلي لا بد من مواجهة صعوبات شتى اولها ان اغلب المصادر المتعلقة بالبحث هي مصادر باللغة العثمانية و هي التي تعمقت اكثر في اثراء مثل هدا الموضوع ، فكان الاستعاضة عنها باللجوء الى المصادر او المراجع المترجمة ، و كان ان حصلت على قدر لا باس به من المصادر و المراجع من الشبكة العنكبوتية ، وكان ان اطلعت على عدة مراجع حول الموضوع لكن لم اجد بعضها يتعمق و يوفي بالغرض فيما يتعلق بالصدارة العظمى فكان ان قرأتها دون ان احصل على مزيد فائدة هامة تذكر .

اما عن أهم مصادر هدا البحث الأجنبية فتمثلت في التاريخ الكبير للمستشرق النمساوي فون هامر(Josef von hammer purgstall) في 19 مجلدا و المعنون بـ : 'تاريخ الامبراطورية العثمانية مند نشأتها الى ايامنا " ترجم من الالمانية الى الفرنسية ، و يليه ما ألفه المترجم الاول للقنصلية السويدية في القرن الثامن عشر " موراجه دوسون " (Mouradja .D’ohsson) ، الذي يقع في سبع مجلدات بعنوان : مشهد عام عن الامبراطورية العثمانية (Tableau Générale de L’Empire Othoman) في جزئه السابع المعنون بـ' نظام الحكم و الادارة في الدولة العثمانية في عهد موراجه دوسون ' فقد افاض في تفصيل مهام الصدر الاعظم و دائرته .
أما بالنسبة للمراجع فهي متنوعة ومنها ما هو أكثر خدمة للموضوع من غيره، مثل " قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي " للدكتور خليل أورهان و صادق جانبولات ، يتناول هذا الكتاب الإطار التاريخي لمسألة تحول الأحكام الشرعية على شكل قوانين قبل الدولة العثمانية وبعدها. ويتناول التشريع الفقهي في بداية العهد العثماني ، وأشهر المصنفين الفقهين والقانونيين ومصنفاتهم في العهد العثماني , ويبين أسباب إعتماد الدولة العثمانية مذهب أبي حنيفة مذهباً رسمياً لها. وكما يتناول مراحل ماقبل السلطان محمد الفاتح ، وعهده وعهد السلطان سليم الاول ، ومابعد عهد التنظيمات ، وانواع هذه القوانين. ويوضح الكتاب دوافع وجود قوانين نامة في الدولة العثمانية واهدافها ، ويعرض للخصائص العامة لقوانين نامة ، والعناصر المكونة للقانون العثماني ، والأصول العامة التي تحكم القانون السلطاني العثماني. ويتناول بعض النماذج التطبيقية في قوانين نامة مقاربة بالمذهب الحنفي وغيره.

فيما يخص المنهج المتبع فقد اعتمدت المنهج الوصفي و التحليلي لارتباطه الوثيق بطبيعة الاحداث .

أما فيما يتعلق بالخطة فقد تم تعديلها عدة مرات حسب طبيعة المادة العلمية المتوفرة ، بمتابعة من الأستاذة الدكتورة المشرفة فتيحة الواليش ، و قد تضمنت الخطة : مقدمة تحدثت بشكل مجمل عن نظام الحكم العثماني في هده الفترة و ارتباطه بسن و تشريع سلسلة قوانين تنظيمية سميت بقوانين نامه .

ثم وضعت ثلاثة فصول كل فصل يضم مبحثين ، فالفصل الاول معنون بـ"الدولة العثمانية خلال القرن الـ 16 و الـ 17 م ، المبحث الأول منه تحدثت فيه عن مؤسسات الدولة في ظل قوانين نامه ، بينما المبحث الثاني تضمن الحديث عن " تسيير الامور الادارية و هيكلة الحكم .

الفصل الثاني المعنون بـ : " الصدارة العظمى و مهامها خلال القرن الـ 16م و الـ17م و هو أهم الفصول و جوهر بحثنا هدا ، فالمبحث الاول منه تضمن الحديث عن : ظهور منصب الصدر الاعظم و كل ما يتعلق بالمهام الموكلة اليه و تبعاتها .

و المبحث الثاني تضمن الحديث عن علاقة الصدارة العظمى بالمؤسسات بالسلطان و بمؤسسات الدولة الدينية و العسكرية .
اما الفصل الثالث و المعنون بـ : "أهم صدرين عظيمين لهده الفترة " ، فقد تضمن المبحث الأول منه شخص الصدر الاعظم محمد صوقللى و دوره في الحفاظ على هيبة الدولة ، أما المبحث الثاني فقد تحدث عن الصدر الاعظم محمد كوبروللى و أسرته من بعده و كيف استطاع ان يجدد للدولة قوتها و نشاطها داخليا و خارجا في ظل مستجدات تذكر .

وأخيرا انهيت البحث بخاتمة تضمنت جملة من النقاط و الاستنتاجات ، مع بعض الملاحق التي تضم الصدور العظام و فترات حكمهم خلال القرنين المذكورين الى جانب بعض الخرائط و الصور عن الديوان الهمايوني .

و في الختام هدا جهد المقل و لا أدعي السبق و لا الكمال لكن محاولة متواضعة لتجلية نقاط لامعة في تاريخ الدولة العثمانية الذي لا ننفك عنه .

مدخل

(نشأة و تطور الدولة العثمانية)

يعد عثمان بك مؤسس الامارة العثمانية و الذي تسمت باسمه ، دلك أن قوته كانت في اضطراد مستمر داخل عشيرته نتيجة تكرر غزواته الجهادية للأراضي البيزنطية و اتساع شهرته هناك و دخوله في مرحلة تأسيس امارة مستقلة و كان من نتائج دلك أن وقعت فيما بعد تغيرات هامة في نظام المجتمع و تكوينه ، و اضفاء النظام على التركيب الهش المتداخل لمنطقة الحدود لتتشكل رويدا رويدا عناصر السلم الوظيفي الاساسي الذي سيجعل من الامارة دولة كبرى ، فيتحقق مولد السلطة السياسية في ظل امتزاج التقاليد التركمانية مع مفهوم الغزو و الجهاد الاسلامي حتى و لو كان بأشكاله البسيطة فيما قبل .

ان العثمانيين قد حالفهم الحظ كثيرا في مسألة الجهاد و الحصول على الغنائم ، نظرا لموقعهم الجغرافي المناسب ما جعلهم يستقطبون العديد من المظاهرين لهم من المحاربين القادمين من المناطق الاناضولية المجاورة خاصة القوات العسكرية في الامارات المجاورة و استقطاب الطبقات الشعبية الموالية لها ، و بهدا كانت امارات غرب الاناضول تابعة للعثمانيين بشكل كامل في ايام السلطان مراد الاول (1389/1359م) و السلطان بايزيد الصاعقة (1402/1389م) . و مما يسترعي الانتباه جهود العثمانيين في سياسة الفتح التي جروا عليها ازاء الامارات الاناضولية ، لا سيما محاولاتهم لاضفاء الشرعية عليها ، فقد كانوا يكشفون - من ناحية - عن سمو التقاليد الغزية• و تفوق عشيرة ' قايي' •• و يسعون- من ناحية اخرى- لتطبيق المفهوم الاسلامي دار البغي . و هده النقطة الاخيرة بعينها قد شكلت النمودج على تمسكهم بالشريعة الاسلامية .

• الغز أو الغزيّة أو الأوغوز: من أهم القبائل التركية ومنها انحدر السلاجقة والعثمانيون، موطنهم شمال آسيا. ينظر :أوزتونا يلماز :المدخل إلى التاريخ التركي، تر :أرشد الهرمزي، ط1 ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005،ص241، وينظر :بارتولد :تاريخ الترك في آسيا الوسطى،تر :أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1996 ، ص 46.

•• قبيلة من قبائل الغز التركية ، خرجت من اواسط اسيا متجهة نحو الغرب تحت قيادة ارطغرل. ينظر:أحمد ياغي اسماعيل : الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، ط 1، الرياض، 1996، المملكة العربية السعودية ،ص 1

و قد ازداد ضغوط العثمانيين على الامارات التركمانية المجاورة في زمن السلطان مراد الاول بوجه خاص ، لا سيما عقب الانتقال الى منطقة الروملى و اقامة علاقات مع البيزنطيين .
فقد استطاع العثمانيون بجهود السلطان مراد الاول ان يتقدموا حتى قونية ، و ازدادت ضغوطهم على امارة ابناء قرمان ، و كان توسع السلطان مراد الاول نحو اراضي امارة 'حميد' و اتجاهه - من ناحيةاخرى- نحو 'اماسيا' قد أوقع الرعب في قلوب ابناء 'جاندر' و ابناء ' قرمان' . و اسفرت معركة (فرنك يازيسي) عام 1387م عن هزيمة ابناء قرمان ، و حوصرت 'قونية'.
فاضطر ابناء قرمان الدين كانوا يتكفلون بحماية الامارات التركمانية الاخرى بدعوى انهم ورثة السلاجقة الى الاعتراف بتفوق السلطان مراد . و اثر دلك اصبح العثمانيون في وضع لا ينافسهم عليه احد في الاناضول ، بل و قام أمراء غرب الاناضول هم الاخرون فأعلنوا عن تبعيتهم للسلطان . فكانت تلك الجهود التي بدلها مراد الاول بمثابة الخطوة الهامة نحو تشكيل الوحدة التركية في الاناضول .
أما موضوع اهالي الامارات الاناضولية بما فيها الامارة العثمانية نفسها او الامارات التابعة لها ، و مدى تقبلهم لهده السيادة أو عدم تقبلهم فقد يكون موضوعا للجدل ، و لكن يبدو أن كون النظام العثماني لم يكمل مركزيته بعد و انتماء المجتمع العثماني و التركيب الاجتماعي في الامارات لنفس البيئة الثقافية من حيث القاعدة ، ثم سياسة رعاية الطبقة الارستقراطية من الامراء المحليين من ناحية اخرى عن طريق منحهم الاقطاعات العسكرية(تيمار_ملك) و ادخالهم في النظام العثماني ، ثم الدعاية للجهاد و الغنائم و ديوع شهرة المجاهدين كانت كلها أمورا حالت دون ظهور رد فعل يناهض تلك السيادة ، و ساعدت على تقبل اهالي الامارات الملحقة لها بسهولة .
وهكذا " تجمع الدراسات على ان التطورات السياسية التي حدثت في غربي الاناضول خلال النصف الثاني من القرن الـ 13م/ 7ه عند ظهور امارة ال عثمان على مسرح التاريخ كواحدة من الامارات الحدودية كان لها الدور الأهم في التطور المطرد لهده الامارة ...و على هدا النحو كانت شهرة غزوات عثمان غازي و رفاقه تفعل فعلتها بين الاهالي البيزنطيين ، كما

كان لها تأثير عظيم في تثبيت اقدام عثمان كقائد فذ لحركة الجهاد في تلك المنطقة الحدودية بين اهالي الامارات التركمانية المجاورة ، و دلك فضلا عن تأثيرها العميق على جماعات الأخيان و الطرق الصوفية المنتشرة في مناطق الحدود الغربية للأناضول . و بدلك اكتسبت كلمة'عثمانلي' مغزاها الذي استمر لأكثر من سبعة قرون متتالية " 1.

تولى اورخان• ابن عثمان شؤون الحكم فدخل بورصة 1326م ، التي كانت تحت الحصار لمدة طويلة ثم دخل ازنيق 1331م و ازميد 1337م بعد أن ضم امارة قاره سي 1324م ، الامر الذي ساعد على ظهور هدف جديد أمام العثمانيين و المتمثل في شبه جزيرة غاليبولي و تراقيا ، هدا و قد سنحت الفرصة أمام العثمانيين لدخول الروماللي عندما اشتعلت الحروب الداخلية بين البيزنطيين ما بين 1341و1347م .
و هكذا و في عهد أورخان نفسه عرف العثمانيون في منطقة الروماللي بأنهم قادة الجهاد ، كما كان زواج اورخان بابنة ' كنتاكوزينوس' الدي ظهر على الساحة مدعيا أحقيته في عرش بيزنطة عام 1346م و تحالفه معه قد يسر له دخول غاليبولي ، و بهدا الحدث الجديد تحقق في الوقت داته تعاون عثماني بيزنطي على نطاق واسع و الدي نتج عنه ترسيخ اقدام العثمانيين في منطقة الروماللي بشكل منظم و انجدب الناس ممن كانوا يعيشون في ضيق داخل الاناضول اليها بمساعدة العثمانيين نفسهم بل يحاولون بشتى الوسائل اجبار الناس عليها بهدف سد العجز في الطاقة البشرية على تلك الاراضي و السواحل ومما يلحظ له هنا أن ' الفتوح العثمانية لم تتحقق عن طريق القوة او اراقة الدماء ، بل كانت أغلبها بإتباع سياسة الوفاق و السلم (الاستمالة) و هو الأمر الذي ساعد على بقائها ' 2.

1- سيد محمد السيد رضوان : تاريخ الدولة العثمانية ، النشأة و الازدهار –وفق المصادر العثمانية المعاصرة و الدراسات التركية الحديثة – كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ،القاهرة، ط 1 ،2008 ، ص 87

• 1324_1360/721_767م

2_ اكمل الدين احسان أوغلى: الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، تر: صالح سعداوي ، مركز الابحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الاسلامية (اريسيكا) ، استانبول ، 1999، ج1 ، ص 1

و هكذا كان لفتح 'بورصه' ثم'ازنيق' ، و اتخاد العثمانيين لموضع قدم في الطرف الاوروبي بفتح غاليبولي ثم توسعهم في تراقيا ، نقطة تحول في كيان الامارةالعثمانية الصغيرة حيث انتقلت على اثرها من مرحة العشيرة و ما ارتبط بها من عادات و أعراف الى مرحلة الكيان السياسي المتكامل و من مظاهر دلك ضرب عملة ' الأقجة' الفضية باسم أورخان الغازي عام727ه/ 1327م ، تأكيدا لاعلان الكيان السياسي العثماني في المنطقة ، هدا الاخير شعر مند دلك الحين و على اثر الفتوحات المتتالية المحققة في البلقان بحاجته الملحة الى وضع تشكيلات ادارية وقضائية و عسكرية لحماية مقاصده العليا و رعاية شؤون رعاياه بغرض 'تعزيز الامن الداخلي و تقوية شأن الدولة ، كما عني ببناء المساجد

و المدارس ورصد الأوقاف عليها و اقامة المنشآت العامة ، قبل أن توافيه المنية سنة 761 هـ/1360م، ودفن في مدينة (بورصة) وقد بلغ من العمر إحدى وثمانين سنة، وحكم 35 سنة ' **1**.

أما عهد السلطان مراد الأول (1362_1389م) فقد نجح بجهوده التي بدلها في الاناضول و البلقان بوجه خاص في تحويل الامارة العثمانية الى دولة ، و كانت الاحتياجات الجديدة خلال عهده قد مهدت السبيل لتشكيل النظام العسكري الجديد و احداث تغييرات هامة في نظم الدولة مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها . و كان مراد الاول قد ربط – عن طريق الاقطاع_ الامراء الاقطاعيين الدين ظهروا في البلقان و أفسح المجال بدلك لاحداث تغييرات هامة في التركيب السياسي للمنطقة .

و كان التقدم نحو البلقان يصطدم احيانا بمقاومة القوات المحلية الموحدة ، بل كان العثمانيون مضطرين من حين لاخر للوقوف موقف المدافع ضد هجمات الطرف الاخر بسبب تحالف البابا و الدول الايطالية مع العناصر المحلية في البلقان ما يتسبب في عرقلة حركة الفتوح في احيان كثيرة . الا ان هدف الاستيطان و السياسة العثمانية المطبقة قدأثبتت مرات عديدة و حتى في العهود المتأخرة جدا انه من الصعب اجلائهم عن البلقان .

خاض السلطان مراد الاول معركة ' قوصوه' 1389م، ضد تحالف أمراء البلقان و ملك البلغار و نجح في تحطيم هدا التحالف و كان من نتائج هده الحرب تحقيق على المدى القصير مكاسب عسكرية و سياسية جمة ، اد لم تعد في المناطق المتبقية الواقعة جنوب نهر الدانوب قوة يمكنها

1_ محمد مصطفى نجم الدين : الدساتير والقوانين العثمانية .. الجذور والتوجه الجديد ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، الدنمارك ، كوبنهاجن ، 2013م .

التصدي للعثمانيين عدا المجريين .

أما على المدى البعيد فقد شكلت الفتوح نقطة البداية في التحولات الهامة التي طرأت على التركيب العرقي و الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي و الثقافي في البلقان ، حتى أن البوسنة انصبغت بصبغة الاسلام بشكل لم نشهده في الاماكن الاخرى من الروملل .

و هكذا كانت الامارة العثمانية حتى مقتل مراد الاول في معركة 'قوصوه'791هـ/1389م ، قد أخذت على عاتقها دورا هاما في اراضي الاناضول و الروملل و تحولت الى دولة كاملة الاركان .
و مع اعتلاء بايزيد الأول العرش في نفس السنة (1389م) ، بدأت الدولة العثمانية بتطبيق سياسة جديدة تتمثل في ترك الاراضي على شكل اقطاعات عسكرية للأمراء ، و بدأت تتحول الاراضي بعد دلك الى الملكية العثمانية بالفعل في اطار سياسة استهدفت اقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد . ثم لم يلبث بايزيد الأول ان زحف نحو اراضي السلطنة المملوكية في شرق الاناضول و استولى على بعض المراكز المهمة ، و هده السياسة الجريئة منه في الشرق دفعته فيما بعد لأن يدخل في ساحة نفوذ 'تيمور لنك ' من ناحية و الاراضي المملوكية من ناحية اخرى ، حتى وجد نفسه وجها لوجه مع هاتين القوتين العظيمتين .

وقد شاء السلطان بايزيد- من ناحية أخرى- ان يوحد الاراضي العثمانية ، وواصل سياسته تلك ضد دول البلقان و ضد البيزنطيين . فقام بمحاصرة استانبول ، و استطاع القضاء على مملكة البلغار . و بحملة قام بها على الافلاق - جنوب رومانيا حاليا- استطاع ان يحطم النفود المجري هناك ، و لما اصبح على دلك النحو في موضع يستطيع من خلاله ان يهدد البندقية و المجر بشكل مباشر ، أثار دلك رعبا عاما في اوروبا ، و انتعشت الروح الصليبية من جديد بتأييد من البابا ، و تنادى الاوروبيون في حركة واسعة لطرد الاتراك من الروملي و تخليص استانبول من الحصار . غير ان القوة الصليبية الضخمة التي احتشدت في بودا – المجر- قد امكن ابادتها خلال مدة قصيرة وكان من نتائجها ان داعت شهرة السلطان بايزيد الصاعقة في العالم الاسلامي كمجاهد كبير ، و على دلك كان في مقدوره ان يضع استانبول تحت الحصار الشديد الا ان التقدم الدي احرزه في الاناضول عقب النجاح الدي حققه في الغرب جعله يقف وجها لوجه مع تيمور لنك الدي ظهر في الشرق و كان يدعي لنفسه الوصاية في الاناضول كوريث للمغول . و نتيجة لسوء علاقة السلطان مع المماليك وجد نفسه وحيدا امام تيمور لنك ، كما كان الامراء الدين طردوا من مواقعهم في الامارات الاناضولية التي لم يمض وقت طويل على تحويلها الى ارض عثمانية ، و كدلك القطاعات غير الراضية عن السياسة المركزية الصارمة التي تطبقها الدولة يرون في تيمور لنك منقذا لهم .
ان تيمور لنك كان يرى العثمانيين امارة ضمن امارات الحدود الاخرى في غرب الاناضول ، يجب عليها ان ترضخ لطاعته لدلك لم ينتظر كثيرا حيث تحرك في 28 جويلية 1402م/ 19 دو الحجة 804 هـ بجيش جرار و هزم العثمانيين هزيمة فادحة ادت الى تغيير مجرى التاريخ العثماني و العالمي ، فانهارت دولة العثمانيين المركزية وعادت الامارات في الاناضول تسيطر على اراضيها من جديد ، بل تحول العثمانيون الى مجرد امارة تعترف بسيادة تيمور لنك ، هدا و كان من نتيجة الجو المعتم الدي خلفته الحرب الداخلية بين ابناء بايزيد الصاعقة

ان تأخرت عملية استعادة الدولة لقواها ، و تطلب الامر مرور نصف قرن لكي تتجاوز سنوات المحنة التي عاشتها في تلك الفترة و تعيد من جديد تشكيل بنائها المركزي ، و' نشير هنا الى ان بايزيد حاول الفرار من الأسر ثلاث مرات وفشل فيها كلها، وتوفى في الأسر في 15 شعبان عام805 هـ/ 1403م وسمح تيمورلنك بنقل جثمانه ليدفن في بورصة ' **1**

لم تمر الدولة العثمانية بمرحلة أخطر من هذه المرحلة التي أطلق عليها المؤرخون العثمانيون أسم " فترت دوري " أي عصر الفتور والضعف. فقد تفكك التشكيل السياسي العثماني في الاناضول ، وأعيدت التشكيلات السياسية لإمارات الأناضول التركمانية من جديد تحت السلطة العليا لتيمور ، وانفرد كل أبن من ابناء بايزيد الاربعة بعاصمة من عواصم الاناضول ، حيث أستقل سليمان جلبي بمدينة أدرنة وأراضي روميلي ، وعيسى جلبي بمدينة بالكسير ، ومحمد جلبي بمدينة آماسيا ، وموسى جلبي بمدينة بورصة .
وهكذا ، فُتح استيلاء تيمورلنك على الاراضي العثمانية في الاناضول وتفكيك مشروع دولة العثمانية المركزية مرحلة طويلة من الصراع الدموي بيد أبناء بايزيد للفوز بالنفوذ المطلق على الاراضي العثمانية استمرت لأكثر من إحدى عشر عاما حتي كانت الغلبة لمحمد جلبي جد محمد الثاني الملقب بالفاتح ، الدي نجح في ازاحة اخوته و انهى الحرب الداخلية ثم اتجه في سياسته العامة الى اللين ازاء الامراء في الاناضول و الروملي و الاسر المحلية
و البيزنطية و البنادقة اصحاب المصالح التجارية في الاناضول وفرسان رودس و الجنويين حتى يتمكن من توحيد الاناضول ، لدلك يعتبره بعض المؤرخين المؤسس الثاني للدولة العثمانية 2.
أطلق المصادر العثمانية على دلك التنازع الداخلي الدي استمر من عام 1403 الى عام 1413م اسم ' عهد الفترة ' ، أما المدة التي اعقبت دلك و استمرت حتى فتح استانبول فهي تشكل المرحلة التي استجمعت فيها الدولة قواها بشكل عام . و كان لمبدأ الدولة المركزية الذي طبقه بايزيد الاول دور هام في عملية استجماع القوى التي نتحدث عنها .
لدلك كانت الدولة خلال عهد الفترة هدا و كأنها تنزلق الى الهاوية ، و هدا الجو من القلق 'هو السبب الاساسي الدي دفع السلطان محمد الفاتح لان يضع في الـ "قانونامة"مادة اباحة قتل الاخوة ، فبعد ان توفي محمد جلبي (1421م) فوجئ مراد الثاني بتمرد عمه مصطفى الدي كان يحكم الروملي ، و لم يستطع القضاء على تمرده الا بصعوبة ، كما اضطر الى التصدي لأخيه الاصغر مصطفى عقب دلك . كدلك فان الامير اورخان الدي كان رهينة لدى البيزنطيين سوف يشكل هو الأخر خطرا عظيما له و لابنه محمد على السواء' **3**.

1_ آق كوندوز ، أحمد – الدولة العثمانية المجهولة - وقف البحوث العثمانية ، أسطنبول 2008 ، ص 91 .
2_ و مما يؤثر عن هذا السلطان أنه استعمل الحزم مع الحلم في معاملة من قهرهم ممن شق عصا طاعة الدولة . فإنه لما قهر أمير بلاد القرمان وكان قد استقل عفا عنه بعد أن أقسم له على القرآن الشريف بأن لا يخون الدولة فيما بعد ، وعفا عنه ثانية بعد أن حنث في يمينه . ينظر : المحامي محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ،تح: إحسان حقي ، دار النفائس ،ط1، بيروت 1981 ، ص 249.
3_ احسان اوغلى اكمل الدين ، المرجع السابق، ج1،ص21.

و بعد انقضاء حكم السلطان محمد جلبي ، الذي كان قصيرا(816/824هـ - 1413/1421م) مع ما يكتنفه من مخاطر جمة ، قطعت الدولة مرحلة هامة في استجماع القوى بفضل الجهود التي بذلها ابنه مراد الثاني لتوحيد الاراضي و المحافظة عليها ، اذ سعت الدولة في عهده الى حل المشاكل المعلقة مند ايام محمد جلبي في الأناضول . و كانت ايام سلطنته بمثابة البعث الجديد للدولة العثمانية . و بعد ان تمكن بصعوبة من ازاحة اخيه الأصغر مصطفى بمساعدة أعوانه و الذي يؤيده البيزنطيون اضطر ابناء امارة جاندر و ابنا قرمان الى الانسحاب الى الوراء ، ثم أجبر على الخضوع النهائي لطاعته امارة ايدين و امارة منتشا و فرع (تكه) من امارة ابناء حميد الدين جرى في عهد محمد جلبي ادابتهم .
مرض السلطان مراد الثاني مدة قصيرة في مدينة أدرنة، فأوصى أن يدفن في قبر عادي مكشوف دون قبة ، وأوصى أن يُخصَّص مكان لتلاوة القرآن بجانب قبره، ثم توفى في الخامس من محرّم سنة 855 هـ/ 3 فبراير سنة 1451م، وقد بلغ سنّ التاسعة والأربعين إلا أربعة أشهر بعدما تولى السلطة مدة 29 سنة وعشرة أشهر و26 يوماً، ونقلت جنازته إلى مدينة بورصة ودفن حسب وصيته في يوم الجمعة، وتمت البيعة لولده محمد الثاني الفاتح.
وقد خصص السلطان مراد الثانى مبلغ 3500 دينار، وقد اهتم بالعمران فشيد المساجد والجوامع والمدارس والتكايا والزوايا ودور الضيافة والخانات والجسور، وتمهيد الطرقات، ومن أشهر شيوخه ابن عرب شاه (1389 - 1450) **1**.

و نظرا لعدة ميزات تميز بها السلطان مراد الثاني، نجد من المؤرخين من ذكر له بعضا منها على غرار المؤرخ النمساوي فون هامر حيث قال ' حكم السلطان مراد الثاني في سلطنته بعدالة وشرف مدة ثلاثين سنة، وكان عادلا سليم النية مع رعيته دون تفريق بين الأديان، وكان وفياً بوعده في الحرب، وعهده في السلم، وكان يفضل الصلح، ولكنه لايتردد في الحرب إذا دعت الضرورة لذلك، وكان انتقامه شديداً من الذين يخونون عهودهم، ولم يفقد دهاءه حتى نهاية أيام حُكمه' و في نفس السياق يقول المؤرخ الفرنسي غرينارد "Grenard" : "إن كان مراد الأول معمار السلطنة العثمانية الأول، فإن مراد الثاني هو بانيها الثاني" 2.

عقب وفاة مراد الثاني (1451م) و تولى ابنه من بعده محمد الثاني •-الملقب بالفاتح –العرش ، بدأت الدولة العثمانية تدخل طور الامبراطورية•• . فقد اتسع نطاقها مع التطورات التي حدثت بعد ذلك حتى صارت كلمة 'دولة' قاصرة عن التعبير عنها ، و قد بلغت قمة عظمتها على ايام السلطان سليمان القانوني .

____

1_ أوزتونا ، يلماز : موسوعة التاريخ العثماني ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت 2010، ص120-130.

2_ نفسه ص130

• تولى السلطة ما بين 855/886هـ (1451/1481م) ، اقترن اسمه بفتح القسطنطينية 29ماي 1453م ، تبوأ مكانا بارزا بين سلاطين الدولة العثمانية ، امتاز بدبلوماسية واعية متيقظة ذكية و أطماع واسعة و شجاعة في الحروب ، تعمق في دراسة الجغرافيا و التاريخ و العلوم العسكرية ، و كان يتكلم التركية و العربية و الفارسية و اليونانية ، اهتم ببناء المساجد و المنشآت الخيرية و استقدم لهذا الغرض صفوة الفنانين اليونانيين و الايطاليين كما عرف بمنجزات عديدة حققها في عهدته . أحمد ياغي اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 48،47 .

•• تسمت الدولة العثمانية بالدولة العلية ، ينظر المبحث الثاني للفصل الاول ص 32 .

هذا السلطان الذي بلغت الدولة العثمانية أوج اتساعها و قوتها في عهده (1520-1566م / 900/972 ه) ، حيث بتوجيه منه تم ضم اليونان الى الدولة العثمانية, وامتدت املاك السلطان حاكم الإمبراطورية من قلب المجر وجنوبي روسيا في الشمال الى الخليج العربي والسودان جنوباً، ومن بحر قزوين وفارس في الشرق الى تلمسان غرباً: هذا في الوقت الذي اضحى فيه البحر المتوسط بحيرة عثمانية، وكانت هذه الإمبراطورية قد فرضت هيبتها على العالم، فكان يحسب لها الف حساب في اوروبا, في الوقت الذي اتصف به السلطان القانوني بالتعقل والكرم والعدل والذكاء. ولكن عند نهاية حكمه خضع السلطان لتحكم الحريم وخاصة زوجته الروسية (خُرم سلطان) فأدّى هذا الخضوع إلى قتل ولي العهد القوي مصطفى وتولي سليم الثاني الحكم بعد موت أبيه الذي أضاع الدولة وقيمها حسب كثير من الباحثين .

سليمان القانوني بن سليم (في الغرب يعرف بـ : سليمان العظيم) أحد أشهر السلاطيين العثمانيين، ولد في مدينة طرابزون حين كان والده والياً عليها،حكم لفترة 48 عاما منذ عام 1520م،وبذلك يكون صاحب أطول فترة حكم بين السلاطيين العثمانيين. زادت مساحة الامبراطورية العثمانية بأكثر من الضعف خلال فترة حكمه، حيث فتح شمال أفريقيا، وفي أوروبا قضى على دولة المجر وفتح بلجراد و حاصر فيينا .

اشتهرت انجازاته و اعماله الكبيرة حتى لدى المؤرخين الغربيين الدين يعتبرونه أحد أعظم الملوك على مر التاريخ لأن نطاق حكمه ضم الكثير من عواصم الحضارات الأخرى كأثينا
و صوفيا و بغداد و دمشق و إسطنبول و بودابست و بلغراد و القاهرة و بوخارست و وتبريز و غيرهم . وبدأ في مباشرة أمور الدولة، وتوجيه سياستها، و كان يستهل خطاباته بالآية الكريمة {إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، والأعمال التي أنجزها السلطان في فترة حكمه كثيرة وذات شأن في حياة الدولة في الفترة الأولى من حكمه نجح في بسط هيبة الدولة والضرب على أيدي الخارجين عليها من الولاة الطامحين إلى الاستقلال، معتقدين أن صغر سن السلطان الذي كان في السادسة والعشرين من عمره فرصة سانحة لتحقيق أحلامهم غير أن عزيمة السلطان القوية حالت دون تحقيق اغراضهم .

كانت العداء متبادلا بين ملك فرنسا فرنسوا الأول و شارل الخامس(أو شارلكان) ملك أسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة(Holy Roman Empire) فكان شارل الخامس بموجب ذلك يحكم أجزاءا شاسعة من أوروبا بما فيها ألمانيا و هولندا و النمسا و المجر
و غيرها ، و لأن الملك الفرنسي لم يكن يملك القوة الكافية لمنازلة خصمه ومنازعته على لقب الإمبراطور ، حاول التقرب من الدولة العثمانية.

و حدث أن ذهب وفد فرنسي إلى سليمان القانوني يطلب منه مهاجمة بلاد المجر في سبيل تشتيت جيوش شارلكان و إضعافها ، واكتفى السلطان بكتاب من طرفه يعد فيه بالمساعدة
و كان يريد الاستفادة من هذه الفرصة من أجل تسديد ضرباته لمملكة النمسا و تشديد الخناق على دول أوروبا ، و مما يجدر الإشارة إليه أن استعانة فرنسا بما لها من قوة و ثقل كاثوليكي

مسيحي في أوروبا آنذاك بالدولة العثمانية المسلمة يعطي المطلع فكرة عما وصل إليه العثمانيون من قوة و صيت و عالمية في ذلك الزمن .

و أثمر هذا الحلف بين الدولتين في إضعاف ممالك شارل الخامس و الجمهوريات الإيطالية ، فعلى الرغم أن الفرنسيين لم يستطيعوا الانتصار على الإسبان في الغرب إلا أن شارلكان خسر أرا ض عديدة من أوروبا الشرقية ، كما قامت القوات البحرية العثمانية-الفرنسية بقيادة خير الدين باربروس باستعادة مدينة نيس و جزيرة كورسيكا لصالح الفرنسيين كما انتصرت الأساطيل العثمانية على البحرية الإسبانية و الإيطالية في مواقع عديدة. أراد الحلف العثماني الفرنسي غزو إيطاليا بسبب ثراء المدن الإيطالية وازدهار ثقافاتها بالإضافة إلى وجود البابا المحرك للمسيحية في روما ، و بالفعل توجه سليمان الأول بمئة ألف جندي لمهاجمة إيطاليا من الشرق ، و هبط باربروس من جهة الجنوب في ميناء أوترانة الايطالي ، كما تقدم الفرنسيون من جهة الغرب الإيطالي ، و كان الهدف من هذا هو هجوم واحد و كبير من ثلاثة جهات ، إلا أن توجس الملك الفرنسي من أن يتهم بالردة عن المسيحية من قبل العامة و رجال الدين (لتعاونه عسكريا مع دولة مسلمة) جعله يعلق عملياته العسكرية و يكتفي بمهادنة شارلكان ، و لو أن الحملة العسكرية المشتركة تمت كما خطط لها لغدت إيطاليا بكاملها ولاية عثمانية.

أما عن ميادين القتال والمواجهة فقد تعددت في عهده لتشمل مناطق واسعة من أوروبا وآسيا وأفريقيا، فاستولى على بلجراد سنة 927هـ - 1521م و جزيرة رودس سنة 929هـ ، وحاصر فيينا سنة 935هـ - 1529م لكنه لم يفلح في فتحها، وأعاد الكَرّة مرة أخرى ولم يكن نصيب تلك المحاولة بأفضل من الأولى. ضم إلى دولته أجزاء من المجر بما فيها عاصمتها بودابست، وجعلها ولاية عثمانية. وفي إفريقيا،تم الحاق الجزائروليبيا والقسم الأعظم من تونس، وإريتريا، وجيبوتي والصومال،وأصبحت تلك البلاد ضمن نفوذ الدولة .

اما في اسيا فقد قام السلطان سليمان بعدة حملات كبرى ضد الدولة الصفوية، ابتدأت من سنة 941هـ - 1534م، حيث نجحت الحملة الأولى في ضم تبريز إلى سيطرة الدولة العثمانية ، حيث ساق الوزير الأول إبراهيم باشا الجيوش وضم العديد من الحصون و القلاع في طريقه كقلعتي وان و أريوان ، و عمل الوزير الأول على بناء قلعة في تبريز و ترك فيها من الحامية المنظمة ما يكفي لحفظ الامن العام .

وفي شهر أيلول (سبتمبر) من نفس السنة وصل سليمان الأول إلى تبريز و استأنف العمليات الحربية ضد الشاه طهماسب لكن سوء الطرق وكثرة الأوحال و سوء الأحوال الجوية جعلت نقل المدفعية العثمانية الضخمة أمرا محالا ، فقام السلطان بتحويل الوجهة نحو بغداد و بالفعل دخلها بعد هروب حاميتها الصفوية ، و قام عند دخوله بزيارة قبور الأئمة العلماء الموجودة في العراق و اشهرهم الامام أبوحنيفة النعمان .

و في سنة 962هـ - 1555م أجبر الشاه طهماسب على الصلح وإقرار بأحقية العثمانيين في كل من أريوان وتبريز و شرق الأناضول .
اما عن الناحية الحضارية فقد عرف عن السلطان سليمان قول الشعر مع كونه خطاطا يجيد الكتابة ، وملمًا بعدد من اللغات الشرقية من بينها العربية، وكان له بصر بالأحجار الكريمة
مغرمًا بالبناء والتشييد، فظهر أثر ذلك في دولته، فأنفق بسخاء على المنشآت الكبرى فشيد المعاقل والحصون في رودس وبلجراد وبودا، وأنشأ المساجد والصهاريج والقناطر في شتى أنحاء الدولة، وبخاصة في دمشق ومكة وبغداد، غير ما أنشأه في عاصمته من روائع العمارة. وظهر في عصره أشهر المهندسين المعماريين في التاريخ الإسلامي، سنان آغا، الذي اشترك في الحملات العثمانية، واطّلع على كثير من الطرز المعمارية حتى استقام له أسلوب خاص، ويعد مسجد سليمان القانوني أو (جامع السليمانية) في إسطنبول الذي بناه للسلطان سليمان في سنة 964هـ - 1557م من أشهر الأعمال المعمارية في التاريخ الاسلامي .

وفي عهده وصل فن المنمنمات العثمانية إلى أوجه. وقد قدّم "عارفي" وثائق الحوادث السياسية والاجتماعية التي جرت في عصر سليمان القانوني في منمنمات زاهية، ولمع في هذا العصر عدد من الخطاطين العظام يأتي في مقدمتهم: حسن أفندي جلبي القره حصاري الذي كتب خطوط جامع السليمانية، وأستاذه أحمد بن قره حصاري، وله مصحف بخطه، يعد من روائع الخط العربي والفن الرفيع، وهو محفوظ بمتحف "طوبي قابي." وظهر في عهد السلطان سليمان عدد من الفقهاء و المفتين و، في مقدمتهم: أبو السعود أفندي صاحب التفسير المعروف باسم:" ارشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم" .

غير أن الذي اشتهر به و اقترن باسمه هو وضعه للقوانين التي تنظم الحياة في دولته الكبيرة ، هذه القوانين وضعها مع شيخ الإسلام أبو السعود أفندي، وراعى فيها الظروف الخاصة لأقطار دولته، وحرص على أن تتفق مع الشريعة الإسلامية والقواعد العرفية، وجعل أكبر الوظائف العلمية وظيفة مفتي ، وقد ظلت هذه القوانين التي عرفت باسم "قانون نامه سلطان سليمان"، أي دستور السلطان سليمان، تطبق مدة طويلة من الزمن .

وكان من القوانين التي سنها السماح للانكشارية بخوض الحروب بدون خروج الخليفة على رأسهم ، و السماح للوزارء بتداول شؤون الدولة في و جود الصدر الأعظم على رأسهم مندوبا عن السلطان، و كان من مساوئ القانون الأول أن ضعفت سيطرة السلاطين التي تلته على الانكشارية أما الثاني فقد سمح للدسائس أن تحاك على الدولة و على السلطان كالدسيسة التي تسببت في مقتل ابنه البكر مصطفى .
توفي السلطان سليمان أثناء حصار مدينة سيكتوار في 5 سبتمبر 1566م 1.
اعتلى سليم الثاني العرش خلفا لأبيه سليمان و باعتلائه دخلت الدولة مرحلة تصدع قوتها لعدة اسباب بسط القول فيها كثير من المؤرخين للدولة العثمانية و يمكن ان نلخص مرحلة الضعف هده فيما يلي :

أ- مرحلة المراوحة (التوقف)

____

1_د.آق كوندوز أحمد : المرجع السابق ، ص 212 -218، بتصر

تتميز هذه المرحلة بأن أصبحت وظيفة الصدر الأعظم تشكل لمن يتقلدها الحاكم الفعلي وقائد الجيوش، وكان من أسباب اللجوء إلى هذه الوظيفة كبر رقعة الدولة وأتساعها وتدفق الأموال على خزائنها والسلطان سليم لم يكن قويًّا كالخلفاء والسلاطين السابقين، وفي عهده دخلت الدولة العثمانية في مرحلة التوقف والركود ، لأن جميع الاسباب والعوامل التي تؤدي لاضمحلال الدول كالاستبداد والرشوة والسفاهة والجهل بدأت تظرفي عهده. ولكن بجهود العلماء ورجال دولة محنكين من أمثال صوقوللو محمد باشا توقفت هذه التداعيات واستمرت الدولة في أعمالها ولكن ببطء كأنها تراوح في مكانها ولهذا سُميت هذه الفترة بمرحلة المراوحة واستمرت حتى خلافة محمد الرابع(1099/1058هـ - 1687/1648م) .

وتمشياً مع اتجاه الميل إلى الأخذ عن الغرب في تلك الفترة ، والرغبة الشديدة في النقل عن المدنية الغربية ، فقد نشطت حركة السفارات العثمانية إلى الدول الأوروبية وروسيا ، فأصبح مفهوم السفارة العثمانية يأخذ شكلاً آخر مغاير عما كانت عليه من قبل ، حيث أعطت تلك السفارات عمقاً وبعداً لمفهوم تغريب الدولة ولعبت تقارير السفراء العثمانيين عن الدول الأوروبية وروسيا ، دوراً هاماً ومؤثراً ساهم في نقل مظاهر المدنية الغربية إلى الدولة العثمانية ، في ذلك الوقت وقد عمق فكرة الاتجاه للغرب والنقل عنه حدوث تغير فكري لرجال الدولة العثمانية منذ ذلك العهد ، ويرجع هذا إلى سرعة تأثرهم وانبهارهم بمظاهر المدنية الغربية التي نقلتها تقارير هذه السفارات إلى الدولة العثمانية .

وقد عكست تقارير السفارات العثمانية نظرة انبهار السفراء العثمانيين بمظاهر المدنية الغربية ، وأبرزت أوجه الاختلاف في نمط الحياة الاجتماعية ومظاهر التمدن الغربي ، عن الدولة العثمانية ، فوجهت الأنظار إلى مظهر التطور دون جوهره وعمقت لدى رجال الدولة العثمانية ، فكرة الأخذ بمظاهر هذه المدنية الغربية ، فأصبحت أفكار رجال الدولة تدور في فلك فكرة التغريب، وهكذا أعطت هذه السفارات عمقاً وبعداً لمفهوم تغريب الدولة . ولما كان السفراء العثمانيون يتمتعون بنفوذ قوي داخل الدولة العثمانية وذلك لقربهم من السلطان ورجال الدولة بحكم مكانتهم فقد ساعد ذلك على سرعة انتقال مفاهيم ومظاهر المدنية الغربية – التي تضمنتها تقاريرهم – إلى الدولة في أواسط القرن الثامن عشر نشطت حركة السفارات العثمانية إلى دول أوروبا وروسيا لتنشيط حركة الإصلاح ، حيث سارت الإصلاحات بوجه عام على أساس الاقتباس من النظم الغربية ولكن ما أن أدخلت الإصلاحات في الدولة العثمانية على النمط الغربي حتى سحبت وراءها المؤثرات الأوربية الأخرى ، وبخاصة الأفكار ونظم الحكم وأساليب الحياة الأوروبية والتي وجدت صدى كبير لدى بعض السلاطين ووزرائهم ، فاندفعوا تجاه الغرب لينقلوا عنه ويستلهمون نظمه ومبادئه التي أدت إلى دفع عجلة التغريب العثمانية .

ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادي ، بدأ فكر الإصلاح يتجه إلى كل ما يتصل بالغرب دون تحفظ – وإن صح القول يتجه إلى تغريب الدولة ، ومن ثم كانت الملامح الرئيسية لحركات الإصلاح والتجديد منذ مطلع القرن التاسع عشر تقوم على أساس اتخاذ خطوات اكبر في اتجاه التغريب في الميدانين العسكري والمدني ، وتتفق في الآخذ عن الغرب في تنظيم الجيش وتسليحه ، وفي نظم الحكم والإدارة ، والاتجاه بالمجتمع نحو التشكيل العلماني ، والخروج عن التنظيم الإسلامي للدولة والمجتمع ، ذلك لان تدهور الدولة العثمانية شرع يظهر في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية قد أخذت تندفع في طريق النهضة الشاملة بسرعة متزايدة.

فتطور مفهوم السفارات العثمانية في تلك الفترة مرة أخرى ليخدم هذا الفكر الجديد ، حتى تم إعلان التنظيمات الخيرية سنة 1839 م بالدولة العثمانية والتي أتى بمبادئها من إنجلترا(مصطفى رشيد باشا) رجل الدولة الذي خطط للإصلاحات العثمانية على النسق الغربي في القرن التاسع عشر من خلال منصبه كسفير مفوض من قبل الدولة العثمانية في لندن وباريس ، وأيضا أثناء شغله منصب وزير خارجية الدولة العثمانية ثم صدرها الأعظم ، وقد لعبت

السفارات العثمانية التي أرسلها إلى الدول الأوروبية وروسيا في ذلك العهد (عهد التنظيمات) دوراً بارزاً في حركة التغريب العثمانية ،والتي انعكست آثارها على كل مؤسسات الدولة وعلى الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية ، وهكذا فقد طرأت على الادارة العثمانية في عهد التنظيمات تغيرات نتيجة للاصلاحات التي قام بها السلاطين عندما وجدوا ان حال الدولة يحتاج الى تنظيم متكامل والاتجاه نحو عملية تقنين جديدة تستلهم النظام الاوربي في كافة الميادين.

ولابد من الاشارة ان حركة الاصلاح في عهد التنظيمات قد تميزت عما كانت عليه قبل ذلك العهد بأمور عدة اهمها:

أولا ان حركة الاصلاح منذ ظهورها وحتى وفاة السلطان محمود الثاني كان يتبناها سلاطين الدولة، ثم تبناها بعض من رجال الدولة وكان ابرز اولئك المصلحين مصطفى رشيد باشا ومدحت باشا.

ثانيا:- ان غالبية القوانين والأنظمة التي صدرت في عهد التنظيمات قد استلهمت من القوانين والأنظمة الاوربية مع التوفيق بينها وبين نصوص الشريعة الاسلامية وخاصة الأنظمة الخاصة بالإدارة البلدية كنظام الطرق والأبنية و غيرها كما تبني أنظمة وقوانين عهد

التنظيمات لنظام الحكم والإدارة المركزية والمغالاة في تطبيقها أدى الى ظهور الارتباك والفوضى في حكم الولايات وخاصة في مجال تنفيذ المشاريع .

كل ذلك استلزم القيام بإجراء تغيير في ادارة المدن وأجهزة الخدمات ، فكان الامل الذي يراود مصطفى رشيد باشا وهو لا يزال في سفارة لندن كان يعبر عنه عند حديثه في تحويل المباني الخشبية الى مباني حجرية وان تعمر المدن ويعم اطرافها الضوء والنظافة. فتشكلت على أثر صدور مرسوم كولخانة مجالس في الولايات والألوية وكانت تضم اعضاء منتخبين لمعاونة اهالي المنطقة وممثلي الإدارة المركزية الذين يقومون بإدارة الأعمال في مجال الصحة والأشغال العمومية مما يضفي معه قدر من اللامركزية على الإدارة العثمانية.

وعلى الرغم من التغيرات التي شهدها التاريخ العثماني في مجال الإصلاحات الإدارية إلا ان تلك الإصلاحات كانت من الوجهة النظرية أكثر فعالية من الوجهة العملية والتطبيقية، فهي زالت بمجرد زوال دعاتها، كما انها لم تكن دعوات من الجهات العليا بقدر ماتكون دعوات نابعة من مجرد التأثر بالأسلوب الأوربي من دون الاحتكاك ونقل تلك التجارب إلى واقع العمل، فكانت تنظر لفلسفة خارجية اكثر منها تغييرا ونهوضا نابعا من عمق التاريخ العثماني .

وإن ما تحقق منها لايتعدى بعض الجوانب الإدارية التي تخص تحديث الوسائل القديمة واستلهامها وفقا لما يتماشى مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي لم يكن يألف بعد النظم الاوربية الجديدة فضلا عن عدم جدية السلطات العليا في عملية التغيير والنهوض بما يتطلبه الوضع الجديد.

ث - الحرب العالمية الاولى 1914 :

انطلقت شرارة الحرب الأولى في 28 جوان عام1914 م عندما كان الأرشيدوق فرانز فرديناند، وليّ عهد العرش النمساوي المجري يقود سيارته في مدينة سراييڤو في البوسنة الخاضعة للنمسا، فاغتاله أحد القوميين الصرب، فاعتبرت الإمبراطورية النمساوية المجرية صربيا مسؤولة عن هذا الاغتيال، فتدخلت روسيا لدعم صربيا مدعومة من فرنسا وتحركت ألمانيا ضدهما، وما لبثت أن دخلت بريطانيا الحرب بعد ذلك بفترة قليلة، ومن ثم تشكلت الأحلاف، فدخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب معسكر دول المحور، أي ألمانيا والنمسا وبلغاريا ، بعد أن فقد العثمانيون الأمل في محاولات التقارب مع بريطانيا وفرنسا، وفشلوا في الحصول على قروض عاجلة منهما لدعم الخزينة، وعُزلت الدولة سياسيًا

بعد حروب البلقان وإيطاليا؛ فلم يكن لهم سوى خيار التقارب مع ألمانيا التي رأت مصلحتها في "الانتشار نحو الشرق 1.

و في 10 أوت 1914 دخلت الدولة العثمانية الحرب بشكل فعلي بعد ان سمحت لبارجتين ألمانيتين كانتا تطوفان البحر المتوسط، بعبور مضيق الدردنيل نحو البحر الأسود هربًا من مطاردة السفن البريطانية. وخطا الباب العالي خطوة هامة باتجاه الاشتراك بالحرب، حيث أعلن الصدر الأعظم إلغاء الامتيازات الأجنبية، ملبيًا بذلك إحدى المطالب الرئيسية للقوميين الأتراك، ثم اتخذ خطوة أخرى في طريق التحدي بإغلاقه المضائق بوجه الملاحة التجارية، كما ألغى مكاتب البريد الأجنبية وجميع السلطات القضائية غير العثمانية . بعثت الانتصارات الألمانية الخاطفة على الجبهة الروسية الأمل في نفوس الاتحاديين ، بشأن إمكانية استعادة الأراضي العثمانية المفقودة لصالح روسيا المهزومة، فهاجم الأسطول العثماني الموانئ الروسية في البحر الأسود، وقد شكّل ذلك أمرًا واقعًا زج بالدولة العثمانية في الحرب، فأعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، واقتدت بها كل من بريطانيا وفرنسا، وردّ السلطان محمد الخامس بإعلان الحرب، ودعا المسلمين إلى الجهاد، إلا أن ذلك لم يتحقق، فأغلب مسلمي العالم كانوا يرزحون تحت نير الاستعمار البريطاني و الفرنسي ، وكانت السلطات الاستعمارية قد جندت بعضًا منهم أيضًا في جيوشها

خاضت الجيوش العثمانية الحرب على جبهات متعددة من دون استعداد كامل، فعلى الجبهة الروسية مُنيت الحملة العثمانية بهزيمة فادحة، حيث فتك القتال والصقيع والوباء بتسعين ألف جندي عثماني، وفي الجنوب نزل البريطانيون في الفاو على الخليج العربي واستولوا على العراق، أما عملية قناة السويس فجرت قبل الموعد المحدد، وفيها اتفق العثمانيون مع المصريين على قتال البريطانيين، لكنها أسفرت عن هزيمة العثمانيين وأودت بحياة الكثيرين دون طائل. وقام أسطول الحلفاء بمهاجمة مضيق الدردنيل في خطوة للاستيلاء على الآستانة وإخراج الدولة العثمانية من الحرب، وإمداد الجبهة الروسية لكن هذا الأسطول الضخم عجز عن اجتياز المضيق وهزم العثمانيون طاقمه هزيمة كبيرة في معركة بريّة، كانت النجاح الوحيد لهم في مقابل سلسلة من الإخفاقات وبرز في هذه المعركة القائد مصطفى كمال

1_ طقوش، محمد سهيل - تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس ، بيروت ، 2008 ،ص 543-549.

وأثيرت أثناء المعارك، التي اندلعت على الجبهة الشرقية وهجوم الحلفاء في الدردنيل وغاليبولي، قضية الأرمن مرة أخرى، إذ قام الاتحاديون بنقل سكان المناطق

الأرمنية في ولايات الشرق وكيليكيا والأناضول الغربية إلى بلاد الشام، بهدف تأمين حياة السكان المدنيين وحماية القوات المسلحة من خيانة محتملة من جانب العناصر الموالية لروسيا.

بعد فشل الحملة العثمانية على مصر، جرت اتصالات سرّية بين البريطانيين في مصر والشريف حسين بن علي والي الحجاز، وبعض الزعماء العرب، وتمّ الاتفاق بين الفريقين على أن يثور العرب على الأتراك وينضموا إلى الحلفاء مقابل وعد من هؤلاء بمنح العرب الاستقلال وإعادة الخلافة إليهم. وتنفيذًا لهذا الاتفاق أعلن الشريف حسين في يونيو سنة1916 م الثورة العربية على الأتراك، فأخرجهم من الحجاز وأرسل قوّاته شمالاً بقيادة ولديه فيصل وعبد الله لتشارك القوات البريطانية في السيطرة على بلاد الشام ، وفي غضون ذلك سُحقت المقاومة البلغارية في البلقان، مما أرغم حكومة صوفياعلى طلب الهدنة، فأدرك الباب العالي خطورة الموقف، لأن الحرب أضحت قريبة من الأراضي التركية، ويمكن للعدو أن يتغلغل بحريّة في تراقيا الشرقية ويزحف حتى أبواب الآستانة، فأبرم العثمانيون معاهدة موندروس مع الحلفاء، خرجوا بموجبها من الحرب. ونتيجة الحرب تفككت الدولة العثمانية إلى دويلات تحت سيطرة دول الحلفاء المنتصرة مع نهاية الحرب نوفمبر 1918م ، و ' بإعلان قيام الجمهورية التركية في 29 اكتوبر 1923م ، و انتخاب مصطفى كمال رئيسا لها تكون الدولة الجديدة قد تحولت الى النظام الجمهوري و عاصمتها انقرة 13 نوفمبر 1923م ، ما استلزم القيام باصلاحات جذرية كان من بينها الغاء منصب الخلافة الاسلامية في 3 ماي 1924، و اجبر السلطان عبد المجيد و جميع افراد الاسرة العثمانية ايضا على مغادرة البلاد ' 1.

1 _ اوغلى اكمل الدين احسان : الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، تر: صالح سعداوي ، ج1،مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون والثقافة الإسلامية(إرسيكا)،إستانبول، 1999، ص 144.

الفصل الأول

مؤسسات السلطة العثمانية خلال القرن الـ 16 والـ 17م

1 : الخلفية القانونية للدولة العثمانية (قوانين نامة)

2 : النظام الاداري العثماني (هيكلة النظام)

1_ الخلفية القانونية للدولة العثمانية (قوانين نامه) :

إن دراسة موضوع الصدارة العظمى يدعونا بطبيعة الحال إلى دراسة الخلفية القانونية التي أتاحت وجودها ، ومعلوم أن الدولة العثمانية كانت منذ بدايتها تسير على هدي التشريع الإسلامي ، و تستفيد في هيكلة مؤسساتها من التراث الإسلامي السابق لدى الفرس و العباسيين و السلاجقة و الايليخانيين، لتستفيد بعد أن توسعت على حساب البيزنطيين من تراثهم الإداري.

قامت الأرضية القانونية للدولة العثمانية على أربعة ركائز هي : الشريعة و القانون أو مراسيم السلطان والعرف؛ الشريعة تعلو السلطان و ليس له أن يعدلها ، القانون و العادة خاضعان للعرف عندما يكتب العرف يصبح قانونا و يلغي كل القوانين و العادات المتناقضة معه 1، و قد حرصت الدولة العثمانية " ... على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية تطبيقا صارما ... و كانت الدولة تؤكد في شتى المناسبات أنها تلتزم التزاما دقيقا مبادئ الشرع ،
و نذكر هنا على سبيل المثال أنها حين أصدرت قانون نامه الذي وضعه السلطان سليمان المشرع ، توّجت هذا القانون بجملة معبّرة وردت في صدره (قانوننامي سلطاني كي شريعتي شريفي موافقاتي محرر أولوب)أي(القانون نامه السلطاني الذي يتفق مع الشريعة الشريفة) 2.

1_ Albert Howe Lybyer :**The Government Of The Ottoman Empire In The Time Of Suleiman The Magnificent**,Cambridge Harvard University Press,London: HrnryFrowde Oxford University Press,1913, P26-28.
2_ الشناوي، عبد العزيز محمد: **الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، ب ط، مطبعة جامعة ، القاهرة، 1980، ص56.

ومند بدايات ظهور الدولة وجدنا عثمان المؤسس يوصي ابنه وخليفته أورخان بحفظ جناب الشريعة باللجوء إلى علمائها في المعضلات التي قد تواجهه : " يابني ، إياك ن تشتغل بشئ لم يأمر به الله رب العالمين ، و ادا واجهتك في الحكم معضلة فاتخذ من مشورة علماء الدين موئلا " 1. صحيح انه ليس ثمة قوانين مكتوبة ابتداء؛ حيث كان المعول عليه فتاوى العلماء الذين ينهلون من معين الفقه الحنفي، وقد راعى السلاطين و بقية مسؤولي الدولة عدم الحيد أحكام الشرع الشريف قدر المستطاع.

ذكر أحد الباحثين دور علماء الشريعة في الدولة العثمانية و تقلهم الاجتماعي بأن: "... له امتداداته السياسية داخل حقل السلطة نفسها [وأن] بإمكانه أن يسهم اسهاما اساسيا في تحديد و ضبط أهداف السلطة سواء في مواجهة معضلات الداخل أو تحديات الخارج ، كما أن بامكانه عن طريق ما يختص به من أدوار تشريعة و قضائية أن يساهم في صياغة و تقنين الأطر التشريعية الناظمة لمباني المجتمع من جهة و تولي تنفيذها من جهة ثانية 2.

يقرر الباحث أن السلطان محمد الفاتح ضبط قوانين ال عثمان؛ و نقرأ في مقدمة "قانوننامه " أن السلطان الفاتح "... لما وجد قوانين أجداده الكرام لا ضابط لها يضبطها ولا دفتر يجمعها ، ارتأى تحرير(قامونامه) ليكمل ما ينقصه برأيه المنير ، و ليكون دستور العمل في الديوان الهمايوني ويكون عليه الاعتماد و التدبير." 3 .

و في سبيل تعزيز الوضع المؤسساتي للدولة ، قام العثمانيون ولأول مرة في التاريخ الإسلامي بتقنين الشريعة ؛ و قد كلف محمد الفاتح فرموز زاده خسرو محمد أفندي• بوضع كتاب كامل

1_ محمد حرب: **العثمانيون فى التاريخ والحضارة**، ب ط، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، 1994،ص 12 .

2_ الضيقة، حسن: **الدولة العثمانية، الثقافة، المجتمع والسلطة**، ط1، دار المنتخب العربي، لبنان، 1997، ص106.

3_ أوغلي،خليل ساحلي: **من تاريخ الأقطارالعربية في العهدالعثماني،بحوثووثائقوقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)،استانبول، 2000، ص 532 - 533.

• محمد بن فراموزبن علي الرومي الحنفي الشهيربملاخسرو(000 - 885هـ/ 000 - 1480 م): عالم بفقه الحنفية والأصول. رومي الأصل. أسلم أبوه ونشأهومسلما،فتبحرفي علوم المعقول والمنقول، وتولى التدريس في زمان السلطان محمد بن مراد،بمدينة بروسة. وولي قضاءالقسطنطينية، وتوفي بها، ونقل إلى بروسة. قال ابن العماد: صارمفتيا بالتخت السلطاني،وعظم أمره،وعمرعدة مساجد بقسطنطينية ،من كتبه (دررالحكام في شرح غرر الأحكام) و (مرقاة الوصول في علم الأصول) ،(حاشية على المطول) في البلاغة،و (حاشية على التلويح) في الأصول،و (حاشية على أنوارالتنزيل وأسرارالتأويل). ينظر: الزركلي: المرجع السابق، ج6، ص328. وَكان السُّلْطَان مُحَمَّد الثاني يفتخربِهِ وَيَقُول لوزرائه انْظُرُوا هَذَاابوحنيفَة زَمَانه، وَكَانَ متخشعا متواضعا صَاحب أخلاق حميدة وَصَاحب سُكُون ووقار. **ينظر: طاشكبري زاده :الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت، 1975، ص72.**

للشريعة وفق المذهب الحنفي فأنهى عمله سنة 1470م، فقد كلف سليمان القانوني الشيخ إبراهيم الحلبي • بتأليف كتاب موسوعي يجمع شتات المذهب الحنفي ، ليجعل منه قانونا للدولة فألف الشيخ كتاب " ملتقى الأبحر " حوالي سنة 1549م . وقد ظل هدا الكتاب قانونا للدولة العثمانية حتى اصلاحات القرن التاسع عشر 1.

نقرأ في كتاب المجتمع الإسلامي و الغرب : " أما الابتكار الذي قدم في عهد السلاطين العثمانيين فكان ببساطة الفصل بين الشريعة و بين قانون إدارة الدولة بظهور قانون نامه ،
و بهدا أظهر السلاطين اهتمامهم بالمحاكم الشرعية لتشكيل دولة ذات أسس قانونية متينة ، ومع هدا لم يترددوا في تقديم الكثير من الأحكام أو إصدار عقوبات جديدة متناقضة مع نصوص الشريعة التي طورها فقهاء القرون الوسطى " 2.

إن ما يسميه مؤلفا كتاب المجتمع الإسلامي و الغرب ابتكارا عثمانيا في الفصل بين الشريعة و بين قانون إدارة الدولة كلام لا معنى له ، فمن جهة الحوادث والنّوازل التي لم تكن من قبل وأملتهاالظروف المستجدّة والاتصالات بالأمم الأخرى وماهم عليه من عادات وتقاليد والتي جاءت بعد انقطاع التشريع والوحي بوفاة النبي صلى الله عليه وسلم واتّساع رقعة الدولة الإسلامية،اقتضت من علماء الأمّة ومجتهديها أن يجتهدوا في تلك الحوادث والنوازل بناءا على ما يوافق القرآن والسنة والمقاصد العليا للإسلام؛فإن اتفقوا على أمر منها عُدَّ ذلك إجماعاً، أمّا فيما يخص آليات أو قانون إدارة الدولة فإنّ الشريعة وضعت الأطر والقواعد العامة وهي قواعد أخلاقية في مجملها وتركت للمسلمين أن يختاروا من الآليات والقوانين ما يناسب عصرهم سواء إبداعا أو اقتباسا من الأمم الأخرى .

ولا أدلّ على تمسّك السلاطين العثمانيين بالشريعة الإسلامية مما جاء في الفقرة الثانية بالوثيقة المشهورة بخطى همايوني بخصوص الإصلاحات الصادرة سنة 1856م زمن السلطان عبد المجيد الأوّل، وممّا ورد فيها: "لا يخفى أنه منذ ابتداء ظهور دولتنا العليّة كانت الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة في غاية المراعاة الكاملة، ولذلك كانت قوّة سلطتنا السنيّة وثبوتها مع راحة جميع الرّعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من الكمال، ولكن منذ مائة وخمسين سنة لم يعد انقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة

• إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحَلَبي: (000 – 956 هـ / 000 – 1549 م) فقيه حنفي،من أهل حلب ، تفقه بها وبمصر،ثم استقرفي القسطنطينية وتوفي بهاعن نيف وتسعين عاما. أشهركتبه ملتقى الأبحرفي الفقه،وغنية المتملي في شرح منية المصلي،وله مختصرطبقات الحنابلة، وتلخيص القاموس المحيط،وتلخيص الفتاوي التاتارخانية، وتلخيص الجواهر المضية في طبقات الحنفية. ينظر: الزركلي،المرجع السابق،ج1،ص66 - 67.

1_ Albert Howe Lybyer: **The Government Of The Ottoman Empire In The Time Of Suleiman The Magnificent**, Cambridge Harvard University Press, And London: HrnryFrowde Oxford University Press, 1913, P153.

2_ **هاملتون جب وهارولد باون: المجتمع الإسلامي والغرب،تر: أحمدعبدالرحيم مصطفى،ج2،دارالمعارف،مصر، 1971، ص176.**

لسبب ما طرأ عليها من الحوادث الكثيرة، ولهذا تحوّلت تلك القوّة إلى ضعف، والراحة إلى تعب والعمار إلى دثار، وأيّة مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تؤول إلى الاضمحلال" 1.

وبالرغم من أنّ الدولة العثمانية قنّنت قوانينها الشرعيّة بالطريقة الحديثة كما هو عليه الحال بأوروبا سنة 1876م فيما يُعرَف بمجلّة الأحكام العدليّة إلاّ أنّ هذه القوانين لم تحد عن الشريعة الإسلامية رغم الضغوط التي مارستها فرنسا على الدولة العثمانية لتقبل القانون المدني الفرنسي ، حتى أن الصدر الأعظم عرض الآمر باحتياط على السلطان سنة 1867م ،ورفض طلبه و أمر السلطان بإعداد مجلة الأحكام العدلية المبنية على الشريعة الإسلامية 2.

كلفت لجنة من أجل دلك يرأسها ناظر (وزير) ديوان الأحكام العدلية ،تتألف المجلة من مقدمة و ستة عشر كتابا كانت اللجنة تعرض عند إتمام كل كتاب عملها على شيخ الإسلام و الفقهاء، و الحقوقيين للتصويب وتدارك الخلل ثم تعرض على الصدر الأعظم ومنها إلى السلطان للمصادقة و قد تم الفراغ من كامل المجلة سنة 1876م• ، بعد أن استغرق عملها ثمان سنوات (1868_1876م) و كلها أحكام على أساس المذهب الحنفي ، ما عدا قليل أخذ فيه بآراء المذاهب الكبرى الأخرى، فالمجلة على الحقيقة صياغة قانونية من1851مادة للأحكام الشرعية المبثوثة في كتاب "ملتقى الأبحر" الذي كان مرجعية الدولة طيلة قرون خلت 3.

1_ الشناوي: المرجع السابق، ص 69.

2_ كوندوزأحمدآقوأوزتوركسعيد: **الدولةالعثمانيةالمجهولة**،وقف البحوث العثمانية،إسطنبول، 2008،ص 650 – 651،بتصرف.

• في عهد السلطان سليمان القانوني و ضع الشيخ ابراهيم الحلبي [ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي (ت 956ه / 1549م): فقيه حنفي من أهل حلب ، تفقه بها و بمصر ثم استقر في استنبول و توفي بها عن نيف و تسعن عاما . أشهر كتبه ملتقى الأبحر، ينظر : الزركلي : الأعلام ، ج1 ، ص 66_67] مدونة أخرى ربط فيها بين النصوص **و كلها أقرها أئمة القرون الثلاثة ، وأيضا آراء و شروحات و تعليقات فقهاء القرون الرابع و الخامس و السادس الهجري حول ذات النصوص ، بحيث أصبحت هده المدونة – ملتقى الأبحر – المرجع الكامل و الشامل للفقهاء بحيث أغنتهم عن الرجوع إلى المصادر القديمة ، كونها حوت آراء مؤسسي المذاهب الأربعة و خاصة اراء الامام الأعظم أبى حنيفة . أنظر غير مأمور :**
Mouradja.D'Ohsson:**Tableau Général De L'Empire Othoman**, T1, Monsieur, Paris, 1788, P22.

3_ كوندوزأحمدآق وأوزتورك سعيد: المرجع السابق، ص 652 – 653، بتصرف.

إن نظام الحكم العثماني يرتكز على فكر سياسي قائم على : السلطان و رجال الحكم (فئة االادارة) ، و الجيش ، و الرعايا و على أوضاع هؤلاء و الواجبات و المسئوليات المتبادلة فيما بينهم ، في إطار العلاقة بين الحاكم و المحكوم .
و قد تشكلت هده الرؤيا و استقرت في نظام الحكم العثماني من خلال قوانين الدولة المعتمدة من عهد الفاتح إلى عصر التنظيمات (أطلق عليها اسم قوانين نامه) 1، تلك الرؤيا التي نجدها تدور حول الأسس التالية :

* السلم بين الخلق يتحقق بالعدالة
* و الدنيا حقيقة جدارها الدولة
* الشريعة هي التي تنظم شؤون الدولة
* و الملك (حق السيادة) هو الذي يحمي الشريعة
*و الحصول على الملك أي على السلطة التي توحد بين الأرض و الأهالي ، و تقيم أسس الدولة ، أو بتعبير آخر الاستحواذ على مقاليد الحكم إنما يستلزم وجود جيش قوي .
*و يحتاج تكوين جيش الى ثروة عظيمة
*و لكي تتوفر تلك الثروة فلا بد من وجود الرعايا الدين يعيشون في رخاء و استقرار
* و حياة الرعايا في رخاء و استقرار إنما يكفلها الحكم العادل 2.

و سيرا على هدا الفهم من العثمانيين فان عناصر العدالة و الدولة و الشريعة و السيادة و الجيش و الثروة و الأهالي تمثل في الوقت نفسه الركائز الأساسية لبناء المجتمع ، فادا انعدمت حلقة من تلك الحلقات أدى دلك إلى انهيار الدولة ، و تفكك المجتمع .

و أساس نظام الدولة العثمانية يرتكز على مجتمع مكون من فئتين ، الأولى هي فئة الحاكمين (العسكريين) و التي تتكون من الأشخاص الدين اعترف لهم السلطان بمرسوم خاص منه بصلاحيات دينية أو إدارية ، أما الفئة الثانية فهي فئة الرعايا المحكومين الدين لا يشاركون في الحكم بشكل من الأشكال ، و يتكونون من جماعات تنسب لأديان وأعراق مختلفة ، ووظيفة الرعايا ايا كان دينهم أو كانت أعراقهم أن يكونوا دعما لفئة الحكام ، عن طريق الإنتاج و تأدية الضرائب . أما وظيفة الفئة الحاكمة ، و على رأسها السلطان ، فهي تطبيق الشريعة الإسلامية ، و تطبيق القوانين العثمانية العرفية ، وضمان سيادة العدل في البلاد ، و رفاه الأهالي 3 .

---

1. مجموعة المراسيم التي يصدرها السلاطين في المسائل الدينية و العلمية و لم تنص عليها المصادر الأساسية للقانون الإسلامي ، فهي قوانين تكميلية . ينظر : احمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ، ص 107 .
2 . احسان اوغلي اكمل الدين ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 525- 526 .
3 . نفسه ، ص 526 .

لقد جرى تطبيق نظم قانونية في الدولة العثمانية على مدى ستة قرون ، و قد ظهر قسم كبير منها نتيجة لاجتهادات الفقهاء خلال عصور تشكل الفقه الاسلامي قبل العثمانيين ، غير ان هده القوانين تضم قسما ظهر من مجموع الاوامر و الاحكام و الفرمانات التي كان يصدرها السلاطين العثمانيون ، دلك القسم عرف فيما بعد بمصطلح مستقل هو " القوانين العرفية " 1
ومنه نتطرق الى طبيعة العلاقة بين القوانين و الاحكام الاسلامية من جهة و بين تلك الاوامر و الاحكام و الفرمانات او ما تسمى بالقوانين العرفية الصادرة عن السلاطين من جهة اخرى كما نلمح في نفس الوقت الى الدور الذي قام به المفتون في تطبيق الاحكام و القوانين .

أن مسألة التركيب العام للقانون العثماني في جانبيه الشرعي و العرفي هي اكثر المسائل جدلا بين الباحثين المعنيين بهذا الموضوع ، لست هنا بصدد رفع الجدل و الفصل فيه بقدر ما اريد توضيح العلاقة التكاملية القائمة بين مسمى القانونين ، و على كل يخلص اكمال الدين إحسان اوغلى الى ان النتائج المختلفة التي توصل اليها الباحثون حول العلاقة بين القانون الشرعي و القانون العرفي الى اختلاف التفسير منهم ، مضيفا انه ليس هناك نظام قانوني جديد و مبتكر ، ظهر مع ظهور الدولة العثمانية ، كون من اقام تلك الدولة ورث رصيدا قانونيا كان معمولا به الدول الاسلامية و التركية التي ظهرت حتى دلك الزمن ، و يمثل تراثا مشتركا الى حد كبير و في نفس الوقت _ يضيف _ ليس يسيرا ان يعتقد البعض ان هدا الارث الدي اخده العثمانيون لم يطرأ عليه تغيير قط ، و انه على امتداد فترة ستة قرون أجريت التغييرات اللازمة ووضعت الإضافات على دلك الرصيد كلما دعت الحاجة **2** .

يجدر بنا هنا أن نطرح سؤالين في غاية الأهمية :
القسم الأول منه : ما دوافع وجود قوانين نامه في الدولة العثمانية .
و القسم الثاني منه : ما الأهداف من وجودها و اثارها .

لا شك أن هناك دوافع دعت السلاطين في الدولة العثمانية إلى وضع هده القوانين • ، و يمكن التطرق إليها فيما يلي :

1_ظهر اصطلاح "القانون العرفي " لاول مرة في المصادر التاريخية ، على ايام السلطان محمد الفاتح ، اد يتحدث مؤرخ دلك العهد (طورسون بك) عن و جود القانون العرفي الى جانب الفقه الشرعي .. ينظر : أوغلو اكمال الدين احسان : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج1 ، 120.
2_أوغلو اكمال الدين احسان : الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، تر : صالح سعداوي، مركز الابحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية ، ارسيكا ، استانبول 1999م ،ج1، ص 135 ، 136 .
• يدكربيتر شوجر في كتابه أن "كل سلطان فور تعيينه كان يعلن التزامه و احترامه لمجموعة القوانين التي كان معمولا بها في عهد اسلافه ، حيث كانت تصدر تباعا في مجموعات كاملة لكل اقليم من اقاليم الدولة " أقول ان هدا الواقع اثر في سلاسة انتقال السلطة من سلطان لاخر في جو من الهدوء و الانسيابية الامر الدي عمل على استتباب الامن و تفادي كثير من القلاقل .ينظر: بيتر شوجر: أوروبا العثمانية(1354_1804م)، تر:عاصم الدسوقي ،دار الثقافة الجديدة ، ط1، 1998 ، ص55 ، بتصرف

أولا : انتباه السلطان محمد الثاني (الفاتح) إلى ضرورة تنظيم أمور السلطنة ، لان الدولة في عهده كانت في أمس الحاجة الى تنظيم الشؤون الإدارية و التشريعات حسب الواقع الدي يناسب ظروف الدولة في الجوانب الإدارية و المالية و القضائية و العسكرية ، و" قد مارس محمد الفاتح صلاحياته و سن القوانين بشأن المؤسسات الإدارية استنادا الى المصلحة العامة و قواعد العرف والعادة وغيرها من المصادر المتبعة ، و في الواقع فان أسس هده النظم الإدارية اقتبست من الشريعة الإسلامية ، و مما عمل به في الدولة العباسية من جهة ، و من الأعراف التركية غير المخالفة للإسلام ، و قوانين الدولة الايلخانية• و الدولة السلجوقية•• من جهة أخرى .

و قد أعطى السلطان محمد الفاتح الأولوية لتنظيم و تأسيس مؤسسات الدولة ، من حيث شكلها و ادارتها ، وتنظيم شؤون الحكام الاداريين و التدابير العسكرية ، و توزيع المناصب ، و تنظيم علاقاتهم بالسلطان و فيما بينهم ، و مراتب القضاة و ما يتعلق بصلاحياتهم وواجباتهم ورواتبهم ، كل ذلك ليتمكن السلطان من الاشراف على ادارة الدولة على احسن وجه ، بما يضمن متانة و قوة قواعد الدولة و اركانها ، حراسة للدين و سياسة للدنيا وقد استمدت مصادر التظم العسكرية و الادارية من كتب السياسة الشرعية**1**.

إن هده الإجراءات السلطانية تعد من باب تحقيق المقاصد الشرعية فيما تدعو إليه من حاجيات و تحسينات ، لدلك ميز قانون نامه السلطان محمد الفاتح هده المقاصد ، و أصبح نموذجا للسلاطين من بعده في تنظيم الشؤون الإدارية و تشريفات البلاط .

ثانيا : حفظ الرعية من جور الحكام و رجال الدولة ، حيث إن نشر العدل و الاحسان بين الناس و تحقيق السعادة الدنوية و الاخروية تعد من الاهداف الاساسية للشريعة الاسلامية ، و من حق كل انسان ان يعيش حياة كريمة و ان يتمتع بحريته دون التأثير على الاخرين ، ومن هدا المنطلق جاءت قوانين نامه العثمانية مراعية لهده الاهداف ، و في حدود الإطار الدي تركته الشريعة الاسلامية للسلطان ، و يمكن القول ان تلك القوانين المسنونة هي بمثابة سلطة مراقبة على الرجال الاداريين حفظا لمصالح و حقوق الرعية ، و منعا من تجاوز و ظلم الحكام المحليين . لدلك يلاحظ في مقدمة قانون نامه للسلطان سليمان القانوني••• سبب تنظيم القوانين حيث يقول " مرحومان و مغفوران أبي و جدي ، اد بعد تتبعهم و تدقيقهم رأيا ظالمين

•الدولة الايلخانية أسست في ايران ، كانوا من أسرة المغول اغرب ، أسسها هولاكو حفيد جينكيزخان ،ومن ثم اعتنقوا الاسلام و استمرت دولتهم من سنة 1256م الى سنة 1353م . ينظر : عارف خليل ابو عيد و أورهان جانبولات ، امرجع السابق ، ص 312 ,

••أسست هده الدولة اول مرة في بلاد ما وراء النهر _ البلاد الواقعة في اسيا الوطى ، كسمرقند و بخارى _ و أخدت اسمها عن سلجوق بك ، و هم أتراك ثم توسعت الدولة في الاناضول . ينظر : ابن كثير عماد الدين ، البداية و النهاية ، ط1، ج2، ص 82-111 .

1_ الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص 23

••• السلطان سليمان بن السلطان سليم ، كان من اعظم سلاطين ال عثمان ، استمرت سلطنته 46 سنة ، فتح الفتوحات العظيمة ، و بنى الجوامع و المدارس في عدة بلدان ، كالحرمين و القسطنطينية و دمشق ووضع قوانين في غاية الاهمية لتنظيم احوال المجتمع الاسلامي ، توفي سنة 1566 م . ينظر : شكيب ارسلان ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص 151 .

يتجاوزون في حدودهم ، و يظلمون الرعية ، التي كانت في حالة كدر وسوء ، لأجل هدا السبب وضعنا القوانين العثمانية و نظماها ، و بإرادتي أنا ، يقوم كل من بكلربكي٠ ، و سنجق بكي ٠٠، و جري باشي ٠٠٠، و صوباشي ٠٠٠٠، و السباهي٠٠٠٠٠ ، بجمع الحقوق و الرسوم من الرعية ، و في حالة تجاوز احدهم و طلبه الزيادة ظلما فانه يستحق عقابا أليما ، و عليهم أن يعلموا و يعتمدوا على هدا القانون " 2.

وهكذا يلاحظ أن حفظ حقوق الرعية من أولويات إصدار قوانين نامه ، و التي جاءت تأمر الولاة و الحكام و الإداريين برفع الظلم عن الرعية ، و العمل بموجب قانونامه ، ، لان ارتكاب الظلم من قبل أعوان السلطان كأنما قد ارتكبه السلطان ، وواجب السلطان رفع الضرر عن المسلمين ، و في ذمته الحكم بالعدل و الإحسان .
لدلك نجد ان الدولة اتخدت وسائل و تدابير لتطبيق القوانين على الرعية وفق ما يلي :

أ _ تحديد الضرائب و الرسوم و العشور و عدم أخد الزيادة فيها : حيث ان المتأمل في الاحكام المالية الواردة في القوانين العثمانية يجدها مصنفة الى قسمين :

الاول : الضرائب او التكاليف الشرعية ، أو بعبارة اخرى الرسوم الشرعية في التشريع العثماني ، و هي مختلف الضرائب التي بينت الكتب الفقهية احكامها بشكل تفصيلي ، مستندة الى التشريع الاسلامي ، و يجري توزيعها بموجب الحكام الشرعية أيضا ، و هي غير قابلة للتغيير ، و هي التي ظلت سارية بلا تعديل في تاريخ التشريع العثماني ، و المقصود بالضرائب الشرعية : الزكاة و ضريبة العشر و الخراج و الجزية ، و مثال دلك ما جاء في

٠ لقب والي ولاية
٠٠ حاكم او متصرف اللواء _ مقاطعة ادارية _
٠٠٠ رئيس القوات في الولاية
٠٠٠٠ صوباشي أو سباشي (بضم السين) : هو الموظف او المسؤول عن حفظ النظان و امن المدينة ، قائد الجيش و كان يعمل تحت تصرف القاضي ،ينظر : ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ،ط2، ج8 ، ص 236 و ابن كثير ، البداية و النهاية ، ج 12 ، ص 60.
٠٠٠٠٠ السباهي أو صاحب التيمار أو صاحب الأرض ، لكن ليس مالكا لها على الحقيقة .
2. اق كوندوز ، قوانين نامه ، الجزء 1 ،ص 317 .

قانون نامه السلطان بايزيد الثاني * مانصه " ...و بناء على القانون و القاعدة القديمة السارية المفعول ، أن تعد الأغنام و يؤخذ الرسم بناء على عددها (زكاة السوائم) ... و أيضا " جباية عشر البساتين و الكروم مطابقة للقانون و الشرع " و " لا شك في انه من واجبات الدولة مراعاة مصلحة الرعية حتى لا تتضرر ، و قد روعي ذلك في جباية الزكاة و غيرها من التكاليف الشرعية ، و لدلك كانت تجبى في أنسب الاوقات حتى لا تتضرر الرعية " 1.

ب _ الضرائب العرفية : و هي ضرائب توضع لكي تنجز الدولة خدمات عامة ، و لسد التزاماتها و التبعات السياسية ، و قد فرض هدا النوع من الضرائب الى جانب الضرائب الشرعية بعد اتساع الدولة الاسلامية و تعدد الحاجات و تزايد السكان ، لان الحياة لم تعد سهلة كما في السابق ، فاحتاجت الدولة الى وضع هده الضرائب ؛ و قد استند القانون العثماني في التأصيل الشرعي لهده الضرائب على أقوال الفقهاء و اجتهاداتهم و في دلك يقول الامام الشطبي " انا ادا قررنا اماما مطاعا مفتقرا الى تكثير الجنود و لسد الثغور و حماية الملك المتسع الاقطار ، و خلا بيت المال و ارتفعت حاجات الجند الى ما لا يكفيهم ، ، فللإمام ادا كان عادلا ان يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال ، الى ان يظهر مال بيت المال ثم اليه النظر في توظيف دلك على الغلات و الثمار و غير دلك ، كيلا يؤدي تخصيص الناس به الى ايحاش القلوب و دلك يقع قليلا من كثير ، بحيث لا يجحف بأحد و لا يحصل المقصود _ ثم يضيف مستطردا _ و انما لم ينقل مثل هدا عن الاولين لاتساع مال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا ، فان القضية فيه احرى ووجه المصلحة هدا ظاهر ، فانه لو لم يفعل الامام دلك النظام بطلت شوكة الامام ، و صارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار " **2** .

و هكذا كان الأمر في الدول الاسلامية و في الدولة العثمانية ، حيث يضع السلطان بعض الضرائب العرفية ضمن القيود الشرعية ، و كان ينفد من قبل الحكام الاداريين ، و يختلف مقدارها حسب عرف الدولة ، الا ان بعض الحكام الاداريين و الولاة كانوا يستغلون دلك و يأخذون ما لا يحل ، او يمنعون ما يجب ، و يتظالم الجنود و الفلاحون **3**.

و قد سجلت تجاوزات غير مشروعة في ازمنة متعددة في تحصيل تلك الضرائب ، و مثال دلك ما نقله المقريزي•• عن حال عصره " ففي أواخر الدولة المملومية كان الحكام الاداريون اثناء تحرير الاراضي يقومون باجراءات غير شرعية ، و يزيدون زيادة بدل ايجار الاراضي ، كما يفرضون ضرائب اضافية على الفلاحين ، مما دفع الفلاحين لترك اراضيهم

• هو ابن السلطان الفاتح، ولي و بويع بعد وفاة أبيه (1481م) ، استطاع ان يحافظ على حدود الدولة العثمانية و سيطر على عدة مناطق في اوروبا ، عرف بحبه للعلم ، قام باصلاحات كثيرة منها قوانين الاحتساب ، توفي سنة 918 ه / 1512م ، ينظر : شكيب ارسلان ، تاريخ الدولة العثمانية ، ص 115.

1 _ عارف خليل ابو عيد و اورهان جانبولات : قوانين نامه في الدولة العثمانية ، كلية الشريعة جامعة الاردن ، 2009 ، ص 305 .

2_ الشاطبي ، أبو اسحاق ، الاعتصام ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ج2 ، ص 121 .

3_ ابن تيمية تقي الدين (ت 728هج) ، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي و الرعية ، ط2 ، ص 50 .

•• هو تقي الدين احمد بن علي المقريزي ، من مؤرخي الديار المصرية ، و لد و نشأ في القاهرة ، وولي فيها الحسبة و الخطابة و الامامة ، له تصانيف عديدة مثل : تاريخ بناء الكعبة ، السلوك في معرفة الدول و الملوك ، و اغاثة الامة بكشف الغمة ، توفي بالقاهرة سنة 845 هج / 1441م . ينظر : الزركلي : الاعلام ، ط5 ، ج1 ، 177. القاهرة .

و هجر قراهم "**1**.

لدلك لا بد ان تكون هده الضرائب مضبوطة من قبل ولي الامر معلومة القدر ، و الا يسمح بالتلاعب فيها ، و أن تكون عادلة ، واجبة الاداء و معقولة المقدار ، بحيث لا يقع الظلم على الرعية كما اشار اليه الشيخ ادريس البديلي في كتابه " قانون شهنشاه " ٠٠ فقال " الضرائب

التي تترتب على الرعية لا بد ان تتناسب مع دخل و معيشة الرعية ، فزيادة التكاليف المالية تتنافى مع التقدم و الرفاه في البلاد ، و يجلب لعه التعاسة و يضيق عليهم ، لان الضعف المالي يؤدي الى ضعف السلطان ، و ضعف السلطان يؤدي الى ضعف الجيش و اركان الدولة ، و ضعف هده كلها يؤدي الى ضعف الدولة وقوة العدو " 2.

ادن ان قوانين الدولة العثمانية و ضعت لاسباب كما يقول عارف خليل ابوعيد و اورهان جنبولات ، في حين كان الحكام الاداريون الدين يخالفون القوانين يحاسبون حسابا شديدا ، اد نجد في " عدالت نامة " لعام 1018 / 1609 م ما يؤكد دلك " لا تعزلون من مناصبكم فقط بل ستجدون عقوبة سياسة أشد العداب " و ايضا ما نقله عن خليل اينالجيك " يفهم من مبدأ قانون نامة في لواء أغريبوز * ان ادارة الدولة العثمانية كانت مند تاسيسها ضد الاعمال غير الشرعية ، و تقرر عدم اخد الزيادة ادا كانت خارج القوانين "**3**.

1_ المقريزي ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ط2 ، ص 45 .

٠٠ هو المولى ادريس بن شيخ حسام الدين البدليسي (926/ 1520م)، شافعي المذهب ، كردي الاصل ، كان عالما معروفا و مؤرخا مشهورا في عصره ، و موقعا لديوان امراء العجم ، ثم توجه الى ديار الروم و أكرمه السلطان بايزيد خان غاية الاكرام ، و لما تم الحاق جنوب و شرق الاناضول بالدولة العثمانية في عهد السلطان سليم ، عينه في منصب قاضي عسكر ، و هو من واضعي قانون و لاية آمد (ديار بكر) ، له بعض المصنفات و الرسائل باللغة الفارسية و العربية و التركية مثل كتاب تاريخ ال عثمان كتبه بالفارسية و كتاب في السياسة الشرعية سماه قانون شهنشاه كتبه بالفارسية . ينظر : طاشكوبري زاده ، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص 314 ، و كشف الظنون لحاجي خليفة ، ج 1 ، ص 283 .

2_عارف خليل ابو عيد و اورهان جنبولات ، المرجع السابق ، ص 305 .

3_ نفسه ، ص 306 .

ثالثا : تنظيم و تشريع العقوبات التعزيرية و تحديدها :

من المعلوم ان العقوبات لم تشرع إلا حماية للمجتمع و الغرض منها هو اصلاح الأفراد ، لدلك كان لزاما ان توضع اسس لكي تحقق العقوبات الغرض المنشود ، و العقوبات لما مقدرة او غير مقدرة ، فالمقدرة مبينة من قبل الشارع الحكيم و هي لازمة : من حدود و قصاص و كفارات و احكام الميراث .. فهده ليس لأحد فيها حق في التغيير او التبديل و هي التي وضعت في قوانين نامه بلا تغيير او تعديل ، و مثال دلك ما جاء في قانون نامه للسلطان بايزيد الثاني في المادة الرابعة التي ورد فيها " انه في بعض التجمعات و الولائم يجتمع الفسق و الفجور ، و يظهر فيها الفساد و شرب المسكرات ، فتفرق مثل هده التجمعات ، و بعد التحقيق يقام الحد على شارب الخمر " و ما جاء في المادة 27 من القوانين العمومية للسلطان بايزيد الثاني " ادا قتل شخص شخصا اخر يقام عليه القصاص " و في هدا دليل على ان قوانين نامه لم تعدل او تغير في مجال العقوبات الشرعية المقدرة عكس ما يدعيه البعض "**1**.

أما العقوبات غير المقدرة ، فهي تلك العقوبات التعزيرية المفوضة للامام او القاضي و ليس فيها حد مقدر ولا كفارة و في هدا النوع نجد علماء المسلمين افاضوا قديما و حديثا في الحديث عنها و من دلك من المعاصرين قول الشيخ محمد شلتوت _ رحمه الله_" في التعزير مجال واسع امام الحاكم يؤدب به من يشاء على ما يشاء ، بما شاء ، غير مقيد فيها بشئ ما ، لا في نوعها و لا في كمها ، و لا في كيفيتها ، ما دام رائده النظر و المصلحة و قصده الردع
و التأديب ، و اقرار الحق و العدل " **2** . و نجد من المتقدمين تقي الدين بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي شيخ الاسلام من علماء القرن الثامن الهجري / الثالث عشر ميلادي يذكر كلاما بديعا مفصلا في العقوبات التعزيرية غير المقدرة " .. فهؤلاء يعاقبون تعزيرا
و تنكيلا و تاديبا ، بقدر ما يراه الوالي ، على حسب كثرة دلك الذنب في الناس و قلته ، فادا كان كثيرا زاد في العقوبة ، بخلاف ادا ما كان قليلا ، على حسب حال المدنب ، فادا كان من المدمنين على الفجور ، زيد في عقوبته ، بخلاف المقل من دلك ، و على حسب كبر الدنب و صغره ، فيعاقب من يتعرض لنساء الناس و اولادهم ، أكثر مما يعاقب من لم يتعرض الا لامرأة واحدة ، أو صبي واحد .."**3**.

و جاء في كتاب الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، ان القانون الشرعي و القانون العرفي يترافدان دائما ، فعندما يتم التحدث عن صلاحيات الوزير الاعظم ضمن قوانين نامه في اطار النظم الخاصة بالقرن الـ 17 م تذكر انه " يستمع الى كافة القضايا الشرعية و العرفية ، و هو نفسه الوكيل المطلق عن جناب السلطان في تنفيذها " 4.

1_المرجع السابق ، ص 306، بتصرف .
2_ شلتوت محمود ، الاسلام عقيدة و شريعة ، دار الشروق، بيروت ،ط6 ، 1972 ،ص 314 .
3_ ابن تيمية ، تقي الدين (728 هج)، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي و الرعية ،...ص 121.
4_ اكمال الدين احسان اوغلو ، المرجع السابق ، ج1 ، 448 .

أما السؤال المطروح هنا هوهل كان هناك انسجام تام بين القوانين العرفية والأحكام الشرعية ؟ الحقيقة ان الانسجام التام و القول به لا يستقيم دائما بمعنى ان اسس القوانين العرفية لم تكن تستقيم دوما مع الاحكام الشرعية ، بل العكس فقد" كان يحدث ان تتعارض احيانا تلك الاسس مع احكام الشريعة الاسلامية،
فكانوا و هم يضعون تلك القواعد يتظاهرون بمراعاة الشريعة الاسلامية ، فيتصرفون و كأنهم حصلوا على الفتوى اللازمة ، أو يدعون احيانا اخرى انهم يستخدمون احدى الصلاحيات التي أجازتها الشريعة الاسلامية ومن الصعب الجزم بانهم حرصوا على تلك الرعاية دائما .._ مضيفا تعليلا لعدم التوافق _.. و مثال دلك قانون العقوبات ، اد يلاحظ ان الظروف السياسية و الاجتماعية التي عاشتها الدولة العثمانية فرضت عليها ان ترفع من حد العقوبات العرفية بشكل لا تجيزه الشريعة الإسلامية " 1.

ادن يمكن أن نفهم ان التعارض غير وارد ابتداء لكن يمكن ان يكمن الإشكال في امكانية حدوث التجاوزات التي صاحبت التطبيق .

نجد بعض الأمثلة الواقعية حول هدا التجاوز في التطبيق بما يخالف الحد الشرعي و من دلك : " ما كان يطبق في عهد السلطان بايزيد ثم عهد السلطان سليمان القانوني من قانون للجنايات يقضي بقطع العضو التناسلي لمن اعتدى على العرض ، و كي عضو الانوثة للمرأة التي تزني ...و صدور الفتوى بقتل الشخص الذي يقبض عليه متلبسا بالسرقة من بيت المال ليكون عبرة لغيره ، و بإعدام الشخص الذي يقتل غيره ، دون انتظار لطلب القصاص من أهل المقتول ، بدعوى ان القاتل ساع بالفساد ،... بينما المعروف مثلا عند ثبوت واقعة الزنا ان هناك عقابين هما الرجم و الجلد ، و نفهم هنا انهم ارادوا رفع حد الجزاء ، لكن ادا وضعنا في الاعتبار النتائج التي يمكن ان يسفر عنها ، و مدى توافق عقاب ثقيل مقل هدا مع أحكام الشريعة الاسلامية لرأيناه امرا يمكن ان يكون محلا للجدل ، و خاصة مسالة التوازن بين الجرم
و العقاب التي روعيت دائما في الشريعة الاسلامية ..... و الواقع ان تغيير بعض مواد القانوننامات نتيجة لزيادة جهود اهل الشرع ، و لا سيما بعد القرن الـ 16م بدعوى ان تلك المواد لا تتفق و احكام الشريعة ، انما يدلنا على وقوع هده المخالفات بين الحين و الآخر **2** .

من خلال ما سبق يمكن القول ان العقوبات التعزيرية في قوانين الدولة العثمانية وضعت كيفيتها و مقدارها من قبل ولي الامر ، و يجب على القضاة تنفيدها و عدم مخالفتها ، و كانت هده المجموعات القانونية تنسخ و ترسل الى جميع الولايات ، و يوضح فيها كيفية تطبيقها ، و هكذا كان تنظيم قوانين نامه لهدا النوع من العقوبات في الدولة العثمانية تفاديا للفوضى ، و للحيلولة دون الظلم و الفساد ، و لا تنفد هده العقوبات الا من قبل القاضي، و بوثيقة و قرار مثبت من طرفه " و اهل العرف هم المنفذون لهده العقوبات بتفويض من القاضي بشكل علني

1_ المرجع السابق ، ص 449.
2_ نفسه ، ج1، ص 451 .

و دلك لتحقيق قصد العقوبة ، فينزجر الناس عن ارتكاب هده الجرائم " **1**.

أقول ان الاستثناءات التي حدثت و التجاوزات المسجلة لا تنفي هدا الاصل المثبت فيما ذكرنا من اهداف تنظيم و تشريع العقوبات التعزيرية و تحديدها بما لا يتعارض و احكام الشريعة الاسلامية ، لكن " تجدر الاشارة الى ان هدا الصراع بين اهل الشرع و اهل العرف انما هو بين القوة التنفيدية و القوة التشريعية ، اكثر من كونه بين نظامين قضائيين ، يستهدف كل منهما توسيع مجال سلطته ... فقد حرص اهل العرف دائما في الدولة العثمانية على ان يقبضوا على القوة التنفيدية و القوة التشريعية في ان واحد ، وارادوا توقيع العقوبات الفادحة على الاشخاص الين يرونهم مدنبين بغية استتباب الامن بوجه خاص ، و في مقابل دلك كان اهل الشرع يسعون لجعل اعمال أهل العرف تقترب من مستوى الشرع ، اد كان اهل العرف يعلمون انهم لن يستطيعوا تجريم أحد قط ما لم يثبت جرمه عند القاضي، و لهدا كانوا يضغطون على القضاة للحصول على الحجج التي يردونها ، بينما كان اهل الشرع يقاومون دلك قدر طاقتهم ... و هدا الامر قد ولد بين الفريقين صراعا ظل مستمرا على امتداد التاريخ العثماني كله ... و في احدى فتاوى أبي السعود أفندي نراه يقول : 'ادا كان الامر متعلقا بالقضايا العرفية فهو لا يخص اهل الشرع '، بينما يقول في فتوى اخرى : 'ان الدي يتفق مع اهل العرف ليس عادلا ' ، و هو قول يدلنا على أثر الصراع الطويل الذي يتستر أحيانا و يعلن احيانا اخرى " 2 .

رابعا : تحقيق الوحدة القضائية :

ان تحقيق الوحدة القضائية تعني استقرار القانون مما يؤدي الى صحة تنظيم المجتمع و انهاء اي خلاف طارئ بطرق سهلة و ميسرة ، لدا عمت قوانين نامه العثمانية ارجاء الدولة في كل الولايات و السناجق ، و دلك لمنع تعدد الاراء و الفوضى في مؤسسات القضاء و الفتوى .

و ليس الغرض هنا استقصاء تاريخ القضاء الى عهد الدولة العثمانية ، فقد افاض فيه غيرنا ممن اهتم بدراسة جانب القضاء في الدولة العثمانية و مؤسساته و القائمين عليه ٠ ، لكن المقصود هو اظهار مدى الاهتمام بانسجام القضاء و كيفية تحقيقه و هدا هو الملفت للنظر في واقع الدولة العثمانية خلال القرنين الـ 16 م و الـ 17م ، فما واقع القضاء في هده الفترة و هل فعلا تحقق الوحدة القضائية في مؤسسات القضاء ؟

ان النظام القضائي العثماني مند ظهوره اعتمد على ركيزتين أساسيتين هما : العدل و التسامح وقد اتخد عثمان المؤسس قاضيا بعد تعيينه اميرا من قبل السلطان السلجوقي ٠٠ وقد استمر التقليد العثماني بتعيين قاض على الاماكن المفتوحة مباشرة لتحقيق العدالة ، حتى اصبح الفتح

1_ عارف خليل ابو عيد و اورهان جانبولات ، المرجع السابق ، ص 306 .

2_ اكمال الدين احسان اوغلو ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 451 .

٠ انظر غير مأمور مثلا : مراكز السلطة الحاكمة و السلطة الدينية في الدولة العثمانية و العلاقة بينهما ما بين (982_1112هج/ 1574_1700م) ، مذكرة ماجستير من اعداد الطالب الباحث :بشير توهامي ، فقد أفاض في الموضوع- وفقه الله- .

٠٠ تعين عثمان اميرا على اقليم قره حصار بعد ان فتحه بنفسه مع لقب الامير عام 1289م، مكافأة من

النهائي لأي موقع لا يكتمل إلا بتعيين قاض **1**.

ان العدالة و التسامح صفتان و هدفان ظل يؤكدهما سلاطين الدولة العثمانية خاصة العشر الاوائل منهم ، و هو ما شهد به الاوروبيون المعاصرون لعهد سليمان القانوني ، فقد شهد احد ابرز انصار الحركة الاصلاحية الدينية في اوروبا الالماني 'مارتن لوثر' •على ما دكرنا ، حيث نقل الكاتب الروسي ' نيقولا ايفانوف' عنه انه قال" يطالب الكثيرون بقدوم العثمانيين و حكمهم . و ينقل عنه ايضا قوله " سمعت أن بعض الناس في الاراضي الالمانية يرغب بمجئ العثمانيين و حكمهم ، و يتوق الى ان تكون الحياة تحت حكم العثمانيين ،أفضل منها تحت حكم الامبراطور و الامراء ، بل تعدى الامر في رغبة دلك الى كل من اوكرانيا وعدد كبير ببلدان البحر المتوسط كما يذكر ايفانوف 2 .

و عودا على ما بدأت به من قضية وحدة القضاء ، فأقول ان وحدة القضاء ليست بأمر مبتدع من طرف العثمانيين بل يمتد تاريخ هده الفكرة الى العصر العباسي ، وكان بن المقفع ••اول من طرحها على الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور و من ثم اراد الخليفة ان يعرض على الامام مالك تعميم الموطأ على البلدان الاسلامية ، كما اختار ابا يوسف لمنصب قاضي القضاة ، حتى من بعدهم تبنت بعض الدول الاسلامية مذاهب بعينها و عينوا قاضيا تابعا للمذهب 3 .

و في هدا الاتجاه يقول ابن العابدين " فادا ولى السلطان قاضيا ليقضي بمذهب ابي حنيفة لا ينفد قضاؤه بمذهب غيره 4 ، و في سبيل ضبط الوحدة القضائية في الدولة العثمانية ، اعتمدت الكتب الفقهية الى جانب قوانين نامه على النحو التالي :

= السلطان السلجوقي علاء الدين ، فحول عثمان كنيسته الى مسجد وعين اماما و واعظا و قاضيا . ينظر :
J .De Hammer : Op.Cit,Tom1, P 75.

1_ أوغلو اكمال الدين احسان : المرجع السابق ، ج1، ص 294 .

• عاش الربع الاخير من القرن الـ 15م و النصف الاول من القرن الـ16 م (1483_1546) .

2_ ايفانوف نيقولاي : الفتح العثماني للأقطار العربية 1516_1574، تر :يوسف عطا الله ،ط1، دار الفارابي ، بيروت ،1988، ص 48 .

•• عبد الله بن المقفع (ت 145هج/762م) ، حرر رسالة الى ابي جعفر المنصور جا فيها " سوف يرى امير المؤمنين بسبب الاحكام المتباينة التي بلغت اعلى درجات التدبدب مما يقع في هتين البلدتين و البلاد الاخرى في موضوع المال و الروح و النكاح ، فما يجوز في الحيرة مثلا ممنوع في الكوفة و مثل هده الاختلافات يمكن ان نجدها حتى في الكوفة .. فكان بن المقفع هو اول من طالب رسميا بتدوين التشريعات الاسلامية .ينظر : أكمل الدين احسان أوغلو : المرجع السابق ، ج1 ، ص 471 . و عارف خليل ابو عيد و اورهان جانبولات ، المرجع السابق ص 307 .

3_ نفسه ، ص 471.

4_ ابن عابدين ، حاشية رد المحتار ، .... ج6 ، ص 261.

أ _ اعتماد شرح كتاب الملا خسرو • " درر الحكام في شرح غرر الأحكام " في عهد السلطان محمد الفاتح ، و الذي كان مرجعا أساسيا كقانون مدني للدولة العثمانية في المحاكم الشرعية .

أما في عهد سليمان القانوني ، فقد تم اعتماد كتاب " ملتقى الابحر " لابراهيم حلبي" •• بديلا عن الأول في المحاكم الشرعية ، ثم ترجم هدا الكتاب الى اللغة التركية بعنوان ' الموقوفات ' بأمر السلطان محمد الرابع •••، فأصبح محورا قانونيا رسميا في الدولة العثمانية من سنة 1648 إلى سنة 1687م 1.
نتطرق الآن إلى القسم الثاني من السؤال المطروح و هو اهداف وجود قوانين نامه في الدولة العثمانية و آثارها ؟

يمكن ترتيب اهداف كتابة قوانين نامه العثمانية فيما يلي :
اولا : تطبيق الحكام الشرعية :
بما ان الدولة العثمانية دولة اسلامية ، لدلك نجدها حرصت على تطبيق الأحكام الشرعية و أشرفت على دلك ، فمن واجبها حراسة الشريعة الغراء ، كما دكر ' هزافن حسين افندي ' في: تلخيص البيان في قوانين ال عثمان ، حيث يقول " شؤون الدولة مبنية على الدين ، ان الدين هو الاصل و الدولة فرع منه " ، وورد في احدى المواد القانونية لسنة (977/ 1569م) ما يلي " الأمور العامة في الولاية و في كافة المملكة ، بأن يعمل بنهج الشريعة الاسلامية و القوانين العادلة " و جاء اجتهاد علماء الدولة العثمانية بوضع قوانين لا تمثل سوى تفصيلا للشريعة الاسلامية ، و كدلك من خلال تدوين احكام القانون العرفي _ القوانين المتعلقة بعرف الدولة _ و قد بدلوا اقصى الجهد لعدم تعارضها مع احكام الشريعة الاسلامية 2 .

و الملفت للنظر ان قوانين نامه التي تضم الاحكام الجارية في كافة اراضي الدولة ، لاسيما ما

• هو محمد بن فراموز بن علي الرومي الحنفي ، المعروف بالمولى خسرو، فقيه أصولي ، متكلم، بياني مفسر، تولى التدريس و تسلم القضاء في القسطنطينية ، ترقى الى ان صار شيخا للاسلام حتى وفاته عام885/ 1480م ، لقبه السلطان محمد الفاتح بابي حنيفة زمانه ، ترك عدة كتب في الاصول و الفقه.ينظر: طاشكوبري زاده (ت 968 هج)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت، 1975.

•• هو ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي الحنفي (956/ 1549م) ، نزيل القسطنطينية ، تولى الامامة و الخطابة بجامع الفاتح ، كان عالما بعلوم العربية و التفسير و الحديث و القراءات ، و صنف كتابه ' ملتقى الابحر ' الدي اشتهر بين الحنفية و لقي قبولا و كان من ضمن الكتب المشهورة التي كانت تدرس في مدارس الدولة العثمانية . ينظر : الزركلي خير الدين : الأعلام ، ، ط15، دار العلم للملايين ،بيروت 2002 ج1، ص 66 .

••• ابن السلطان ابراهيم ، توفي بعد خلعه بخمس سنوات في 1693م . ينظر : شكيب ارسلان ، تاريخ الدولة العثمانية ،   ص 226.
1_ عارف خليل ابو عيد و اورهان جنبولات ، المرجع السابق ،ص 307 .
2__ نفسه ، ص 309 .

يتعلق بمجالات القانون في العقوبات و الاراضي و الضرائب ، كلها كانت تقدم لمن يطلبها من الاهالي لقاء أثمان معينة ، و لا شك ان تعرف المواطن العادي على محتويات تلك القانوننامات انما يدل على ان لها وظائف أخرى مفيدة ، مثل ابرازها عند الضرورة في وجه من يخالفون الأحكام ، مما يضمن سيادة القانون **1**.

ثانيا : تنظيم عمل المحاكم و تحديد صلاحيات القضاة و ضبطها :

و دلك لضمان صدور احكام عادلة و صحيحة ، و من هنا ألزم القضاة يتنفيد قوانين نامه حسب الاصول ، ففي قانون نامه ولاية الاناضول للسلطان بايزيد الثاني اشارة واضحة الى دلك ، حيث ورد ما يلي " لا يعاقب المجرم الا بعلم القاضي " 2 ، و يفهم من دلك ان اقامة العقوبات كان من ضمن صلاحيات القاضي و هو المعني بإجرائها بموجب القانون ، حي تم النص في القوانين العمومية في المادة 65 للسلطان سليمان القانوني على ان " لا يجوز لأهل العرف أن يحبسوا أحدا او يعاقبوا أحدا بغير علم القاضي " 3 .

ادن يفهم من دلك ان المنفدين المسمون باهل العرف ليس لهم دخل في اجراءات المحكمة ، و ما عليهم سوى التنفيد بامر القاضي ، فالسباهي و من يشاكله من اهل العرف ، هم فقط المكلفون بتنفيد الاحكام الصادرة عن القضاة .و هناك نصوص قانونية تخاطب القضاة بالدرجة الاولى ، لانهم المسؤولون اولا قانونيا في الاجهزة الادارية ، و يمنع اثناء محاكمة مرتكب الجريمة عند القاضي دخول اي عنصر خارجي حتى تنتهي المحاكمة ، بل و ليس من حق اي احد اطلاق سراح او معاقبة مجرم الاب امر قضائي ...و في المسائل القضائية لا يحق حتى للوالي التدخل و لا يسمح له اطلاقا ان يتدخل في شؤون القضاء و شؤون القاضي الا بحضور و علم القاضي نفسه .. و في حال مخالفة الشرع و القانون من طرف القاضي يعزل مباشرة لان قوانين نامه المطبقة مقرة من قبل السلطان ، تصدرها الدولة بمقتضى حقها في السياسة الشرعية و رعاية مصالح العامة .

لدلك انحصرت وظيفة أهل العرف في إحضار المتهمين الى المحكمة لمحاكمتهم ، و تنفيذ الحكم الصادر فيهم . و نتيجة لهده الاستقلالية كان القاضي ادا شاء التخاطب مع مركز الدولة كاتبه مباشرة ، و ليس بواسطة الحاكم رئيس أهل العرف بالمنطقة ، و يمكننا القول ان نظاما مثل هدا هو الأكثر انسجاما مع مبدأ استقلالية القضاء .. و لا شك أن حضور البكلربكيين و أمراء السناجق في بعض القضايا المتعلقة بموظفي الدولة العسكريين ، ثم عدم تدخلهم في عملية المحاكمة ، إنما يثبت مدى استقلالية القضاء 4.

1_ أكمل الدين احسان أوغلى، المرجع السابق، ج 1 ، ص 493 .
2_ عارف خليل ابو عيد و اورهان جانبولات ، المرجع السابق ، ص 310 .
3_ نفسه ، ص 310,
4_ أكمل الدين احسان اوغلو ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 458 .

ثالثا : تسهيل العملية القضائية و السرعة في إصدار الأحكام :

وهدا مطلب و هدف بارزين ، سعت القوانين العثمانية من ورائها الى سهولة الحكم بين المتخاصمين في اسرع وقت ممكن ، لتحقيق المصلحة لدى اصحاب الحقوق ، و هنا ندكر ان سلاسة الاجراءات القانونية العثمانية ،و سهولة تطبيق الاحكام الشرعية و سرعة تنفيد الاحكام بشكل منتظم ، لفت كل دلك انظر الباحثين الغربيين ، في حين كان الناس في اوروبا يعانون من طول امد التقاضي و ارتفاع تكاليفه ، بينما انعكس الحال داخل الدولة العثمانية بالايجاب من حيث انخفاض معدلات الجريمة ... بل يمكن ان نقول لاان وجود قانون نامه لم يسمح بتراكم القضايا و تأخير الفصل بين المتخاصمين حتى في عصر الضعف 1 .

رابعا : ضمان العمل بقوانين سارية المفعول مقرة من السلطان :

ان عدم التلاعب بالقوانين ، و استخدام قوانين صدرت مسبقا في ظروف مختلفة و إعمالها في غير موضعها دون علم السلطان كان من بين أهداف وضع قوانين نامه ، فتسجيل القوانين في المجموعات القانونية ، و تثبيتها بمصادقة السلطان ، يمنع استخدام قوانين غير سارية المفعول و مصادقة من ولي الأمر ، و هكذا فاستمرار العمل بأي قانون سابق لا بد من مصادقته من السلطان ، و أن يعتمد تطبيقه . و نفهم"من كلام السلطان محمد الفاتح في مقدمة ةانونه دلك :" هدا قانون نامه قانون أبي و أسلافي و جدي و قانوني أنا " 2 . و كذلك عندما اصدرالسلطان سليم قرارا ذكر فيه أن قانون الاحتساب في مدينة بورصة سبققى ساري المفعول 3 . و هكذا كلما اتسعت حدود الدولة احتاجت الى إضافات جديدة إلى بنود القوانين ،أو أجريت بعض التعديلات الضرورية لضمان استخدام القوانين السارية في المحاكم المقرة من السلطان .
خامسا : تعريف الرعية بالقوانين التي تحكمهم و محتوياتها :

إن رفع الجهل بالقوانين السارية عن العامة هي الأخرى من أهم الأهداف الرئيسية لوضع قوانين نامه العثمانية ، و التعريف بالحقوق و الواجبات و نشر الوعي القانوني بين الناس .
و كان هدا واضحا في طريقة إقرار القوانين ، فكان السلطان يصدر فرمانات تعلن للناس عن محتوى قوانين نامه ، و في كثير من الأحيان كان الفرمان يتلى بصوت عال في الأسواق و المساجد و مراكز الدولة . و كان من حق أي شخص الحصول على نسخة رسمية من القوانين من خلال مراجعة أي دائرة حكومية مقابل مبلغ رمزي . و قد جاءت العبارة القانونية على هدا النحو " ان تعلن عدالت نامه هده ، حتى لا يقول اي شخص لست على علم ، أو لم أسمع " 4.

1_ عارف خليل أبو عيد و اورهان جانبولات ، المرجع السابق ، ص 310 .
2_ اكمل الدين احسان اوغلو ، المرجع السابق ، ص 459 .
3_ نفسه ، ص 310 .
4__ نفسه .

إن كدا إعلان و بهده الطريقة يتم ضمان حقوق الناس ، و يحفظ تطبيق القانون بشكل عادل ، و يحول دون ضياع الحقوق و التهرب من المسؤولية بحجة عدم المعرفة و الجهل بالقانون .

هده أبرز أهداف كتابة قوانين نامه العثمانية مجملة ، إضافة إلى أهداف فرعية مصلحيه عديدة كلها تصب في مصلحة الرعية و الدولة ، و تضمن الأمن الاجتماعي و قوة النظام ، أما عن مدى تحقيق هده الأهداف على ارض الواقع فيظهر من خلال النظر في الآثار التي ترتبت على وضع قوانين نامه العثمانية .

أما فيما يخص الاثار المترتبة على كتابة قوانين نامه العثمانية ، فلا شك في أن تنظيمها على شكل مجموعات قانونية ، تركت اثارا واضحة في مختلف المجالات ، و من المؤكد أنها أثرت في شكل الدولة و طريقة عمل دوائرها ، و سهلت تطبيق الاحكام القانونية ، و أسهمت في تطور العمل الاداري في الدولة العثمانية ، و خاصة في تطبيق الاحكام الشرعية ، و اشراف الدولة على الرعية و في سير العدالة و تحقيق المصلحة العامة ، و تعداد الاثار بشكل مفصل غير ممكن لكثرتها و صعوبة حصرها ، لكن يمكن ا جمال هده الاثار في نقطتين شاملتين :

الأولى : ضمان تطبيق الأحكام الشرعية و القوانين العرفية بشكل صحيح :

رسمت قوانين الدولة العثمانية ، و فقا لأحكام الشريعة الإسلامية و عرف الدولة ، الذي لم يكن مخالفا من حيث الأصل للأحكام الشرعية ، و يهدف للمصلحة العامة ، و بناء عليه فالرعية ملزمة بتطبيق القوانين طاعة لولي الأمر بموجب قوله تعالى :" يا أيها الدين امنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم " ، و يطلب من القضاة و حكام الولايات تطبيقها على وجه الإلزام ، و هكذا نجد ما يلفت النظر الى دلك في حاشية إحدى القانوننامات هو الإشارة الى ان الهدف منها " هو انقاد الناس من تعسف الإداريين " 1 ، و في قانوننامه لواء حلب المؤرخة في (978هج/ 1570م) نراها تأمر بالرجوع الى القوانين العثمانية في موضوع الجرائم المقترفة ، و عدم الإقبال على تحصيل غرامة نقدية ممن يحكم عليهم بالإعدام مقابلا لدلك العقاب " 2 .
و منه نخلص إلى ان أهم آثار تنظيم قوانين نامه على هدا النحو المتقدم ، ضمان تطبيقها وفق الشريعة الإسلامية و التزام الناس بها .

الثانية : وجود مرجعية قانونية ضابطة و منظمة لجميع أعمال الدولة :
مند تأسيس الدولة اقتنع العثمانيون ان دولة العدل و الإدارة النموذجية و المجتمع السليم المنظم لا يكون الا بنظام قانوني سليم ، لان القوانين تحدد و توحد المسائل بشكل منظم ، و القاضي هو المسئول الوحيد عن محاكمة المجرمين ، و إدا عوقب المجرم قبل انتهاء المحاكمة

_1 اكمل الدين احسان اوغلى ، نفسه ، ص 441 .
_2 نفسه ، ص 441 .

فالعقوبة و المحاكمة باطلتان ، لأن الأصل براءة الذمة حتى تقوم البينة و الحجة على المجرم ، ووجود قانون نامه يشكل مرجعية ضابطة لهده العملية ، و يرجع إليها كأرشيف مع مرور الزمن يضمن استمرار تطبيق الأحكام و عدم تجاوز القوانين ، فالقضاة مأمورون بإنفاذ الأسس الشرعية ، و القواعد القانونية ، و يلزمهم متابعة الكتب الفقهية في المسائل الشرعية
و الجرائد القانونية في المسائل العرفية ، فيكون بدلك وسيلة لتحقيق العدالة، لدلك 'كان القضاة مكلفون بالنظر أيضا في القضايا العرفية و ليس في القضايا الشرعية فحسب ، فلم نجد في الدولة العثمانية على امتداد تاريخها محكمة خاصة تنظر في القضايا العرفية ، و".. الواقع أن هدا النهج يتفق و التقاليد القضائية التي سادت في الدول الإسلامية السابقة "1.

و هكذا نخلص إلى أن العثمانيين جعلوا القضاء يتمركز في المحاكم الشرعية كمراجع أساسية و التي يعمل فيها القضاة ، ' و الواقع أن التغيير الأكبر الذي أجراه العثمانيون على النظام القضائي هو التقليل من عدد المراجع القضائية التي وجدت تحت أسماء مختلفة ، و العمل على الحد من صلاحياتها و جعل القاضي هو المرجع القضائي الأكثر فعالية '2 . فكان هدا العمل من ابرز آثار تدوين و كتابة قوانين نامه .

ادن من خلال هدا الطرح نتوصل إلى إقرار ما يلي :

أ _ أن مرجعية أحكام و قوانين نامه في الدولة العثمانية تعتمد على المصادر الشرعية و مقاصدها و العرف الذي لا يصطدم مع النصوص الشرعية .

ب _ إن المنهجية التي سارت عليها الدولة العثمانية في سن قوانين قوانين نامه انعكست ايجابيا على طول حكم الدولة ووجودها ، حيث استمرت أكثر من ستمائة سنة .

ج _ إن الهدف الجوهري من وضع قوانين نامه هو حراسة الدين و سياسة الدنيا ، و ضمان متانة و قوة قواعد الدولة و أركانها ، و إقامة العدل و منع الظلم .

<u>أما من حيث الآثار فقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية</u> :

أ _ تحقق الوحدة القضائية ، و التي كان من أبرز أثارها استقرار القانون و منع تعدد الآراء و الفوضى في مؤسسات القضاء و الفتوى .

ب _ استقلالية السلطة القضائية ، و عدم خضوعها لتاثيرات دوي النفود _ خلال هده المرحلة _ و اصدار الاحكام مقننة بما يضبط سير القضاء على احسن الوجوه ، و يعود باقامة العدل بين الناس .

1_ اكمال الدين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ص 458 .
2_ نفسه ، ص 468 .

ج_ سهولة التقاضي و مرونته ، و سرعة البث و الفصل في القضايا المرفوعة ، بما يضمن حفظ حقوق الرعية و إيصالها إلى أصحابها _ و قد اشرنا سابقا الى ان هدا الآمر أثار إعجاب السفراء الأجانب .

د_ تعريف الرعية بحقوقهم القانونية وواجباتهم ، ودلك ببث هده القوانين و نشرها و الإفصاح عنها مما يجعلها واضحة جلية للرعية .

هكذا نخلُص إلى أن القوانين العثمانية وضعت على أسس الشريعة الإسلامية ، و أن هناك نظاما قانونيا عرفيا تشكل من خلال الأحكام و الفرمانات التي كانت تصدرها الدولة ، روعي فيه هو الآخر أن يتوائم مع أحكام الشريعة ، وتطورت الأجهزة القضائية التي التي انتقلت إلى العثمانيين إرثا عن الدول الإسلامية السابقة عليهم ، و ظهر بفضل دلك نظامُ محكم للعدالة ظل ساري المفعول إلى عهد التغييرات التي أجريت لصالح حركة التغريب في عهد 'التنظيمات الخيرية' خلال القرن التاسع عشر أين تم المساس بالنظام الحقوقي و القضائي هو الآخر حيث وضعت أسس لنظام جديد .

ان الدولة العثمانية كان لها في الواقع نظام حكمها الخاص بها و الذي يمكن وصفه ' بالنمط العثماني ' ، فالسلاطين العثمانيون مارسوا حكمهم بما يملكونه من صلاحيات التشريع (سن القوانين) و التنفيذ و القضاء في ظل سيادة الحقوق و القوانين . لكن ليس على النمط الملكي المعروف اوروبيا في دلك العهد ، فالعبارات التي تضمنتها وثائق الحقوق العرفية العثمانية _ كالحقوق الادارية و الحقوق العسكرية_ وردت في القوانين التي جرى سنها كالنص على أن " تراعى مصالح عباد الله على أنها مصالح شرعية وقانونية " ، فهده العبارات لم تهمل أو تتجاهل الدين ، بل شرعت في ظل تكامل بين الحقوق العرفية و الحقوق الشرعية و اكتسبت ماهيتها من هدا التكامل .
و لدلك يمكن القول ايضا بأن طبيعة النظام السياسي في هده الدولة وإن اتخذ الشكل الملَكيَّ في الحكم، إلا أنه تجلت فيه كل الممارسات التي نراها في الديموقراطيات: فكل مواطنٍ يمكنه أن يرتقي إلى كل مقام دون مقام السلطان، وله حقوقه الكاملة في الشكوى والتقاضي والتظلم، وتقديم العرائض بمطالبه كلها، كما تجلت في هذا النظام أيضًا، بعض الممارسات الإقطاعية أو الأرستقراطية، كالأوقاف وما يشبهها من المؤسسات التي كان لها تأثيرها الفعال في الحياة الاجتماعية في الفترة العثمانية طيلة ستة قرون ، لدلك تحليل "النمط العثماني" في الحكم، انطلاقًا من مقاربات كثيرة كالدين والحقوق والتاريخ والسياسة وغيرها.

أن نظام الدولة العثمانية ليس نابعًا من الممارسات المزاجية والعلاقات الشخصية، بل من بنية ادارية مشكلة في إطار احترام القوانين ، هدا ما يذهب اليه خليل اينالجيك – الباحث المحلل في النمط السياسي العثماني _ حيث يقول : "إضافة إلى أن مشهد الجهاز الاداري العثماني في القرن السادس عشر، يسمح لنا أن نصوّب -ولو جزئيًّا- الصورة التي يعرضها "ويبر" (Weber). فالجهاز البيروقراطي في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566م)، لا يمكن النظر إليه كمجرد جزء مُلْحَقٍ بباب الحاكم فقط، والدواوين لم تكن خاضعة للعلاقات

الشخصية والتبعية المطلقة للحاكم. وفي بحث ميداني، نجد أن الادارة العثمانية التي كانت تعمل نسبيًّا في نظام عقلاني، مكوّن من بنية تراثية صرفة قائمة على القواعد والأصول قد تطورت تدريجيًّا إلى نظام إدارات الحكم الذاتي". يتبين لنا من كل ذلك أن البنية المَلَكيّة التقليدية التي تصورها "ماكس ويبر" لنظام الحكم العثماني لم تكن تنطبق تمامًا عليه.

اما عن مبدأ العدالة فقد كان التركيز على تحقيقها من اهم غايات سن قوانين نامه العثمانية ، وقد أثار "ليبر" (Lyber) في كتابه، الانتباه إلى أهمية العدالة عند العثمانيين بهذه العبارات الموجزة: "إن السبب الذي كان يمنح الحكم العثماني قوَّتَه ويحمي دولتَه من الزوال، يكمن في المحاسبة السريعة والأكيدة للمذنبين، وتحقيقِ العدالةِ بشكل سريع وفعال. فالمحاكم العثمانية يمكن القول بعدالتها، كما يمكن التأكيد بأن السلطان سليمان القانوني لم يأمر بإعدام أحد قبل محاكمته.. وقد تأثر بعض المراقبين الغربيين بالعدالة العثمانية التي تفوق عدالتهم في بلدانهم.. تأثروا بهذه العدالة التي تشتهر في الدولة شهرةَ النظام الصارم في الجيش، وشهرةَ نظامِ الترفيع في تسلسل الوظائف، والذي يستند إلى الأهلية والجدارة والخبرة في خدمات الدول العثمانية".

اذن يمكن القول بأن الدولة العثمانية وإن كانت ذات نمط وراثي من الناحية السياسية، غير أنها تنسجم مع الملكية الوراثية كونها نظامًا سياسيًّا أكثر تطورًا من الدول ذات النمط الإقطاعي التي كانت سائدة في الغرب. فلا أحد كان يملك -لا السلطان ولا غيره من حكام المناطق والأرياف- حق إصدار الأحكام الجزائية والمحاكمة. في المقابل، هذا الحق كان يملكه الأسياد الإقطاعيون في الغرب؛ فكانوا على النقيض من مركزية وسلطان القضاء في النظام العثماني، حيث لم يكن يملك الحكام المحليون في هذا النظام -حتى في القرن الثامن عشر- صلاحية المحاكمة، وهو ما يشكل علامة فارقة له عن النظام الإقطاعي الملكي. فبينما كان الإقطاعيون واللوردات في النظام الإقطاعي الذي كان سائدًا في أوروبا، يملكون حق التصرف مع رعاياهم وكأنهم قطعان من الأسرى من جملة الممتلكات أو الحيوانات.. لم يكن الولاة وأمراء السناجق وأمراء الإقطاعيات السلطانية السباهية)، يملكون سوى إدارة رعاياهم في ظل الحقوق والقوانين، فليس لهم حق المحاكمات وإصدار العقوبات على هواهم. لذلك و كما يرى و يؤكد خليل اينالجيك ، فان السلطات التي تعاقبت على الدولة العثمانية، مارست حكمها بالقوانين من خلال تنظيم بيروقراطي عقلاني نسبيًّا .

2_ النظام الإداري العثماني (هيكلة النظام) :

ظهر العثمانيين على المسرح السياسي مع مؤسس الدولة عثمان بن طغرل سنة 1299م، وكانت بدايات الدولة عبارة عن إمارة حدودية تابعة لسلاجقة قونية هذه الأخيرة التابعة لإليخانات تبريز، فكان لزاما أن تتأثّر الدولة العثمانية بالميراث الإسلامي للسلاجقة والإليخانيين قبل أن يشتدّ عودها وترث تركة الدولتين معا، لذلك وجدنا أنّ الشّكل العام للجهاز الإداري العثماني الذي يُعتبَر السلطان محوره الأساسي لم يبتعد كثيرا عمّا كان عليه لدى السلاجقة والإليخانيين بحيث تكوّن من ثلاثة أقسام: أهل العلم والشريعة ويرأسهم شيخ الإسلام، وأهل السيف وأهل القلم ويرأسهما الوزير الأعظم،مع ملاحظة أنّ كل من الإليخانيين والسلاجقة والعثمانيين كانت إدارتهم المركزية تترَسَّم خُطَى إدارة الخلافة العباسية المتأثّرة بالفرس حيث نجد أقساما رئيسية ثلاثة : ففي قمة المثلث نجد الوزير ، وفي هرمه نجد كل من النيشانجي و الدفتردار• : الأول يشرف على كل ما يتصل بالمراسلات و تسجيل الوثائق و إصدار الأوامر و اللوائح ، و الثاني يشرف على كل ما يتصل باستلام الدخل و إنفاقه و هو بمثابة وزير المالية**1** ، وقد تشكل الجهاز الإداري بشكل عام على عهد محمد الفاتح ، و على عهد سليمان القانوني أخذ شكله النهائي .

مثل السلطان رأس هرم الجهاز الاداري العثماني؛ فهو رأس الدولة والقائد الأعلى للجيش العثماني، ورئيس المؤسسة الحاكمة والمؤسّسة الدينية، وكان يعتبر الحامي والمنقذ للشريعة الإسلامية، والمدافع عن العقيدة والإسلام ، و يهيمن على جميع موارد الدولة **2**، و رغم صلاحياته و سلطاته الواسعة إلا أن ثمة أمورا تشكل قيودا لسلطته تلك ، إذ يصرح ألبرت هـ ليبيير• (Albert Howe Lybyer) : 'كانت الشريعة الإسلامية أكبر قيد أمام استبداد السلطان

• النيشانجي:(Nişancı) هو المكلف بوضع الختم السلطاني على الوثائق الرسمية ، يكون عادة من كبار قضاة الدولة ، و ضمن صلاحياته أنه المرجع في القوانين القديمة و مسئول عن صياغة القوانين الجديدة ، و الى القرن الـ 16م كان يختار من العلماء . ينظر : صابان، سهيل: 'المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية' مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات ، بط، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ،2000،ص 224، بتصرف .

دفتردار : (Defterdar): أي ممسك الدفاتر و الكلمة تتكون من جزئين ' دفتر' بمعنى الدفتر ، ودار بمعنى 'القابض'. و هو أكبر منصب للشؤون المالية في الدولة العثمانية بمثابة وزير المالية . ينظر: صابان سهيل : نفس المرجع ، ص 113_114 بتصــــــــــــــرف .

1_ هاملتون جب وهارولد باون: المرجع السابق، ص154، بتصرف.

2_ بروكلمان، كارل: **الأتراك العثمانيون وحضارتهم**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1949، ص93، بتصرف.

العثماني ، وتُعدّ قوانين مقدّسة أعلى من سلطة السلطان؛ قد يتجاوز السلطان أحيانا بنود الشريعة ولكنه لا يتمادى في ذلك لإدراكه بأن ذلك من شأنه أن يُفقِده عرشه. كما أنّ الأعراف القديمة الموروثة عن أجداد السلطان مثّلت قيدا آخر على السلطان؛ صحيح أنّها ليست بمثل صرامة الشريعة باعتبارامكانية تعديله لها ، وإلغاء بعضها في الدعاوى القضائية أحيانا، ولكنه بالجملة لم يكن بإمكانه تجاوزها... ويمكن القول أيضا أن حريّة السلطان في بعض النواحي كانت تأخذ بالحسبان الشعب العثماني المحافظ جدا والمعتز بتراثه' **1**.

بعد السلطان ووفقا لقانون نامه الفاتح يأتي الصدر الأعظم ونجد وضعه في النظام الاداري العثماني حسب القانون كالآتي: " إعلم أنّ الوزير الأعظم هو رئيس الوزراء والأمراء، وأجلّهم قدرا وأرفعهم مقاما، وهو الوكيل المطلق للسلطان، الذي يتصدّر في الجلوس والقيام و يتقدم على الجميع**2**. و كونه الوكيل المطلق للسلطان ، نجد له تعبيرا دقيقا حين ننقل ما ذكره الرحالة الفرنسي 'جيون دي تيفينو' ••(Jean de Thévenot) في القرن السابع عشر حين يصف الوزير الأعظم بأنه يقوم بجميع المهام،ويتولى شؤون السفراء، ويتولى شؤون الجيش،ويحكم في الدعاوى القضائية ، يعدم المجرمين و يتولى شؤون الشرطة ، أخيرا كل مصالح الإمبراطورية بيده : يقوم مقام السلطان لا ينقصه الا اسم السلطان ، بل يكون الوزير الأعظم أحيانا أقوى من السلطان **3**. و لعله يشير هنا الى الصلاحيات الواسعة التي منحت للصدر الاعظم محمد باشا كبروللى•••.

---

*ألبرت هـ. ليبير (1876 – 1949) :(Albert Howe Lybyer) هومستشرق أمريكي،من أهم كتبه: الحكومة العثمانية في عهد سليمان القانوني،ومن مباحثه: الأتراك العثمانيون وطرق التجارة الشرقية ، ورحلات إليا أفندي، ومحمدالفاتح. ينظر: نجيب العقيقي: **المستشرقون**،ج2،ط5،دارالمعارف،القاهرة، 2006،ص112.

[1] - Albert Howe Lybyer: Op.cit, P26-28.

2_ أوغلي،خليل ساحلي: المرجع السابق، ص 533.

•• جيون دو تيفينو (Jean de Thévenot): رحالة فرنسي في القرن السابع عشر،ولد بفرنسا سنة 1633،وتوفي بفارس سنة 1667،تعلم العربية،طاف بأوروبا،وزار تركيا بين عامي 1655، 1656،زار بعدها مصر وسوريا وأخيرا تونس سنة 1659، ثم في رحلة ثانية زارفارس والهند، تعتبر مذكرات رحلاته إحدى أهم سير الرحلات في أوروبا في القرن السابع عشر. ينظر:

Francois Pouillon : **Dictionnaire des Orientalistes de Langue Francaise**, Karthala, Paris, 2008, P922 .

3 - Jean Thévénot : **Relation d'un voyage fait au Levant**, Louis Billaine, Paris, 1665, P121

.

••• سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث ، المبحث الثاني .

اتبع العثمانيون تنظيمًا بسيطًا لدولتهم، حيث ابتكروا جهازين إداريين للحكم: جهاز إداري مركزي وجهاز إداري محلي، وكان يتم اتباع هرميّة معينة في كل جهاز منها، وكان السلطان بوصفه حاكم البلاد، وسلطان المسلمين، يقبع على قمّة هذا الهرم. " أخذ العثمانيون بالكثير من العادات العربية والفارسية والسلجوقية والدولة المملوكية في تنظيمهم للأجهزة الإدارية،
ودمجوا معها بعض العادات التركية القديمة، وصهروها كلها في بوتقة واحدة مميزة، مما جعل الدولة العثمانية تظهر بمظهر الوريث الشرعي لجميع تلك الحضارات التي سبقتها .
تعتبر السلالة العثمانية أطول سلالات الأسر الإسلامية الحاكمة عمرًا، " وكان رأس الأسرة هو السلطان، وهو في نفس الوقت رأس الدولة، وخليفة المسلمين، وكان يُشار إليه باسم "باديشاه" بمعنى "ملك الملوك" أو "سيّد الملوك"، وكان يحكم الدولة حكمًا مطلقًا، ولا يقيده إلا حدود الشريعة الإسلامية، حيث كان شيخ الإسلام يتمتع بسلطة عزل السلطان لو ثبت أنه تخطى حدود الشريعة أو أصيب بعاهة عقلية أو جسدية تمنعه من ممارسة عمله والاهتمام بشؤون العباد على أكمل وجه 1 .

وقد كان السلاطين الأوائل الذين بلغت الدولة في عهدهم ذروة مجدها وقوتها ملتزمين بحدود الشريعة عادةً، أما بعد عهد السلطان سليمان القانوني(ت 1566م) ، أصيب البلاط العثماني بفساد شديد استمرّ حتى تولّي السلطان مصطفى الرابع العرش ، فقد حكم خلال هذه المدة ثمانية عشر سلطانًا، لم يكن أحد منهم على مستوى يؤهله لأن يمارس الحكم إلاّ بواسطة وزراء كانوا أحيانًا مثالاً للفساد، وأحيانًا أخرى مشفقين على الدولة من الانهيار، كما كانوا يقومون بإصلاحات تعطي الدولة حيوية تمكنها من إدارة أمورها لسنوات عدّة 2 .

أقام العثمانيون إمارتهم على الحدود البيزنطية في الوقت الذي كانت تمرفيه دولة السلاجقة – سلاجقة الأناضول – بأكثر مراحل عمرها ضعفا ثم أخذت تلك الإمارة تكبر و تعظم حتى تحولت إلى دولة عالمية و نجح العثمانيون في جعلها واحدة من الدول المعدودة في العالم في القرن السادس عشر الميلادي بنظامها الإداري و تركيبها الاقتصادي و قوانينها التي وضعها للأرض و نظمها العسكرية .

1__ سهيل طقوش ، محمد – تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة – دار النفائس ، بيروت ، ص25 .
2_ نفسه ، ص 543 .

كما نجحت الدولة العثمانية العلية [1] في ان تمزج في بوتقة واحدة بين عناصر بشرية مختلفة اللغات و الأديان و الأعراف و الثقافات و تجمع بين هده الشعوب في جو من الهدوء و الاستقرار على مدى عدة قرون .

ويعد الجانب الإداري احد أهم الجوانب التي تشغل اهتمامات الباحثين و المتخصصين في تاريخ هده الدولة و هو الجانب الذي يعنينا في هدا البحث حيث نجد أن منصب الصدارة العظمى كمؤسسة عليا في الدولة أهم من مثل حقيقة و طبيعة النظام الإداري العثماني داخل الدولة .

و حتى السياسة الخارجية و جانب العلاقات كان متأثرا بما تفرزه و تقرره هده المؤسسة ممثلة في شخصها الصدر الأعظم الذي يعد ثاني شخصية نافدة في الدولة بعد السلطان .

و السؤال المطروح الذي من خلاله يمكن ان نستعرض حقيقة و طبيعة هده المؤسسة هو : كيف نشأت الهيئة الحاكمة التي تعد الصدارة العظمى أهم حلقة فيها و ما العوامل المساعدة أو المؤثرات التي أدت إلى ظهورها ؟

و الإجابة على هدا السؤال تتضمن التعرض لطبيعة نظام الحكم العثماني الذي ترجع أصوله الى ظهور امارة صغيرة على قطعة ارض انحصرت بين امارتي كرمان و جاندار دون ان تلفت النظر في البداية بين عديد من الإمارات وهي امارة ابناء عثمان التي أخدت على عاتقها دورا جديدا في تاريخ غرب الاناضول ووضعت بدلك أسس التطورات التي قدر لها أن توجه فيما بعد وجهة التاريخ العالمي .

و هكذا تشكلت امارة الحدود العثمانية وفق مبدأ أو فكرة الجهاد و قد كانت قوة عثمان بن أرطغرل في اطراد مستمر داخل عشيرته معتمدا على غزواته الجهادية للأراضي البيزنطية و اتساع شهرته هناك و قد دخل في مرحلة تأسيس إمارته المستقلة ٬ وقد" كان من نتيجة أعمال الغزو و الجهاد التي تزعمها أن وقعت فيما بعد تغيرات هامة في نظام المجتمع و تكوينه ٬ و إضفاء النظام على التركيب الهش المتداخل لمنطقة الحدود لتتشكل رويدا رويدا عناصر السلم الوظيفي الأساسي الذي سيجعل من الإمارة دولة كبرى ٬ فيتحقق مولد السلطة السياسية في ظل امتزاج التقاليد التركمانية مع مفهوم الغزو و الجهاد الاسلامي "2.

اما موضوع اهالي الامارات الاناضولية بما فيها الامارة العثمانية نفسها و الامارات التابعة لها و مدى تقبلهم لهده السيادة أو عدم تقبلهم لها فقد يكون موضوعا للجدل ٬ و لكن " يبدو ان كون النظام العثماني لم يكمل مركزيته بعد و انتماء المجتمع العثماني والتركيب الاجتماعي في الامارات لنفس البيئة الثقافية من حيث القاعدة ، ثم سياسة رعاية الطبقة الارستقراطية من

1_ تسمت الدولة العثمانية بالدولة العلية ، هدا ما يظهر في فرمانات السلاطين و قوانين الدولة حتى عهد متأخر من عمر الدولة ، بينما الإمبراطورية هو لقب أوروبي أطلق في الكتابات الأوروبية على الدولة العثمانية . ينظر مثلا : خليل اينالجيك في كتابه : تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار و محمد فريد بك المحامي في كتابه : تاريخ الدولة العلية.وإحسان اوغلي اكمل الدين ، المرجع السابق ، جً1ص 23 وغيرهم .

2_ الدولة العثمانية تاريخ وحضارة , إشراف أكمل الدين احسان اوغلي ، ج1، استانبول 1999.
وينظر كذلك : د.محمد نجم الدين مصطفى : الدساتير والقوانين العثمانية .. الجذور والتوجه الجديد ، رسالة دكتوراه في القانون ، كلية القانون والسياسة ، كوبنهاجن-الدنمرك ،1434/ 2013م .

الأمراء المحليين من ناحية أخرى عن طريق منحهم الاقتطاعات العسكرية (تيمار _ ملك) و إدخالهم في النظام العثماني ، ثم الدعاية للجهاد و الغنائم و ذيوع شهرة المجاهدين كانت كلها أمورا حالت دون ظهور رد فعل يناهض تلك السيادة ، وساعدت على تقبل أهالي الإمارات الملحقة لها بسهولة" 2 و توسيع حدود الإمارة نتيجة عوامل سبق ذكرها وغيرها أسهمت شيئا فشيئا في استقرار الإمارة و انتقالها إلى مرحلة الدولة ثم بناء المؤسسات .
ادن يمكن أن نقول أن أسس هده الدولة قد وضعت بلا شك في عهد السلطان محمد الثاني (1451 _1481) بينما بلغت قمة عظمتها غلى أيام السلطان سليمان القانوني (1520_ 1566 م) 1.

إن طبيعة نظام الحكم المركزي (الهيئة الحاكمة) في الدولة العثمانية ترسم خطى الدول الإسلامية السابقة من إدارة الخلافة العباسية و التي بدورها كانت شديدة التأثر بالتقاليد الساسانية إلا أن الغزنويين و السلاجقة بعد العباسيين أجروا بعض التعديلات عليها . ان انتقال الدولة من بكوية حدودية الى امارة مستقلة ، فدولة فامبراطورية فرض عليها ايجاد نظام اداري يلبي حاجيات ذلك التطور ، مما مكنها من ان تعمر قرونا طوالا ، لقد اوجدت الدولة العثمانية لنفسها مؤسسات قوية مستفيدة من التراث الاسلامي و البيزنطي * و مولية اهتماما بالغا في تدريب الكفاءات التي ادارت تلك المؤسسات باحترافية و اقتدار ، و هو الامر الذي نال شهادة و استحسان كثير من الغربيين و منهم على سبيل المثال ليبيير (ALBERT HOWE LYBYER) : "... يكشف تاريخ الإمبراطورية العثمانية عن ثابتين كانا سببا في قوتها : ليست القوة العسكرية وحدها هي التي جعلت العثمانيين القوة الاكبر في القرن السادس عشر ، فالقوة العسكرية كان من ورائها رجال لهم من القوة و الكفاءة بالقدر الذي مكنهم من فتح أجزاء شاسعة من أوروبا و آسيا و إفريقيا و إدارتها وفق تنظيم محكم و مقنن ، صمد لأكثر من ثلاثة قرون قبل أن ينهار " 2 .

وينقل ليبيير(Albert Howe Lybyer) شهادة احد سفراء البندقية • في نهاية القرن السادس عشر ضمنها تقريره الذي رفعه الى مجلس شيوخ البندقية سنة 1000هـ /1592م، حيث أبدى إعجابه بالحكومة العثمانية ورجالاتها الذين جندوا من أبناء المسيحيين فذكرعن هؤلاء أنهم "..لا يشغلون فقط كل المناصب الحكومية ، بل حتى قيادة كل جيوش هذه الإمبراطورية العظيمة ، بالرغم من أنهم ليسوا نبلاء بل إن أصولهم رعوية ومن الطبقات المتدنية ... و هم عبيد للسلطان و قد جرت العادة أن السلطان يخلق من هذا النوع من الأشخاص أفضل القادة ، فيعطيهم هكذا سمعة و مصداقية "3.

1_ الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ' ج1، ص 10 ، 11 و أحمد إسماعيل ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1996م ، المملكة العربية السعودية ، ص 78_83 . و بيتر شوجر : أوروبا العثمانية (1354_1804م) ، في أصول الصراع العرقي ففي الصرب و البوسنة ، تر : عاصم الدسوقي ، ط1، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، 1998، ص 51_56 .

2__ Albert Howe Lybyer : OP . CIT ,P4.

• هو السيد لورينزو برناردو LORENZO BERNARDO و كان مقيما بالقسطنطينية من 1584الى 1587 و تولى الخدمة مجددا في 1591و1592 قدم أطول تقرير إلى مجلس شيوخ البندقية عن الإمبراطورية العثمانية . ينظر : Albert Howe Lybyer :op.cit.p41

3_ Albert Howe Lybyer :op.cit.p43.

يتكون الجهاز الاداري العثماني- الذي يعد السلطان محوره و مصدر شرعيته _ من ثلاثة اقسام : اهل العلم و الشريعة و يرأسهم شيخ الاسلام ، و أهل السيف و اهل القلم و يرأسهما الوزير الاعظم .
ان القصر الهمايوني يعتبر مدرسة حقيقية لتخريج كفاءات الدولة العسكرية و المدنية ، فقد وفر نظام الدفشرمة • الثروة البشرية من شرق اوروبا و الاناضول لاحقا ، و تم تأطيرها في القصر السلطاني بحيث تخدم مصالح الدولة العسكرية و المدنية بكفاءة و امتياز .
ان الجهاز الاداري العثماني أخذ شكله على عهد محمد الفاتح ، و بلغ ذروة اكتماله في عهد سليمان القانوني و في هذا الصدد يتحدث "ليبيير" احد اهم من كتبوا عن نظام الحكم العثماني قائلا : مثل العثمانيون حكومتهم كخيمة قائمة على اربعة اعمدة •• هي : الوزراء ، الدفترداريون ، قضاة العسكر ، النشانجيون . و ان كانت تلك الاعمدة لم تتحمل نفس الثقل ، وجميعهم كانوا مهمين غير انه لم تكن لهم نفس الاهمية ، اذ نجد النشانجي كان اقلهم شأنا و من ناحية اخرى حمل الوزراء العظام من عهد سليمان القانوني عبأ أكبر من اي شخص اخر حتى انه يمكن مقارنتهم بالعمود المركزي الذي يحمل الخيمة بأكملها **1** .

ان جهاز الادارة المركزية عند العثمانيين حقق اعظم نجاحاته بين القرن الخامس عشر و القرن السابع عشر الميلاديين تنظيما يتصدره في مركز الدولة الديوان الهمايوني و الاقلام و الادارات التابعة له بشكل مباشر او غير مباشر ، حيث يقوم اركان الديوان و هم الوزير الاعظم و الوزراء و قضاة العسكر و الدفتاريون و التوقيعي او النشانجي بالتنسيق مع الديوان الهمايوني ، فيتناولون كافة المسائل الادارية و القضائية و السياسية و الاقتصادية المتعلقة بالأمور داخل البلاد او بالعلاقات الدولية من خلال برامج و نظم محددة تسير على وتيرة سريعة الى حد م ، حتى يتم الفصل في كل مسألة معروضة بعد تصديق السلطان على تنفيذ الاجراء اللازم لها .

فالنظام العثماني كان ادارة يجري اتخاذ القرارات فيها بسرعة ، و تقوم بتطبيق العقوبات و الجزاءات بالسرعة و الردع اللازمين ، و تتوفر لها عوامل الاتصال السريع بين الاجهزة المختلفة من خلال اسلوب في المعاملات يجري عن طريق الدفاتر و الاوراق **2** .

• الدوشرمة(Devşirm) : فصطلح اطلقعلى أولاد النصارى الذين تم جلبهم للالتحاق بالسلك العسكري بشكل خاص وهم دون 15سنة من االعمر و ذلك في عهد بايزيد الصاعقة _ يلدرم_ ويتم تحويلهم!تلقائيا االى الاسلام ليصبحوا خداما مخلصين للدولة ، ينظر : صابان سهًل ، المرجع السابق 51.
•• تحدث هامر عن البعد االتاريخي و الميتافيزيقي للاعتماد على الرقم اربعة فيالبناء الهرمي الاداري للإمبراطورية العثمانية ، فحملة العرش حسب القرأن هم اربعة _ و فيه نظر_ ، الرياح الرئيسيةالتي تجوب العالم اربعة ، الأسياد الاربعة الاكثر شهرة الذين يعيشون حياة تأملية ابدية و الذين يسمون عند الصوفية بالأوتاد ، و الخلفاء الراشدون للنبي اربعة ، على اساس هذا الرقم اقام محمد الثاني اركان الدولة . ينظر: J .De Hammer:op.cit .Tom3.P305
1__J.De Hammer : Op.cit,Tom1, p110 .
2_ اوغلو، اكمل الدين احسان ، الدولة العثمانية تاريخ و حضارة، ج**1** ،ص **169**.

خلال القرن السادس عشر ازداد عدد العاملين المتمرسين في شتى المجالات تقريبا وهو الامر الذي نتج عنه التضخم في كوادر الدولة بشكل غير صحي لا لزوم له ، و التراجع في سير المعاملات و الاجراءات و بعد مائة سنة في النصف الثاني من القرن السابع عشر لوحظ ان مجموع عدد كتبة الديوان الهمايوني و ادارة المالية بوجه خاص كان يبلغ اواسط القرن السادس عشر ثلاثين موظفا على وجه التقريب ، فإذا به يتضاعف مرتين او ثلاث في اواسط القرن السابع عشر **1**.

أما ما يتعلق بتشكيلات الهيئة الحاكمة و مهامها فنعرضها فيما يلي :

أ _ الديوان الهمايوني •:

و هو المجلس الذي كان مخولا بأعلى السلطات في النظام الاداري داخل الدولة العثمانية اثناء قيامها و دور نهضتها ، و رمزا على تفوق العثمانيين في الشؤون الادارية بل يعد ' المرجع الأول المسئول عن ادارة كافة شؤون الدولة العثمانية 3؛ و هو الديوان الذي عرفه المسلمون منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، و استمر تشكيله في كافة الدول الاسلامية و الدول التركية ليقوم بمهام عديدة ، كما استخدمه العثمانيون كذلك على امتداد تاريخهم ، غير انه من الصعب الجزم بشئ حول تاريخ تشكيله وأعضائه و اسلوب العمل فيه ، و يمكن القول ان الديوان مثل غيره من المؤسسات الاخرى، فقد اتضح شكله على ايام أورخان الغازي ، ثم وقع تطوره الاساسي على ايام السلطان مراد الاول (1390 _ 1389م) بزيادة عدد الوزراء 2 ، لكنه _ أي الديوان _ لم تكن له سلطة قطعية في المسائل التي تعرض عليه أو في القرارات التي تصدر عنه ،لأن موافقة السلطان عليها كان شرطا أساسيا في تنفيذها 4.

اما عن ايام انعقاده فقد كانت يوميا تقريبا منذ زمن اورخان الغازي حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر و تحت رئاسة السلطان نفسه ، فلما جاء السلطان الفاتح (محمد الثاني) جعل رئاسة الديوان للصدر الاعظم بينما كان" يجلس جنابه العالي خلف ستار "**5** لمتابعة اعماله.

وفيما يخص أوقات العمل فيه فكانت ' تبدأ بعد صلاة الصبح و حتى وقت الظهيرة يوميا ، حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر 6.

• بمثابة دائرة حكومية ، و كان يستمع فيه الى جميع الشكاوى المرفوعة دون اعتبار للمذهب أو الجنسية أو المستوى الاجتماعي . ينظر : صابان سهيل : المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مراجعة : عبد الرزاق محمد حسن بركات ،مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض 1421ه/2000م ،ص 119

1_ اوغلو اكمال الدين احسان : المرجع السابق ، ص 169و170.

2_ نفسه، ص 171.

3_سيد محمد السيد محمود ،تاريخ الدولة العثمانية : النشأة و الازدهار ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، القاهرة ، ط1 ، 2007، ص 404.

4_اسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثملنية في التاريخ الاسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، ط1، 1996، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ص 81 .

5_اوغلو اكمال الدين احسان ، المرجع السابق ، ص 173بتصرف .

6_ سيد محمد السيد محمود ، المرجع السابق ، ص 407.

ولأن الديوان الهمايوني هو صاحب أعلى الصلاحيات في الدولة و أكثر أجهزتها فعالية و نشاطا فد اقتضى الأمر أن تجري أعماله ضمن برامج منضبطة ، و الديوان - كما سبق و أن ذكرنا - يضم الوزراء و قضاة العسكر (اثنان) و الدفترارين و النشانجي ، و هم الأعضاء الاساسيون المعروفون في الديوان باسم ' الأركان الأربعة' و يتمتعون بصلاحيات إبداء الرأي و اتخاذ القرارات و إصدار الأحكام أثناء الاجتماعات ... و الغالب على عمل الديوان أن تنظر الدعاوى فيه بسرعة كبيرة و يصدر القرار فيها و توقيع العقوبات دون توان ، بل إن أحكام الإعدام التي تصدر عن الديوان كانت تنفد في الحال فور تصديق السلطان عليها من قبل الجلادين في السراي أو في موع بالقرب من الديوان، و كان من أكبر فوائد دلك التحرك السريع الذي لفت أنظار الأجانب المقيمين في استانبول لمهمة ديبلوماسية أو تجارية و استحسنوه و قارنوا بينه و بين ما يجري في بلادهم ألك أحكامه كانت رادعة 1.

لم تقتصر مهام الديوان على المسائل الداخلية بل كان للمسائل الخارجية نفس الاهتمام من حيث النظر في " إقرار السياسة الرئيسية للدولة ، و الحفاظ على مبادئها الثابتة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، و قبول السفراء و النظر في الطلبات التي يتقدم بها السفراء الأوروبيون المقيمون في استانبول للتباحث ، و استدعاء السفراء و طلب الإيضاحات منهم ، بل معاقبة من يذنب منهم أحيانا في الديوان نفسه ، ووضع شروط التصالح و شروط الحرب بوجه خاص و متابعة سيرها ، و الاطلاع عل التقارير القادمة و لايات الحدود ثم اتباع السياسة المناسبة ، و اصدار الاحكام الخاصة بتوفير المؤن و المهمات العسكرية و ارسالها الى الجهات المعنية ، و غير دلك " 2.

1_أكمل الدين احسان اوغلو ، المرجع السابق ، ص 174و175 .
2_نفسه ، ص 175، بتصرف

ب_اعضاء الديوا ن الهمايوني :

و يتكون من مجموعة عاملين أعظمهم مكانة على الإطلاق :
1_الصدر الاعظم :

برز دوره بشكل كبير خلال ايام السلطان مراد الاول و كان يسمى بالوزير الاول ، و كان يختار من هيئة رجال العلم حتى عهد السلطان الفاتح ثم انتقل تعيينهم بعد ذلك من رجال "الدفشرمة " في المقام الاول حتى اواسط القرن السابع عشر _ سيأتي التفصيل عن مكانته و دائرته في الفصل الثاني المبحث الأول_ ومما يلاحظ في هذا المقام ان الغالب حتى اواسط القرن السادس عشر أن يكون الوزير الأعظم قويا مقتدرا واسع التجربة في امور الدولة ، اذ لعبت شخصية السلطان و عزيمته دورا مهما في انتخاب و تعيين الوزراء ذوي الكفاءة . اما في العصور التالية فكثيرا ما جرى تعيين أشخاص في منصب الصدارة لسبب أو لأخر كانوا ضعفاء ، لكن مع ذلك لم يخل عهد تقريبا من صدر أعظم تميز بالقدرة و التبصر و كان من أهمهم في القرن السابع عشر كوبريلي محمد باشا و فاضل احمد باشا كما سيأتي لاحقا .
2_ الوزراء :
لا شك أن الوزارة هي أقدم الأجهزة المعروفة بعد الحاكم أو السلطان في إدارة شؤون الدول الإسلامية ، و قد كانت هذه المؤسسة قائمة لدى العثمانيين أيضا منذ نشأتهم بدء بوزير واحد ، فلما جاء مراد الأول أضاف عليه وزيرا ثانيا ، فتحول الأول إلى وزير أعظم و الآخر وزيرا فقط ، ثم أصبحوا ثلاثة في عهد بايزيد الصاعقة ، ثم أربعة في عهد مراد الثاني الى عهد سليمان القانوني ثم سبعة في آخر عهده ، لكن في عام 1596م أصبحوا عشرة ثم زادوا عام 1599م إلى ثلاثة و عشرين وزيرا ، و قد كانت هذه الزيادة في أعداد الوزراء عامل شكل عبئا ماليا كبيرا على كاهل الدولة •

إن الوزارة عرفت في بدايات الإسلام بمعنى المعاونة و الاستشارة ، لكن في العهد العباسي اتخذت طابع نظامي مضبوط التراتيب ••، و يرى الكثير من المؤرخين أن العباسيين إنما أخذوا الوزارة كنظام مقنن من الفرس **1**

•لم يتم تعليل هذه الزيادة في العدد في كتاب الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، ينظر اوغلو أكمل الدين إحسان: المرجع السابق ، ج1، ص 184.
•• يعتبر حفص بن سليمان المعروف بأبي سلمة الخلال (ت 132هـ / 750م)، أول من لقب بالوزارة في الإسلام ، و كان يقال له : وزير ال محمد .
1_ ول ديورانت : قصة الحضارة تر : زكي نجيب محمود و آخرين ،ج 13، ط 2، دار الجيل ، بيروت ، 1988 ،ص89.

و لأهمية الوزارة يعرفها ابن خلدون بقوله : " هي أم الخطط السلطانية و الرتب الملوكية لان اسمها يدل على مطلق الإعانة " 1، و يضيف الماوردي في مهام و شأن الوزير ما نصه :" ...و لأن ما وكل إلى الأمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة و نيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمر من تفرده بها ، ليستظهر به على نفسه ، و بها يكون أبعد من الزلل و أمنع من الخلل "2.

3_ قضاة العسكر :

تضم أجهزة الدولة العثمانية عددا كبيرا من العلماء ذوي الصلاحيات من فئة رجال العلم، و هو الأمر الذي يقتضيه تركيب تلك الأجهزة و الأسس التي تقوم عليها ، و هدا التركيب الجد متداخل قد تشكل مع مرور الزمن 3 ، و تؤكد المصادر المعاصرة على أن منصب قاضي العسكر بالدولة العثمانية قد انتقل عن تشكيلات دولة المماليك أو دولة سلاجقة الأناضول بطريق مباشر أو غير مباشر 4 . و قد جاء تعليل ظهور هدا المنصب في كتاب الدولة العثمانية تاريخ و حضارة حيث إنه " لما زاد حجم العمل على كاهل قاضي بورصة - وهو أول مسئول من بين العلماء في أجهزة الدولة ابن قيامها – إذ هو الممثل للشرع في أجهزة الدولة و رأس القضاة و المدرسين أنداك ، و المرجع الأول لحل الخلافات الدينية و الشرعية بين أهالي بورصة و بين أفراد الجيش ، فظهرت بعض مظاهر الخلل استحدثت الدولة وظيفة قضاة العسكر عام 1363م، بداية عهد السلطان مراد الأول و كان قاضي بورصة خليل خير الدين باشا أول أفراد عائلة جندرلي و احد العلماء البارزين آنذاك أول من تقلد هده الوظيفة... و تدلنا كلمة ' عسكر' التي يحتويها اصطلاح قضاء العسكر على الهوية التي يتميز بها هدا الجهاز، فعند تشكيله كان القصد هو مواجهة احتياجات الجنود و العسكريين **5**.

4_ الدفترداريون :

الدفتردار وهو الشخص المكلف بالشؤون المالية وحساب موارد الدولة ومصاريفها **6** ، و كان يعتبر مسئولا أمام الصدر الأعظم عن أموال الولاية التي يشرف عليها اد لم يكن يسمح للوالي بمغادرة الولاية عند نقله أو عزله إلا بعد أن يؤدي حسابا دقيقا يثبت فيه براءة ذمته 7.

5_النشانجي (يذكر عند العثمانيين باسم الطغرائي أو التوقيعي) :

يذكر عند العثمانيين باسم ' الطغرائي أو التوقيعي' ، و كان آخر الأركان الأصلية الأربعة في

1_ ابن خلدون عبد الرحمن (ت808 ه/1404م)، ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من دوي الشأن الأكبر، تح : خليل شحادة ، ج1، ط 2 ، دار الفكر بيروت ، 1988 ص294 .

2_الماوردي، أبي الحسن على بن محمد (ت 450 ه)، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية ، تح : احمد مبارك البغدادي ، ط1 ، دارا بن قتيبة ،الكويت ، ص 30 .

3_أكمل الدين إحسان أوغلو ، المرجع السابق ، ج1، ص 299 .

4_سيد محمد السيد محمود ، تاريخ الدولة العثمانية النشأة و الازدهار ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ط1، القاهرة ، 2007 ، ص 411.

5- أكمل الدين إحسان أوغلو ، المرجع السابق ، ج1، 299-300 ، بتصرف .

6- نجم الدين مصطفى محمد، الدساتير والقوانين العثمانية .. الجذور والتوجه الجديد، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية القانون والسياسة، الأكاديمية العربية،الدنمرك،1434ه/2013م ، ص 137.

7- سيد محمد السيد محمود ، المرجع السابق ، ص85 .

الديوان الهمايوني ، و مع صعوبة الجزم بالتاريخ الذي بدأ فيه النشانجي يحتل مكانه ضمن التشكيلات المركزية العثمانية ، فان وجود الطغراء على الوثائق في عهد أورخان الغازي إنما يؤكد الرأي القائل باحتمال وجود النشانجي مند منتصف النصف الثاني من القرن الرابع عشر وقد تحول هدا المنصب خلال القرن السادس عشر إلى وظيفة هامة يعتد بها نتيجة لاستقرار النظم المركزية و تطور الأجهزة البيروقراطية في الـ ف ترة هده ... غير أن تضاؤل أهمية الديوان الهمايوني مع أواسط القرن السابع عشر ، اصطحب معه تطورا جديدا انعكس سلبا على وظيفة النشانجي 1 .

و هكذا أحدث محمد الثاني (الفاتح) انقلابا كبيرا في مفهوم السلطنة العثمانية ووظيفتها ، فمع قانونامه الذي وضعه أصبحت الدولة العثمانية أمام نموذج لحاكم مطلق ، لتنتقل السلطنة من سمات عرفية تقليدية الى سمات شرعية **2**. و يصفه النهروالي • أحد المؤرخين المسلمين في القرن السادس عشر بقوله :"... هو الذي أسس ملك بني عثمان ، و قنن لهم قوانين صارت كالأطواق في أجياد الزمان "**3**. بينما بلغت الدولة أوجها زمن القانوني ، و اكتمل بناؤها السياسي و العسكري و المؤسسي .

أما عن سير اعمال الديوان الهمايوني تحديدا خلال القرن السادس عشر فقد تم تحديد ايام انعقاده لمناقشة مختلف المسائل الداخلية و الخارجية و بحكم مسؤوليته أمام السلطان فقد كان ملزما بالدخول عليه للعرض ضمن بروتوكول خاص ، و قد جاء تفصيل دلك ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ حضارة في جزئه الاول كما يلي :
فيما يخص ايام انعقاد فقد تقلصت الى اربعة ايام في الاسبوع : السبت و الاحد و الاثنين و الثلاثاء ، أما أيام العرض على السلطان فحددت بيومي الاحد و الثلاثاء . بينما في اواسط القرن السابع عشر انخفضت ايام انعقاده الى يومين هما الاحد و الثلاثاء ، بينما يوم واحد للعرض في الاسبوع لهده الفترة. بعد دلك انتقلت شؤون ادارة الدولة بكاملها ضمن مسيرة طبيعية الى الباب العلي مقر اقامة الصدور العظام 4.

1-أكمل الدين إحسان أوغلو ، المرجع السابق ، ج1، ص 189 بتصرف .
2_ نفسه ، ص 148.
• النهروالي محمد بن أحمد بن محمد بن قاضي خان محمود، قطب الدين الحنفي (ت 1580م):مؤرخ من أهل مكة ، تعلم بمصر و نصب مفتيا بمكة . من مؤلفاته: الاعلام بأعلام بلد الله الحرام ، و البرق اليماني في الفتح العثماني ، و منتخب التاريخ في التراجم ، و ابتهاج الانسان و الزمن في الاحسان الواصل الى الحرمين من اليمن ، لمولانا الباشا حسن ، في تاريخ مكة و المدينة و حسن باشا ، و التمثيل و المحاضرة بالأبيات المفردة النادرة ، و غيرها ... ينظر : الزركلي، خير الدين: **الأعلام** ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002 ، ج 6 ، ص 6-7.
3_ النهروالي، قطب الدين الحنفي: الاعلام بأعلام بيت الله الحرام، ط6 ، المطبعة الخيرية، مصر ، 1988، ص 174.
4_ اكمل الدين احسان أوغلى ، المرجع السابق ، ج1، ص 182.

اما عن مكان انعقاد الديوان فقد خصص له خلال القرن السادس عشر مبنى يسمى باسم " قبة آلتى" اي تحت القبة و الدي يقع مكانه اليوم على يسار الباحة الثانية من سراي طوب قابي و قد شيد من قبل الصدر الاعظم ابراهيم باشا عللى ايام السلطان سليمان القانوني . و عند النظر من الخارج الى هدا المبنى نرى ثلاث قباب تعلوه : القبة الاولى تشكل القاعة الاساسية في الديوان حيث يجلس اعضاؤه في دلك القسم فوق ارائك ، بينما توجد في وسطه اعلى الاريكة التي يجلس عليها الصدر الاعظم نافدة خشبية تطل على دائرة الحريم
و تعرف باسم (قفص) اي المقصورة ، حيث كان ي\اتي اليها السلطان في صمت و في أوقات غير معلومة ليستمع الى مذاكرات الديوان ، بل قد يتدخل في الحديث فيما ندر . أما أسفل القبة الثانية فهو المكان الدي يضم مجموعة كتبة الديوان القائمين على أعمال الكتابة و التحرير ، و على رأسهم كبيرهم المعروف باسم رئيس الكتاب . أما القبة الثالثة الملاصقة لتلك القبة فكانت تضم مجموعة الخزائن و الصناديق التي تحفظ بها دفتر و سجلات الدولة 1.

أما عن اجتماعات الديوان فكانت تبدأ عقب صلاة الصبح مع شروق الشمس ، ثم ينفض الاجتماع بعد تناول طعام الغداء • و كان أعضاء الديوان يؤدون صلاة الصبح في الغالب في أياصوفيا ، ثم تبدأ مراسم انعقاد الديوان في اطار تقاليد معينة و ثابتة الى حد كبير بفتح باب السراي المعروف بالباب الهمايوني و دخول أعضاء الديوان الى الداخل ووصولهم الى مبنى ' تحت القبة ' انتظارا لمقدم الصدر الاعظم .

و كانت تبدأ مناقشات الديوان بالأمور الهامة ، فتناقش أولا المسائل الخارجية و عروض السفراء الاجانب و الاجوبة التي ستقدم لهؤلاء السفراء ، ثم يتناولون التقارير و الرسائل القادمة من امراء الولايات (بكلربكي) و لا سيما ولايات الحدود و الثغور ذات الاهمية الاستراتيجية ، و كدلك مشاكل الخلافات حول الارض و الدعاوى و المسائل المختلفة مع الادارات الحكومية ، ثم ينتقلون الى الطلبات القادمة من المسئولين الحكوميين حول تعيين الموظفين و ترقياتهم و نقلهم و عزلهم و غير دلك ، ثم ينتهون بالاستماع الى القادمين بشكاواهم و قضاياهم من الاهالي •• .
و يغلب على اسلوب عمل الديوان النظر في الدعاوى المرفوعة اليه بسرعة كبيرة و يصدر القرار فيها فورا و توقع العقوبات دون توان ، بل ان احكام الاعدام التي تصدر عن الديوان كانت تنفد في الحال فور تصديق السلطان عليها من قبل الجلادين في السراي في موضع بالقرب من الديوان يقال له ' جلاد جشمه سي ' اي سبيل مياه الجلاد . و كان من أكبر فوائد دلك التحرك السريع الدي لفت انظار الاجانب المقيمين في استانبول لمهمة دبلوماسية أو تجارية و استحسنوه و قارنوا بينه و بين ما يجري في بلادهم أن أحكامه كانت رادعة .

1_ نفسه ، ص 173.
• كانت تبدأ ساعات العمل في دوائر الدولة العثمانية بوجه عام بعد صلاة الفجر و مع بزرغ الشمس ، و يستمر العمل حتى اقتراب غروبها . ينظر هامش ص 173، نفس المصدر .
•• قلت : و هدا مستوى راق في العمل الاداري ان يتم تخصيص وقت للاستماع الى قضايا الاهالي في مجلس مثل هدا و في فترة متقدمة مثل هده .. ما يدل على ان الدولة كانت تراعي قدر المستطاع جانب انتشار العدل عن طريق فتح باب التواصل بين الادارة و الاهالي (الرعية) .

بعد انتهاء اجتماعات الديوان بقرارات متفق عليها من الاعضاء بإشراف الوزير الأعظم كان يتم الدخول للعرض على السلطان _ أي عرض القرارات المتخذة _ لينظر السلطان فيها ويحصل الديوان عى موافقته في النهاية . و الجدير بالذكر في عملية العرض هده ان السلاطين كانوا بين الحين و الاخر يرفضون قبول بعض القرارات ، و يردون عليها بشدة ، و من ثم كانوا يراقبون أعمال الديوان بهده الطريقة ... كما ان ترتيب الدخول للعرض امر مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة تكوين الدولة العثمانية و فلسفتها ، فدخول اغا الانكشارية الذي هو قائد مماليك السلطان اولا انما هو دلالة على مدى اعتماد الدولة على الجيش و اهتمامه به ، كما ان دخول قاضي العسكر من بعده وهو الذي يمثل الشرع الشريف و القانون انما هو تعبير عن مدى اعتصام الدولة بالدين الاسلامي و شريعته الغراء ، اما دخول الوزير الاعظم و الوزراء و الدفتداريون من بعد ذلك و هم الذين يمثلون الإدارة و المالية فهو أمر له مغزاه **1**.

1_ نفسه ، ص 175- 176 و177 بتصرف .

الفصل الثانـي

مؤسسسة الصدارة العظمى (النشأة و المهام و الامتيازات و العلاقات)

1 : نشأة منصب الصدارة العظمى و مهامها و امتيازاتـها.

2 : علاقة الصدارة العظمى بالنظام الاداري العثماني

الفصل الثاني : مؤسسة الصدارة العظمى (النشأة و المهام و الامتيازات و العلاقات)

1_ نشأة منصب الصدارة العظمى و مهامها و امتيازاتها :

ارتفعت مكانة الوزارة و زادت أهميتها على السلاجقة الأتراك بسبب أن " ... الحياة البدوية التي عاشها السلاجقة الأُوَل والتي انحدرت تقاليدها إلى أبنائهم وأحفادهم ، جعلتهم محدودي الخبرة في شؤون السياسة والدواوين، ومن ثم كان لزاما عليهم أن يعتمدوا على الوزراء في حمل هذه الأعباء ، و قد استتبع هدا أن نعم السلاجقة بنفوذ كبير، وكان الوزير السلجُوقي يُلَقَّب خواجه بزرك أي السيد العظيم"1.

فيما يخص الوزارة في الدولة العثمانية يذكر المؤرخون أن أول الوزراء كان علاء الدين شقيق السلطان أورخان، هذا الأخير الذي عيّنه وزيرا له،بعد أن رفض علاء الدين تقاسم المملكة مع أخيه بحسب التقاليد التركية،مفضّلا أن يتقاسم مع أخيه أعباء مسؤولية الدولة 2.. يعلّق أحد المؤرّخين على ذلك بقوله " ومن حسن حظ هده الدولة أن علاء الدين لم يعارض في هذه الوصية التي حرمته من ملك عظيم ، بل قبلها مقدما المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، و اكتفى بوزارة المملكة ، و هي الوظيفة المسماة الآن بالصدارة العظمى التي قلده إياه أخوه أورخان ، فاختص علاء الدين بتدبير الأمور الداخلية ، و تفرغ أورخان للفتوحات و نشر الراية العثمانية على كل ما وصلت اليه يداه من البلاد المجاورة " **3**. و 'قد مكث علاء الدين أطول مدة ضمن سلسلة الوزراء العظام؛ 25سنة (1326 – 1348م)'4.

1_ شلبي، أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي، الخلافة العباسية**، ج3، ط8، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1985، ص424 .

2 - J.De Hammer : **Histoire De L'Empire Ottoman,Depuis Son Origine Jusqu'a Nos Jours**, Traduit De L'Allemand Par:J.J.Hellert,Tom 1, Bellizard, Paris, 1835, P110.

3_ المحامي،محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**،تح: إحسان حقي،ط1،دارالنفائس،بيروت، 1981، ص122.

4_ أوزتونا،يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**،تر: عدنان محمود سلمان،تح: محمود الأنصاري، ج2، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988، ص339.

ذكر بعض المؤرخون أن الوزراء لم يتسموا في العهد الأول للدولة باسم الوزير؛ فقد كانوا يسمّون فقط وكلاء، وأوّل ما برز اسم الوزير كان على عهد مراد الأول؛ الذي أعطى سنة 1370م لقب وزير لأول مرة للجندرلي قره خليل• ثم تطور الاسم عندما منح مراد الأول ابن الجندرلي قره خليل علي باشا ••منصب الوزارة خلفا لأبيه بلقب الوزير الأعظم سنة 1386م **.1**

هذا وقد تحدّدت صلاحيات الوزير الأعظم وبدأت مؤسّسة الصدارة العظمى بالظهور والاكتمال في عهد محمد الفاتح وأخذت شكلها النهائي على عهد سليمان القانوني .

أوّل ما يطالعنا في قانون نامه الفاتح المكوّن من ثلاثة أبواب، الباب الأوّل: في بيان مراتب الأكابر والأعيان، حيث نجد الهيكلة الإدارية للدولة العثمانية والتي يأتي على رأسها الوزير الأعظم الوكيل المطلق للسلطان، ثم يأتي شيخ الإسلام ومعلّم السلطان، ثم الوزراء وقضاة العسكر والدفترداريون والنشانجيون ثم يليهم آغا الانكشارية ثم أغوات الركاب2 ...

ونجد بعد دلك تفصيلات لمراتب الأكابر هؤلاء والذين يلونهم، كما نجد مهامهم ومرتّباتهم وما يخصّ تشريفاتهم .

• الجندرلي قره خليل: الْمولى الْعَالم الْفَاضِل مَوْلَانَا خَلِيل الجندري المشتهر بَين النَّاس بجندرلو قره خَلِيل كَانَ رَحمَه الله من طلبة الْمولى عَلَاء الدّين الاسود وَكَانَ هُوَ أول قَاض من قُضَاة الْعَسْكَر ؛طلب السلطان اورخان من الْمولى عَلَاء الدّين

الاسوداني عين له من أحد تلامذته ليحكم ، فعين مَوْلَانَا خَلِيلًا الْمَذْكُور فَذهب وَهُوَ يبكي وَمن نَسْله خَلِيل باشا وزير السلطان مراد خان وَالسُّلْطَان مُحَمَّد خَان وَفِي رِوَايَة اخرى ان الْمولى الْمَذْكُور كَانَ قَاضِيا فِي أَوَاخِر سلطنة السُّلْطَان عُثْمَان الْغَازِي وَلما فتح السُّلْطَان اورخان بَلْدَة ازنيق نَصبه قَاضِيا بهَا ثمَّ جعله قَاضِيا بِمَدِينَة بروسه وَلما جلس السُّلْطَان مُرَاد الأول على سَرِيرالسلطنة جعله قَاضِيا بالعسكرثمَّ جعله وزيرا وأميرالأمراء ولقب نجم الدّين باشا ... وَكَانَ رجلا عَاقِلا مُدبرا لأمور السلطنة. ينظر: طاشكبري زاده (ت968هـ): **الشقائق النعمانية في علماءالدولة العثمانية**،دارالكتاب العربي،بيروت، 1975، ص10،بتصرف. لم يذكر له تاريخ ميلاد ولا تاريخ وفاة ، ولكن ربما تكون وفاته سنة 787 هـ/1386م،وهي السنة التي من المحتمل أن ولده استخلف فيها بدلا عنه .

•• جندرلي علي: توفي سنة 1407، ابن جندري خيرالدين خليل باشا، كان مثل والده قاضيا، ثم قاض عسكر،وفي الأخير وزير أعظم ، وجمع بين يديه شؤون الإدارة والمالية والجيش، من المحتمل بعد وفاة والده سنة 1487، خاض حملة ضد الكرماني علي باي في الأناضول،كما قاد حملة في بلغاريا حيث استولى على عدة حصون،كان له دوركبير في معركة كوسوفا 20 جوان 1489، وحين قتل مراد الأول، ونصب بايزيد يلدرم ثبته في وظيفته،رافق يلدرم في حملاته في اليونان والبوسنة ، ولعب دورا مهما في حصارالقسطنطينية سنة 1401،ولكن المهمة توقفت بسبب تهديد تيمور في الأناضول، بعد هزيمة أنقرة 1402،وقف علي باشا مع سليم بن يلدرم،وظل وزيرا له إلى وفاته سنة 1407. كان لعلي باشا دور مهم في تنظيم الإدارة العثمانية ،والقضاء ،وإنشاء الإج أوغلان (الخدم السلطاني) من المجندين. ينظر:

R.Mantran: **Ali Pasha Candarli-Zade**, TheEncyclopaedia of Islam. New Edition, Leiden,. BRILL, , Tome1, 1986, p 394 .

1_ مرادجه دوسون: **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون** ، تر: فيصل شيخ الأرض رسالة قدمت إلى دائرة التاريخ ، جامعة بيروت الأمريكية ، لنيل شهادة أستاذ في العلوم "،الجامعة الأمريكية ، بيروت، 1942، ص69.

2- نفسه ، ص 533 - 534، بتصرف .

بتولي محمد الفاتح العرش حدث تحول مهم للغاية في منصب الوزارة ،إذ أصبح عدد الوزراء في عهده أربعة* ، و يعلل فون هامر ذلك في جذور الفكر السياسي الشرقي فيقول : في البداية لم يكن ثمة غير وزير واحد ، ثم ازدادوا اثنين فثلاثة ، ليجعلهم محمد الثاني أربعة . الوزير الأعظم يتمتع من بينهم بالسلطة العليا و دون رقيب ، انه ممثل السلطان و الرئيس الأعلى لجميع المصالح الإدارية ، واسطة عقد الحكومة و المسير لجميع القطاعات . دائما في الشرق ، سلطة الأمير الذي هو ظل الله في الأرض يحكم من خلال وزيره الأول ...فهم أي الوزراء ممثلوا السلطان بين الشعوب ، و الأمراء ينسحبون إلى متعهم الملكية 1.

صلاحيات و مهام الصدر الأعظم

قبل عهد محمد الفاتح لم تكن مهام الوزير الأعظم محددة بدقة ، و في الكثير من الأحيان كانت وظيفته استشارية فقط ، و مع محمد الفاتح تم وضع قانون يحدد لأول مرة صلاحيات الوزير الأعظم و غيره من موظفي الدولة ، و قبل ذلك قام الفاتح بتثبيت نص في قانونه يفتتح فيه عهد احتجاب السلاطين عن حضور جلسات الديوان علانية تاركا المجال لوزيره الأعظم :" تتخذ قاعة العرض (ديوان) يحضرها جنابنا من وراء ستار ... "2 و السبب في ذلك حادثة ذكرها هامر استوجبت احتجابه • ، مع ذلك ظل السلطان ممسكا بكل دواليب السلطة .

فيما يتعلق بمهام و صلاحيات الوزير الأعظم و غيره من موظفي الدولة فقد جاءت في قانونامه محمد الفاتح ضمن <u>الباب الاول</u> المعنون بـ " <u>في بيان مراتب الاكابر و الأعيان</u> " •• و بدأ فيه بتحديد صفة الوزير الاعظم هكذا :" اعلم ان الوزير الاعظم : هو رئيس الوزراء و الامراء ، و اجلهم قدرا و ارفعهم مقاما، و هو الوكيل المطلق للسلطان ، الذي يتصدر في الجلوس و القيام ، و يتقدم على الجميع "**3**.

_1 هاملتون جب و هارولد باون : المرجع السابق ، ص 163 ، بتصرف .

_2 أوغلي ، خليل ساحلي : من تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني ، بحوث ووثائق و قوانين ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية (ارسيكا) ، اسلامبول ، 2000، ص 541 .

• في عهد تولي الصدارة العظمى من طرف كودوك أحمد باشا (1474_1477)، حدثت حادثة بفضلها تعززت صلاحيات هذا المنصب ، ففي احد الأيام دخل إلى الديوان تركماني بصورة مشينة ، و طلب بلهجة محلية خشنة : أي منكم إذا هو صاحب الجلالة . بهذه الكلمات ، خرج محمد الثاني من الديوان غاضبا ، أما الصدر الأعظم فقد استغل هذه المناسبة ليعرض على السلطان ضرورة ألا يعرض من الآن فصاعدا شخصه المبجل إلى الاهانة و سوء الفهم ، و انه من الأفضل تفويض الوزراء بمصالح الديوان ، فاقتنع محمد بذلك و من يومها عادت الإدارة بكاملها بين يدي الوزراء ، و خاصة الوزير الأعظم : ينظر : J.De Hammer : Op .cit.P 306

•• اوغلي ، خليل ساحلي ،المرجع السابق ،ص 527_566 و قد نقل النص الكامل لقانون نامه محمد الفاتح و قانونامه المنسوب لسليمان القانوني ، و قد بذل في ترجمته جهدا كبيرا حسب ما ذكره في مقدمته _ رحمه الله _.

_3 اوغلي ، خليل ساحلي ، نفس المرجع ، ص 533 .

أضفى محمد الفاتح على منصب الصدارة العظمى هالة عظيمة ، يتضح ذلك من خلال الالقاب التي نص قانونه بأن تسند الى الوزير الاعظم : " يكتب للوزير الاعظم من الالقاب : الوزير الأعظم ، الدستور الاكرم و المشير الافخم ، نظام العالم ، ناظم مناظم الامم ، أنيس الدولة القاهرة ، جليس السلطنة الزاهرة ، مدبر أمور الجمهور بالرأي الصائب ، متتم مهام الانام بالفكر الثاقب ، مؤسس بنيان الدولة و الاقبال ، مخصص اركان السلطنة و الاجلال ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى ، الوزير الاعظم أدام الله اجلاله "1.

قبل عهد محمد الفاتح ومنذ استحداث منصب الوزير الأول ، كان من يشغل منصب الوزارة بما فيها الوزارة العظمى هم من المسلمين الاحرار دون غيرهم وكانوا في الغالب من العلماء ، الا ان الفاتح عدل عن هذا الاتجاه الى ايجاد نمط كلاسيكي للصدر الاعظم و ذلك بتعيينه من بين مماليكه و تفويضه كنائب له بصلاحيات مطلقة ، الامر الذي جعله يتمتع بموقع مركزي في ادارة الدولة 2.

فالمستشار الاول لأورخان _ على اعتبار مسمى الوزارة بدأ مع مراد الاول _ كان من العلماء و هو المولى تاج الدين الكردري الملقب بخير الدين باشا ٠ ، وأول من تسمى بالوزير في الدولة العثمانية هو خليل الجندري الملقب بنجم الدين ، كان ايضا من العلماء ، و لمدة اربعة أجيال توالى على الوزارة العظمى أشخاص من أسرة الجندري ، أولهم كان زمن مراد الاول و اخرهم كان خليل جندري زمن محمد الفاتح ، و السؤال الملح هنا لماذا انتقل محمد الفاتح من اسناد الوزارة الى المسلمين الاحرار الى اسنادها لمماليكه و عبيده أو (باديشاه قول ٠٠) ؟

يجيبنا أحد أهم من تضلع في التاريخ العثماني من الأجانب و هو فون هامر فيقول : بعد الاستيلاء على القسطنطينية قام السلطان محمد الثاني بسجن وزيره الأعظم خليل باشا ٠٠٠، _ رابع وزير من عائلة جندرلي على التوالي الى عهد محمد الثاني _ بتهمة التامر مع العدو و لمدة اربعين يوما قام بعدها باعدامه ، و كانت تلك الحادثة المرة الاولى التي يعدم فيها مسؤول بهذا الحجم في الامبراطورية ليتكرر هذا الاعدام أكثر من عشرين مرة من بين 202

1_ المرجع نفسه ، ص 546_547 .

2_ اينالجيك ، خليل : الامبراطورية العثمانية من النشوء الى الانحدار، تر : محمد .م. الأرناؤوط ،ط1، دار المدار الاسلامي ، بيروت 2002، ص 152.

٠ درس بمدرسة ازنيق بتعيين من السلطان اورخان ، حصل من العلوم شيئا كثيرا و تمهر في الفقه و افاد طلبة زمانه ثم تقلد منصب الوزارة و لقب بخير الدين باشا . ينظر : طاشكبري زاده(ت 869هـ): الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1975م ، ص 9 .

٠٠ باديشاه قول : بمعنى عبد البادیشاه أو السلطان ، فكلمة قول (Kul) تعني عبد . ينظر : صابان ، سهيل: المرجع السابق،ص 186.

٠٠٠ خليل باشا ، جندري : الوزير الاعظم (1439_1453) ولي المنصب في عهد مراد الثاني ، و استمر في عهد الفاتح ، و اثناء قيام السلطان بحصار القسطنطينية عارضه خليل باشا طالبا منه رفع الحصار و الانسحاب ، و قد اتهم بالعمالة للبيزنطيين و خيانة السلطان ، فسجن ثم أعدم سنة 1453م . ينظر :

Ferdinand Hoefer : nouvelle biographie générale depuis les temps les plus reculés jusqu 'à nos jours . Tom 27 ;imprimeurs_ libraires de l' institut de France ; paris , 1858 ;p667_668 .

وزير أعظم حتى وقتنا - يضيف هامر- ٠.

أما موراجه دوسون فقد اضاف تعليلا اخر للحادثة و ما نتج عنها بقوله :" و بعد وفاة خليل باشا عام 856هـ / 1453م ، راى السلطان محمد الثاني سوء عاقبة تمركز السلطة كلها بيد وزير واحد ، فأمر بازالة هذا المنصب العالي ، و لكنه لم يتركه شاغرا سوى ثمانية أشهر **1** .

و ربما كان من وراء ذلك تخوف محمد الفاتح من نفوذ أسرة جندري•• المتزايد ، بحكم ثرائها و خلفيتها القبلية التركمانية الواسعة ، سيما و محمد الفاتح يتجه الى احداث بيروقراطية مركزية ، و قد أصبح سيد قوة عالمية ، يحتاج الى موظفين أكثر ولاءا للسلطان و ليس لهم خلفية قبلية ، ولا تاريخ عريق في إنشاء الدولة العثمانية .

مع ذلك نجد تبريرا اخر يذكره طاشكبري زاده في شقائقه ، حيث يورد القصة التالية : فقد عرض السلطان محمد الفاتح الوزارة على معلمه العالم الكبير المولى احمد بن اسماعيل الكوراني••• :" ... فلم يقبل وقال : ان من في بابك من الخدام و العبيد انما يخدمونك لأن ينالوا الوزارة اخر الامر ، و اذا كان الوزير من غيرهم تنحرف قلوبهم عنك فيختل امر سلطنتك.فاستحسنه السلطان محمد خان و عرض عليه قضاء العسكر فقبله "**2** . و لعله عرض عليه الأمر حين تخلص من خليل باشا ، ثم هداه رأي معلمه الكوراني الى استخدام مماليكه .

انه مهما يكن التعليل فان محمد الفاتح بسنه لأسلوب اعتماد نظام الدفشرمة كمحضن لكبار موظفي الدولة ، ضمن له ذلك تطوير النظام المركزي الذي سعى له من قبل جده بايزيد الصاعقة ، و حمى السلطة من بروز أسر قوية حاكمة ، و مع ذلك و ربما للحيلولة دون تكرر نموذج الجندري المقتول ، فان الصلاحيات الواسعة التي اعطيت للوزير الاعظم ، وضعت في كفة توازن محكم بينه و بين الدفتردار _ وزير المالية _ و قاضي العسكر **3** ، و لا شك أن مصير خليل باشا الجندري كان عبرة لغيره حتى زمن سليمان ، الا ان هذا المنصب سيطرأ عليه بعض التحول نظرا لتوسع القانوني في استحداث القوانين العرفية المكملة للقوانين الشرعية .

• توفي جوزيف فون هامر برجيشتال سنة 1856 .

•• خليل باشا ، جندري: وزير اعظم(1439/1453) في عهد مراد الثاني ، اعدم سنة 1453م، نتيجة تطور حزازات بينه و بين السلطان محمد الفاتح حيث استبقاه الفاح وزيرا اعظما عندما تولى السلطة ، لكنه عارض السلطان اثناء حصاره للقسطنطينية طالبا منه رفع الحصار و الانسحاب ، و قد اتهم بالعمالة للبيزنطيين و خيانة السلطان ، فتم سجنه ثم اعدامه .ينظر:

Ferdinand Hoefer :Nouvelle Biographie Générale depuis les temps les plus reculés j'jusqu'a nos jours , Tom27 ,Imprimeur –libraires De L'Institut De France,Paris,1858,P667_668 .

1_ مرادجه ، دوسون : المصدر السابق ، ص 69.

••• الكوراني : بفتح الكاف و ضم الواو ، احمد بن اسماعيل بن عثمان الكوراني ، مفسر ، كردي الأصل ، عهد اليه السلطان مراد بن عثمان بتعليم ولي عهده (محمد الفاتح) ، ولي القضاء في أيام الفاتح ، له مؤلفات في التفسير و الفقه ، ينظر : الزركلي ، خير الدين : الأعلام ، ج1 ،ط 15، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002 ، ص 97 _ 98 .

2_ طاشكبرى زاده : المصدر السابق ، ص 52 .

3_ SHAW, STANFOD : empire of the gazis , The rise and Decline of the ottoman Empire 1280_ 1808 ;Tom1. Pu1. Press Syndicate of the University of Cambridge 1976. P58.

ان التحول المهم الذي حدث في الوزارة شكلا و موضوعا في زمن القانوني جعل الوزير الاعظم يتمتع بصلاحيات لم يسبق ان حازها من قبل ، فشكلا اصبح الوزير الاعظم يسمى بالصدر الأعظم **1** ، و استنادا الى ما ذكره فون هامر فان سليمان القانوني استعان بالتراث الفارسي الذي يضرب بجذوره عميقا في الثقافة العثمانية ، فحين شرح فون هامر لفظة الباشا قال : الباشا كلمة فارسية مكونة من مقطعين : با و شاه ، و تعني قدم الشاه ، و هي ترجمة لعرف قديم لقورش • ... هذا العاهل نظر لموظفي مملكته كأجزاء محددة في جسده ، فمثلا : الموظفون المكلفون بالا دارة الداخلية هم عيونه ، رجال الشرطة اذانه ، جباة الضرائب يداه ، الجنود أقدامه ، القضاة لسانه ، احيرا الحواس استخدمت للدلالة على المناصب العليا في الدولة كوزراء الداخلية و الشرطة و المالية و الحرب و القضاء ، فالباشا _ يضيف هامر _ ما هو إلا رمز لهذه الهيئات المستعارة ، رمز لا يجانب الصواب ، لان الباشاوات ... كالوزراء و القادة، هم فعلا أرجل الحاكم **2** ، و الصدر هو المقدم على الجميع .

أما من ناحية الموضوع "... كان كبير الوزراء قبل سليمان القانوني عبارة عن كبير مستشاري السلطان ، و لكن في عهد القانوني أصبح هذا المنصب أكثر أهمية و قوة و سلطة ، و أوسع صلاحيات من ذي قبل ، و هذا التطور في مكانة الوزير الاعظم كان استجابة لرغبة سليمان في التخفف من الأعباء المتزايدة للإمبراطورية " 3.

ففي أواخر عهد سليمان بدأت الوزارة تنتقل تدريجيا من كونها وزارة تنفيذ الى ان تصبح وزارة تفويض •• ، و ازداد مساعدوه من الوزراء ، فبعد أن كان عدد الوزراء اربعة بما فيهم الصدر الاعظم ، ارتفع عددهم اواخر عهد سليمان الى سبعة ، ليصل عددهم سنة 1004 هـ/ 1596م الى عشرة ، و يبلغ ذروته سنة 1007 هـ / 1599م ليصل الى ثلاثة و عشرين وزيرا ، ثم يتناقص العدد تدريجيا بعد ذلك خلال القرن السابع عشر4.

1_ كوندوز أحمد اق و أوزتوك سعيد : الدولة العثمانية المجهولة ، وقف البحوث العثمانية ، اسطنبول ، 2008 ، ص 618 .

• قورش الكبير : (590 ق.م _ 529ق.م) مؤسس الامبراطورية الفارسية ، قام بسلسلة غزوات اسفرت عن اسقاط ثلاث امبراطوريات : الميدية و الليدية و البابلية ، و استطاع توحيد معظم دول العالم القديم في دولة واحدة تمتد من الهند الى البحر المتوسط . ينظر : مايكل هارت : الخالدون مائة ، تر: أنيس منصور ، ط1 ، المكتب المصري الحديث ، مصر ، 1978، ص 339.

2_ J. De Hammer : Op , Cit ,Tom1,P212_211.

3_ Albert Howe Lybyer : Op , cit ,P164 .

•• وزير التنفيذ انما يأتمر بأمر سلطانه و ينفذ احكامه ، فهو مجرد واسطة بين الحاكم و رعيته ، و الشأن في وزير التفويض أن يفوض له السلطان الكثير من صلاحياته يباشرها بهامش حرية كبير . ينظر :
الماوردي ، ابي الحسن علي بن محمد (ت 450هـ) : الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، تح: أحمد مبارك البغدادي ،ط1، دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1989 ،ص 30 .
و ابن خلدون عبد الرحمان ،المصدر السابق ، ص 297 .

4_ أوغلو ، اكمال الدين أحسان : المرجع السابق ، ص 184_185 .

أقول ان الملفت للنظر أن ازدياد عدد الوزراء لم يكن له صلة بزيادة الأعباء بل تناسبت الزيادة تناسبا عكسيا مع اتجاه الدولة نحو الضعف و الانحطاط ، بل تحولت إلى مؤشر من مؤشرات استشراء الفساد و بيع المناصب .

سبق و أن ذكرنا ان احتجاب السلطان عن جلسات الديوان تقرر قانونا مع محمد الفاتح ، الا ان تنفيذه عمليا في اواخر عهد سليمان أفسح المجال لنمو وزارة التفويض ، حتى ان هامر علق على ذلك بقوله " سليمان شرع في اضعاف الهيبة الامبراطورية ، و تسبب في الضربة القاضية لازدهار الامبراطورية ببعثه لهذه العادة الاسياوية القديمة التي تحول دون مباشرة الأمر بشكل مباشر لمصالح مملكته فحسب،بل تخفي شخصه عن العيون لإضفاء هيبة مقدسة" **1**

و يضيف البرت ليبيير في هذا الشأن " هكذا اصبح الوزير الاعظم صاحب السلطة العليا في الدولة العثمانية و تخفف السلطان تقريبا من كل الصلاحيات ، لهذا اصبح من السهل على سليم الثاني وورثته الانسحاب الى الحريم ، و تكريس طاقاتهم الى السكر و الفسق • . قد يبدو للوهلة الاولى ان هذا التطور يصب في مصلحة الدولة العثمانية ، حين يتحمل عبئ السلطة أقدر و أكفأ الرجال في الدولة بدلا من السلاطين الضعاف ، و لكن انكفاء هؤلاء الى الحريم ووقوعهم تحت تأثيرهم جعل منصب الوزير الاعظم في خطر " **2**

و ههنا نطرح التساؤل التالي : كيف شكل احتجاب السلاطين خطرا على مستقبل و مصالح الدولة العثمانية ؟

و الجواب على ذلك يظهر من خلال مآل الامور نفسها داخل الدولة و انعكاسها على علاقاتها الخارجية ، حيث تكمن خطورة منصب الوزارة الذي ازدادت صلاحياته و سطوته ، كون السلاطين بعد احتجابهم تناوشتهم وشايات حاشيتهم من الحريم و الخدم ، ويضرب لنا فون هامر مثالا عن واقع صدارة رستم باشا ••، فيقول :" تحت ادارة رستم بدأ بروز النفوذ القاتل للحريم في المصالح العامة بفضل مساعدات السلطانة روكسلانة •••، بالسحر الذي احتفظت به حتى وفاتها على سليمان . على الرغم ان هذا التأثير خدم رستم على ما يبدو بجعله صدرا أعظم ، الا انه على الحقيقة أضعفه بجعله خاضعا لادارة الحريم ، لأنه بعد هذه المبادرة الاولى لسلطتهن ، لم يقتصر دورهن على دعم سلطة الصدور العظام و لكن باستخدام نفوذهن للإطاحة بهم ، و فيما بعد لم يقتصر الامر على النساء بل أيضا حرسهن و الخصيان الذين كان

1_ J.De Hammer : Op, Cit,Tom6,P282_283

• صحيح انهم كانوا ضعافا ، و ترك الكثير منهم مباشرة السلطة الفعلية ، غير ان قلة منهم من انحدروا للسكر و الفسق ، و هكذا تعميم فيه نظر!

2_ Albert Howe Lybyer : Op ,cit ,P16

•• رستم باشا (906_968 هـ / 1500_1561م) : صدر أعظم عثماني ، ولد بسراييفو من أصول بوسنية ، جلب الى القصر السلطاني وفق نظام الدوشرمة ، تدرج في المراتب من بكلرباي ثم وزيرا ثالثا ، رقي لرتبة وزير ثان وفي 1544م نجح في ان يكون صدرا اعظم ثم عزل ليعود مجددا الى المنصب سنة=

لهم نصيب في الحكومة **1**.

=1555م ، توفي في 1561م. و حسب المصادر اشتهر بالفساد و بيع المناصب مما شجع على الارتشاء .
ينظر :

Christine Woodhead : Rüstem Pasha, The Encyclopaedia of Islam , Op,Cit,Tom8,1955,P640_641.

••• روكسلانا : هي خوريم أي الضاحكة في المصادر العثمانية ، محظية سليمان القانوني ثم زوجته ، روسية الاصل ، اختطفها التتار و بيعت في تركيا لحساب حريم السلطان ، دخلت الحريم وربما كان لها من العمر خمسة عشر سنة ، بين سنتي 1517م و 1520م ، قبل ان يصبح القانوني سلطانا ، ارتفعت في الحريم سريعا حتى أصبحت خاصكي السلطان ، أي الأثيرة لديه ، فقد أنجبت للسلطان ولده الاول تنة 1521م ،ثو ولدت له عبد الله و سليم و بايزيد ، و ابنة وحيدة هي ماهرماه ، كان لها حضور قوي في السياسة العثمانية ، بحيث كل المراسلات الأجنبية أشارت الى ذلك بين سنتي 1520و1555م ، تمتعت بذكاء كبير و مقدرة غنائية و موسيقية هائلة ، تزوجها سليمان على غير التقاليد السلطانية سنة 1533م في حفل مهيب ، يتهما الكثير بانها المحرضة على قتل النجل الاكبر لسليمان وولي عهده الامير مصطفى سنة 1553م ، كما تتهم انها من وراء مقتل الصدر الاعظم ابراهيم باشا و الصدرالاعظم قاره أحمد باشا ، توفيت سنة 1558م .
ينظر :

Galina Yermolenko : ROXOLANA : " **The Greatest Empress of the East**" the moslim world, volume 9, April 2005, P3_5.

1_ J. De Hammer : Op ,Cit ,Tom6 , P 284_283 .

ان احتجاب السلاطين خلق في نظام الدولة و استقرارها شقا ازداد توسعا مع مرور الوقت ، يقول موراجه دوسون معلقا عل هذا الوضع : و لأن السلطان المنزوي في قصره لا يعرف من كفاءات دولته الا النذر اليسير ، فان المقربين من السلطان هم الذين يوجهونه في تعيين الصدر الاعظم ، و من ثم فان مصير الدولة معلق بالدسائس و الاهواء و الصدف ، و الصدر الجديد لا يأمن على نفسه حينها من القتل او النفي جراء تلك الدسائس **1**. كما يضيف هامر: و قد بلغ من هوان منصب الوزارة في النصف الثاني من القرن السادس عشر أن السلطان مراد الثالث في فترة حكمه التي دامت عشرين عاما (982_ 1003 هـ/ 1574_ 1595م) ، غير الصدر الأعظم إحدى عشرة مرة بسبب تأثير الحريم - نساء السلطان و أسرته- في شؤون السياسة 2.

الى جانب ذلك حدث تغير اخر خطير للغاية تغلغل في نظام الدولة و الصدارة العظمى في عهد سليمان القانوني ، حيث في السابق لم يكن الصدور العظام يصلون الى هذا المقام الرفيع الا بعد ان يمروا عبر مختلف مصالح الدولة و الجيش ضمن نظام متسلسل سليم ، فكانوا يختاروا في البدء من بين قضاة العسكر و مثال ذلك سبق للصدور العظام لعائلة جندري كقضاة ، ثم انتقل اختيارهم من بين حكام المقاطعات . لكن سليمان القانوني عين في مقام الصدارة العظمى كبير البزاة ابراهيم باشا ٠٠٠٠فكان هذا التصرف من سليمان بمثابة تغير جذري في مجال ترقية الخدم في مصالح الدولة ، ففتح بذلك المجال للدسائس و الاهمال في مقام الصدارة بعد ان لم يكن أحد يصلها إلا بعد ان يمر بخبرة انتجتها السنين الطوال فضلا عن كونه من الاحرار.

٠٠٠ابراهيم باشا : ابن مسيحي يوناني ، ولد سنة 1494م ، اختطفه قراصنة اتراك في صغره ، و لاحقا بيع لولي العهد سليمان القانونيالذي اعجب به لمهاراته و صار يؤاكله وو يلازمه كشقيقه ، و ثمت رواية تذكر انه سيق الى القسطنطينية وفق نظام الدفشرمة و حظي به سليمان ، و قد اعتنق الاسلام ، غير انه لم ينس أصوله ،ترقى ابراهيم سريعا من رئيس البزاة [مسؤول عن طيور الباز التي تستخدم في صيد السلطان] مرورا بترقيات عديدة حتى حصل على رتبة وزير فصدرا أعظما سنة 1522، و سردارا أي القائد العام للجيش الامبراطوري ، كان متعلما ماهرا متقنا للفارسية الى جانب التركية و اليونانية و الايطالية ، له دراية و اسعة في التاريخ و الجغرافيا و الموسيقى ، زوجه السلطان القانوني شقيقته ، وأصبح يتمتع بصلاحيات هائلة ، و قام بأعمال جليلة رفعت من شأن الدولة ، لكن في ظروف و أسباب مختلفة أمر سليمان بقتل رجله المفضل سنة 1536.ينظر :

Jenkins, Hester Donaldson : **Ibrahim Pasha , Grand vizir of suleiman the Manificient** , P.S King Et SON, London , 1911,P19,42.

رأينا كيف ترقت مكانة الوزير الاعظم بفعل قوانين نامة الفاتح ، وكيفت نمت لتصير وزارة تفويض في عهد القانوني ، و الحق ان اعتماد اسناد الوظائف الادارية و السياسية و العسكرية لمماليك السلطان على اساس نظام الدفشرمة كان عنصر توازن في الدولة ، كون فتوحات الدولة في اوروبا _ قبل الفتوحات الاسيوية في القرن السادس عشر _ جعلت نسبة غير المسلمين الى المسلمين عالية جدا ، و على هذا الاعتبار كان من شأن نظام الدفشرمة ان يحدث التوازن ، فهو من جهة يوفر للسلاطين الحماية من أن يطيح بهم شعب تابع يفوق غيره في قابليته للسخط ، و هو من جهة أخرى يضمن لغير المسلمين من هؤلاء الرعايا مكانا في جهاز الدولة يتناسب مع كثرتهم **1**، و قد انحصر وجود المسلمين في المؤسسة الدينية
من أجل ذلك لاحظ الباحثون في التاريخ العثماني وجود تنوع عرقي "... للطبقة الحاكمة للإمبراطورية ، فمن بين الاشخاص الـ 47• الذين تعاقبوا على منصب الصدر الأعظم بين عامي 857هـ / 1453م و 1032 هـ/ 1623م كان خمسة فقط من اصول تركية ، و من بين الاخرين نجد 11 ألبانيا و ستة يونانيين و شركسيا و أرمينيا و جورجيا و ايطاليا ، و10 ما يزال أصلهم غير معروف ." **2**

و من هنا يظهر لنا أن العثمانيين لم يعيرو اهتماما بمسألة التشبث بالعرق التركي في المناصب الحساسة في الدولة و لعل هذا ما جعل الدولة العثمانية أكثر استقرارا و تعميرا رغم ظهور بوادر الضعف منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر .

1_ هاملتون جب و هارولد باون : المرجع السابق ، ص 65 ، بتصرف .
_ **مونتران ، روبير : <u>تاريخ الدولة العثمانية</u> ، تر : بشير السباعي ، ج1، ط1 ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1993. ص 258 .**
• هم على التوالي : خليل باشا جندري ، محمود باشا (مرتين)، محمد باشا الرومي ، اسحاق باشا (مرتين)، محمود باشا ، كديك احمد باشا ، محمد باشا القرماني ، اسحاق باشا ، داود باشا ، احمد باشا هرسك زاده ، ابراهيم باشا جندرلي ، مسيح باشا ، على باشا الخادم ، احمد باشا هرسك زاده (5مرات)، دوقاكين اوغلو احمد باشا ، سنان باشا الخادم ، يونس باشا ، بيري محمد باشا ، فرنك ابراهيم باشا ، اياس محمد باشا ، لطفي باشا ، سليمان باشا الخادم ، رستم باشا (مرتين) قرة احمد باشا ، سميز على باشا ، محمد باشا صوقوللى ، سميز احمد باشا ، قوجه سنان باشا (5 مرات) ، سيواش باشا قانيجه لي(مرتين) ، اوزدمير اوغلى عثمان باشا ، مسيح باشا الخادم ، فرهاد باشا (مرتين) ، سيواش باشا(مرتين) ، لالا محمد باشا (9 ايام)، الداماد ابراهيم باشا (3مرات) ، جغال اوغلو يوسف سنان باشا ، حسن باشا الخادم ، محمد باشا الجراح ، يميشجي حسن باشا ، مالقوج علي باشا ، لالا محمد باشا (للمرة الثانية مدة سنتان) ، درويش محمد باشا ، قويوجي مراد باشا ، نصوح باشا ، قره محمد باشا (مرتان) ، كوزلجه على باشا ، اوخريلي حسين باشا ، دلاور باشا ، قره داود باشا ، مره حسين باشا (مرتان) ، لفكلي مصطفى باشا ، محمد باشا الخادم ، كمانكش قره علي باشا (اوت 1623الى غاية افريل 1624م) و به تختم قائمة الصدور لهده المرحلة . ينظر : دليل الارشيف العثماني |: فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في ارشيف رئاسة الوزراء التركية ، اعداد مجموعة من الباحثين الاتراك ، تر: صالح سعداوي ، تق : خالد أرن ، استانبول 2008م ، ص 570_571 .
2. نفس المرجع ، ص 161. بتصرف .

من خلال ما سبق نخلص إلى أن وزراء فترة القوة من عهد عثمان المؤسس إلى عهد سليمان القانوني ، كانوا
رجال دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، فلو تعرضنا الى سير من أصبحوا عبيدا وفق نظام الدفشرمة نجد أن من أوائل الوزراء العظام بعد نهاية أسرة جندري ، محمود باشا و محمد باشا القرماني و غيرهما كان لهم القدح المعلى في الإسهام في تطور و رفعة شأن الدولة العثمانية بما قاموا به من أعمال جليلة لصالح الدولة ٠ .

بعد أن بينا نشأة الوزارة في الدولة العثمانية و كيف تطورت ، و كيف أصبح الصدر الاعظم الشخصية الثانية في هرم السلطة العثمانية ، و أن تعيينه يتم عن طريق السلطان ، و أن انزواء السلاطين عن الشأن السياسي العام ، جعل التعيين في منصب الصدارة يتم عن طريق تأثير القوى المحيطة بالسلطان و حريم و حتى الخدم . نتعرف الآن على طريقة تعين الصدر الاعظم و عن صلاحياته و امتيازاته ، و عن آلية اتخاذه للقرار .

جرت العادة في كثير من المناسبات أنه حين يتولى السلطان العثماني عرش سلفه يكون من أولى مهامه عزل من يشاء من الموظفين و تعيين أو تثبيت من يشاء منهم ، فإذا أراد يـ عهد أن بالصدارة العظمى لأحدهم يعهد اليه بخاتم توقيعه ، و قد كان المؤرخون يشيرون الى ذلك بقولهم : قد حصل على شعار عاهل العالم (نائل مهر شهريار جهان أولمشري) كما كان يعلن عن عزله بأمره بإعادة الخاتم اليه ، فشارة التنصيب و العزل كانت هي الخاتم الهمايوني **1**.

كان وزراء العهد الاول يضعون الخاتم الهمايوني بأصابعهم ، و لكن وزراء العهد المتأخر كانوا يضعونه في جيوبهم في حافظة من القماش المذهب ، وفي بداية الدولة كان الخاتم الهمايوني يسلم الى الوزير في مسكنه عن طريق موظف في البلاط . و لكن منذ عهد السلطان أحمد الاول بدأ السلطان يسلمه له شخصيا ، فإذا ما اراد السلطان عزل وزيره كان يرسل اليه موظفا من البلاط لكي يسترجعه ، و حين يعزل الصدور العظام كانوا يرغمون على مغادرة العاصمة ٠٠ في الحال، و يتم نفيهم أو سجنهم أو حتى قتلهم اذا استوجبوا ذلك ، في اجراء احترازي تحسبا لثورة أنصارهم بالعاصمة ، خاصة اذا كان الصدر المعزول قويا و مدعوما من قبل المؤسسة العسكرية**2**

---

٠ سيأتي بسط الكلام عن أهم شخصيات الصدور العظام في إطار الأسر التي تداولت على هذا المنصب في الفصل الثالث .

1 . **J**.De Hammer : Op,Cit,Tom 9,P 297.

٠٠ يفهم مما ذكره هامر في تاريخه ، أن الصدور المغلوب عليهم حال عزلهم يوضعون تحت حراسة مشددة بالقرب من المطير الكبير للحدائق الهمايونية باسلامبول [المطير هو مبنى لتربية الطيور]، السجن الاعتيادي للوزراء المقالين . للمزيد ينظر:

2.J.De Hammer : Op.cit ,Tom9.P298

و هنا نطرح تساؤلا و هو: كيف يتم تنصيب الصدر الأعظم على رأس الصدارة ؟
ينقل لنا موراجه دوسون طريقة التنصيب هذه و ما يرافقها من بروتوكولات ، فيقول : في منتصف نهار اليوم الذي يلي حفل تنصيب السلطان الجديد، تصل الصدر الأعظم أول رسالة • من السلطان تسمى (خطي شريفي) ، و عند استلامه لها يكون في مجلسه كل أعضاء المجلس الاعلى عدا العلماء ، و عندما يصل حامل الرسالة يدخله رئيس التشريفات " ... فيدخل رافعا يده فوق رأسه و بها الرسالة السلطانية ، ضمن منديل حريري شفاف مختوم ، عندها يقف كل من بالمجلس و يتقدم الصدر الأعظم حتى منصف القاعة يتناول الرسالة ، و يقبلها و يضعها على جبينه ، ثم يفتحها و يعطيها للرئيس أفندي الذي يقرؤها بصوت عال ، و فيها تثبيت الصدر الأعظم في منصبه مع ذكر صلاحياته و طلب القيام بواجبه بمهارة و اخلاص ، و تتضمن عطف السلطان الدائم عليه ، يقوم بعدها الصدر باكرام رسول السلطان و إعطائه رده الذي يظهر فيه مقدرته و إخلاصه ، و فيه دعاؤه للسلطان **1**

و بعدها يجلس الصدر الأعظم على سدة عالية لتلقي تحيات الوزراء و القادة كل بدوره حسب اللائحة التي يحملها رئيس التشريفات ، و هو بروتوكول خاص بحفلة التنصيب العامة أو (عموم خلعت) **2** .

و بداية من مطلع القرن السابع عشر _ منذ عهد السلطان أحمد الاول _ حين بدأ تسليم الخاتم يتم في قصر السلطان ، يحدثنا دوسون أن استلام الخاتم السلطاني يتم بأبهة في اليوم التالي من تثبيته أو تنصيبه في مركزه أي بعد أن يتسلم " الخطي الشريف " فيذهب إلى السراي "... يرافقه شيخ الإسلام و الوزراء فيدخل هو و شيخ الإسلام غرفة العرش ليتسلم الخاتم من يد السلطان ، فيقبل الخاتم لدى استلامه باحترام ، و يتمنى لسيده العز و السعادة **3** .

• الكثير من نظام التشريفات و أمور البلاط متأثرة بكتاب سياست نامه لنظام الملك السلجوقي ، قارن ما عرضه دوسون من تعظيم للرسائل السلطانية ، مع ما جاء في الفصل الحادي عشر لسياست نامه و المعنون بـ " في تعظيم الاوامر السامية و المراسيم الصادرة عن البلاط " وقد جاء فيه : " الرسائل التي تصدر عن البلاط كثيرة و كلما كثرت فقدت حرمتها فاذا لم يكن ثمة أمر هام ينبغي ألا يصدر عن الديوان العالي أمر خطي البتة و إذا ما صدر شئ يجب أن تكون له حرمته إلى حد لا يجرؤ معه أحد على وضعه من يده قبل أن يطيع كل ما فيه من أوامر و يلبيها و اذا وجد من ينظر اليه بعين الاحتقار أو ينبذه ظهريا فينبغي أن يعاقب عقابا شديدا و لو كان من المقربين ، فالفرق بين الملك و غيره من المستقطعين و الناس هو تنفيذ أوامره و إجراء أحكامه " ، ينظر : نظام الملك ، حسين الطوسي (485 ه) : سياست نامه أو سير الملوك ، تح : يوسف حسين بكار ، ط 2 ، دار الثقافة ، قطر ، 1987م ، ص 108 .

1 _ مرادجه دوسون ، المصدر السابق ، ص 55.

2_ المصدر نفسه ، ص 54 ، بتصرف .

3_ نفسه ، ص 56.

يكون الخاتم السلطاني الذي يحمله الصدر الاعظم معلقا بسلسلة ذهبية ضمن كيس صغير ، و لا يستعمله إلا في المراسلات الموجهة للسلطان ، و بعد انتهاء مراسم تسلم الخاتم تقدم له فروة من جلد السُّمورٌ مغطاة بالحرير الأبيض ، و يقدم له جواد مجهز بأفخم عدة ، و يقدم مثل ذلك لشيخ الاسلام ، ثم يعود الصدر الى قصره و هو على يمين شيخ الاسلام ، و تعزف الموسيقى حتى يصل الى قصره **1**.

يحدث و أن يخلو منصب الصدر الأعظم لأسباب ، و في هذه الحالة يعين بدلا عنه الوزير الثاني في ترتيب تنازلي ، لكن بداية من مطلع القرن الثامن عشر و في عهد أحمد الثالث ، حدث تغير في هذا الترتيب وأصبح السلطان يعين في منصب الصدارة من هم أقل مرتبة و هم: حاكم احدى الايالات أو أحد كبار موظفي العاصمة : أمير البحر ، رئيس بيت المال ، الكيخيا بك • ، اغا الانكشارية ، السلاحدار اغا •• ، ونادرا ما يختارمن أقل مرتبة من هؤلاء**2** .

إلا اننا نجد مثالا نادرا في ذلك يورده لنا هامر في كتابه حيث يقول : بعد العار الذي سبقه الى العاصمة اثر هزيمته و انسحابه من البغدان _ شرق بلغاريا حاليا _ ، كان على الصدر الأعظم سنان باشا أن يستقيل ، و يعود الى منفاه ، و يعهد بختم الامبراطورية الى مدير السراي لالا محمد _ ابن أحد زعماء صاروخان _ في 16 ربيع الأول 1004/ 19 نوفمبر 1595م . عين مكانه شاويش ، هذا الرجل كان في شبابه كاتبا في مكة ، رفع في عهد مراد الثالث الى رتبة الدفتردار بتدخل من زوجته مرضعة محمد الثالث ، في اثنا عشرة سنة ترقى من مرتبة شاويش الى الصدارة العظمى ، غير أنه توفي ثلاثة أيام بعد تعيينه ، فاعتبر موته اشارة سماوية بضرورة ارجاع سنان باشا صاحب الثمانون عاما **3** .

1_ موراجه دوسون ، المصدر السابق ، ص 56.
• كيخيا : أو كتخدا و معناها صاحب البيت ، كلمة فارسية الاصل ، متعددة الاستخدام ، تستعمل على من يعمل نائبا أو قائما بالأعمال ، أعمال رجالات الدولة أو الوزراء . ينظر : صابان سهيل : المرجع السابق ، ص 188.
•• سلاحدار اغا : مدير موظفي الغرفة الخاصة للسلطان ، كان يحمل سيف السلطان على كتفه في المراسم الخاصة ،
و يمشي وراءه ، ينظر : المرجع نفسه ، ص 134 .
2_ مرادجه دوسون : المصدر السابق ، ص70 .
3 . J.de Hammer : Op . cit.Tom 7 ,P121 .

و هكذا لم يصل في التاريخ العثماني الى وقت هامر من ضمن مائتين صدرا أعظم الى هذه المرتبة من هو من ادنى رتبة ادارية من هذا الشاويش .

إن صلاحيات الصدر الاعظم كانت تتسع باطراد منذ زمن الفاتح حتى أصبح يجمع تحت سلطته شؤون السياسة الداخلية و الخارجية، ونجد الرحالة الفرنسي جيون دو تيفينو (Jean de Thévenot) في القرن السابع عشريقرر هذا الواقع و يصف الصدر الاعظم بأنه يقوم بجميع المهام ، و يتولى شؤون السفراء و شؤون الجيش و يحكم في الدعاوى القضائية ، يعدم المجرمين ، يتولى شؤون الشرطة ، أخيرا كل المصالح الامبراطورية بيده : يقوم مقام السلطان ، لا ينقصه إلا اسم السلطان ، و الوزير أعظم يكون أحيانا أقوى من السلطان1.

ويؤكد السفير الفرنسي لويس دي هاي • (louis deshayes) في مطلع القرن السابع عشر ما ذكره مواطنه الرحالة الفرنسي السابق الذكر قائلا : الوزير الرئيسي الاول في الحكومة هو الوزير الاكبر و يسمى الصدر الاعظم ، يحكم في كل الامبراطورية و لديه كل الصلاحيات ، باستثناء تلك المتعلقة بالانكشارية ، هو الوحيد الذي يتمتع بحرية التعامل مع السفراء و كل وزراء الدولة ، في النهاية كل المصالح المدنية و الجنائية تقع ضمن سلطته ووفق ارادته **2** .

ان صلاحيات الصدر الأعظم محددة بدقة كما وردت في متون " قوانين التشكيلات العثمانية"، كما اننا نجدها وردت متقاربة في المصادر و المراجع المهتمة بهذا الجانب ، لذلك يمكن ان نستوفيها كما يلي :

1. الايفاء بخدمات الدين و الدولة و السلطنة .
2. انفاذ أنواع عقوبات التعزير و السياسة (ادارة الدولة) كالحد و القصاص و الحبس و التغريب .

1_Jean Thévénot : **Relation d'un voyage fait au Levant** , Louis Billaine, Paris,1656.p 121.

• لويس دي هاي (louis deshayes) : بارون فرنسي و مستشار الملك لويس الثالث عشر ، ارسل الى الدانمارك ثم فارس ثم الى موسكو سنوات 1624_1626و1629 تباعا ، نشر له كتاب رحلة الى الشرق بتوجيه ملكي عام 1621 ، تضمن الكثير من الملاحظات حول الدولة العثمانية ، و ملاحظات حول القدس و غيرها من الاماكن التي زارها . ينظر :

Michaud : biographie universelle ancienne et moderne, ou histoire par ordre alphabetétique, de la vie privée et publique de tous les hommes qui se sont distingués par leurs écrits , leurs actions ,leurs talents , Tom11 , L.G.Michaud,imprimeur Du roi , Paris ,1814, P182 .

2_ Des Hayes de cournemin : **Voyage du Levant fait par le commandemant du Roy en l'année** 1621,par le Sr D.C ,Paris ,1624,P210_209 .

3.النظر في الدعاوى الخاصة متى لزم ، و اجراء الاحكام الشرعية و دفع المظالم .
4.تنظيم هيكل ادارة الدولة .
5.تعيين (أو عزل) الموظفين من الفئة العسكرية أو العلمية بلا استثناء .
6.البث في المسائل الشرعية و العرفية كافة و اجراؤها بالوكالة المطلقة عن السلطان ، فتحريره و قوله كالفرمان السلطاني أو ارادته .
يطلق على أوامر الصدر الأعظم بـ " بيورولدى " عموما (اشتقاقا من فعل بيور الذي يعني الأمر) **1**، غير انه لم تكن له أية سلطة مباشرة على هيئتين حكوميتين هامتين هما : نظام الخدمة في القصور السلطانية ، و وظائف أهل العلم **2**.
إن صلاحيات ثقيلة بهذا الشكل تجعل صاحبها ينؤو بحمل ثقيل للغاية ، لذلك تناسبت امتيازاته مع حجم صلاحياته ، فقد تضمن منصب الصدارة العظمى حسب هامرعشرة امتيازات هي :
1. حفظ الختم الامبراطوري .
2. يستدعي في حالات الضرورة أعضاء الديوان بعد الظهر لقصره الخاص المسمى الباب العالي• .
3.يرافقه دائما في الذهاب من قصره الى السراي أو العكس مشير الحكومة (المارشال) و الشاوشية .
4. يزوره كل اربعاء قضاة العسكر و الدفترداريون بعمائمهم الرسمية ليذهبوا الى الحكونة .
5. يتلقى كل اثنين في وسط الديوان تحية فرسان الامبراطورية .
6. يخرج كل جمعة الى المسجد في موكب رسمي يتبعه جملة من الموظفين الرسميين بزيهم الرسمي .
7. يزوره اسبوعيا اغا الانكشارية الذي يزور بقية الوزراء مرة في الشهر .
8.يتفقد المدينة مرفوقا بقاضي القسطنطينية و اغا الانكشارية •• والمحتسب .
9. يتلقى أسبوعيا تحيات رجال القانون و المقاطعات بزيهم الرسمي ، في حين أنه نادرا ما يزور هؤلاء بقية الوزراء و ان فعلوا فبزيهم العادي .
10.أخيرا يستقبل في العيدين التهاني الرسمية من الوزراء ، و الدفتردار و العلماء و قادة الجيش **3** .

1_ كوندوز أحمد اق و أوزتوك سعيد : المرجع السابق ،ص 619 .
2_ هاملتون جب و هارولد باون : الرجع السابق ،ص 161.
• الباب العالي : اسم حل محل اسم سابق هو "باب الباشا" (باشا قبوسي) و قد ظهر اواخر القرن الـ18م، كان المقر الرسمي الخاص الصدور العظام ، و المعروف ان الصدور العظام لم يكن لهم قبل ذلك مقر معين او مبنى اداري مخصوص ، فقد كان الجاري ان يجد الصدر الاعظم لنفسه مقرا قريبا من السراي او البلاط السلطاني كي يمارس فيه شؤون الادارة و الحكم . **ينظر : دليل الارشيف العثماني، المرجع السابق** ، ص 11.
•• كانت عمليات التفتيش تحتل مكانة هامة ، اذ يحرج على رأس حاشية كبيرة تضم في مقدمتها قاضي اسلامبول ، لتفقد أحوال الخلق و يستطلع أمورهم ، فيطوف الاسواق و محال البيع و الشراء و يراقب أرباب الصنائع و التجار و يضبط الأسعار ، و تجري في الحال معاقبة من يراه مذنبا منهم ، كل بحسب ذنبه ، و هذا العقاب الفوري السريع كان له أثر رادع عجيب على هذه الفئات.ينظر: بن حادة عبد الرحمان ، العثمانيون:المؤسسات و الاقتصاد و الثقافة ،مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2008/1429، ص 620.

3_ J.De Hammer :op ,cit,Tom3 ,P 309.

إن هذه الامتيازات الهامة لم تكن تخل من مخاطر على صاحبها ، يقول ألبرت ليبيير معلقا على ذلك : كان منصب الوزير الأعظم مغريا بكل تلك الامتيازات ، و لكنه كان خطرا عظيما حين لا يكون موضع رضا ، انه مائتان ممن تتولوا هذا المنصب خلال خمسمائة عام عشرون منهم أعدموا **1** .

انطلاقا من النصف الثاني من القرن السابع عشر حدث تحول مهم بالنسبة لمقر الصدارة العظمى ، حيث قبل عام 1654 م كان الصدور العظام يقومون بمهامهم في قصر السلطان ، لكن ابتداءا من هدا التاريخ أصبح مقرهم الرسمي قصر بالقرب من السراي يدعى(باب الـ باشا _ بـ اشا ق بوسي_) و منه اشتقت كلمة الباب العالي ، فقد أهدى محمد الرابع صدره الأعظم مسكنا رسميا في السنة المذكورة _ 1064/ 1654م_ ليصبح مسكنا و مقرا رسميا للصدور العظام ، بل ديوانا عاما تمارس فيه السلطة الفعلية ، و يقوم فيه كبار الموظفين بتصريف كل مهامهم ، ما عدا الشؤون المالية ، ومنه أصبح الباب العالي رمزا لانتقال الزعامة في العصور المتأخرة من السلاطين الى الصدور العظام **2**.
ان الصدارة العظمى دائرة موسعة و مؤسسة قائمة بذاتها تتكون من اقسام ثلاثة يأتي على رأس تلك الأقسام : الكيخيا أو الكتخده بك ، الرئيس أفندي و الجاوش باشي ، فالكيخيا بك : هو نائب الصدر الاعظم يتولى خاصة الشؤون الداخلية و العسكرية ، و يحمل رتبة باشا بأطواغ ثلاثة .
والرئيس أفندي (رئيس الكتاب) : يمثل وزير الخارجية و أمين سر الدولة و المهردار(اي حامل ختم السلطان) ، فهو يدون التلخيصات و التقارير التي يرسلها الصدر للسلطان
و كمهردار فهو رئيس دائرة الديوان السلطاني المسمى ديوان همايون قلمي ، الدي بدوره ينقسم الى ثلاثة مكاتب هي : مكتب البيكيليك(أملاك يعين ريعها لدفع معاشات الانكشارية المتقاعدين) و هو مستودع اوراق القوانين المدنية و العسكرية و المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية ، و عنه تصدر كل المراسيم و الفرمانات ماعدا ما يخص المالية ، ومكتب التحويل : و تحرر فيه براءات حكام الولايات و تقارير جماعة الملا أو قضاة مدن الدرجة الأولى
و تقارير الاقطاعات العسكرية ، و مكتب الرؤوس: و فيه ترسل تقارير رؤساء و **كتاب** كل الدوائر و رؤساء القابوجي باشي ، و اساتدة المدارس الحكومية و العلماء و المشرفون على الأوقاف و هده المكاتب الثلاثة تضم 150 موظفا .
هدا الى جانب ان لكل مكتب منها رئيس ، و في المكتب الأول ثلاثة كتاب رئيسيين : يدعى الاول القانونجي و ظيفته استخلاص القانون من كتاب القوانين العامة أو قانون نامه يوافق المسألة التي سأل عنها الرئيس افندي ، و الثاني يدعى قلمجي : يقوم بكتابة تقارير دائرته ، و الثالث هو المصحح ووظيفته تصحيح الأوراق المدونة 3.

1_ Albert Howe Lybyer : op.cit ;p167.

2_ موراجه دوسون: المصدر السابق ، ص 72 .
هاملتون جب و هارولد باون: المرجع السابق، ص 162 .
3_ موراجه دوسون ، المصدر السابق ، ص 73.

من خلال العرض السابق يتضح أن الصدارة العظمى مؤسسة خاضعة لهيكل تنظيمي محكم .

أما السؤال الذي يطرح الآن هو : كيف يتم اتخاذ القرار من طرف الصدر الأعظم ؟
إن موراجه دوسون تحدث بإسهاب عن هده الناحية و بدقة كذلك إذ يقول : يعقد الصدر الأعظم مجلس شورى لمباحثة الشؤون المهمة في الدولة كالحرب و السلم ، و يدعو إليه عادة الوزراء ورؤساء الإدارة و القضاة و أحيانا شيخ الإسلام ، ويكون عدد أعضاء هدا المجلس أربعون شخصا ، ثم يرسل مذكرة إلى السلطان فيها نتيجة الشورى ليقدم حكما فيها ، بداية يأخذ الصدر رأي شيخ الإسلام في القضية المعروضة ، و الأخير يعطي رأيا مبهما لكي لا يضايق حرية الرأي ، و البقية لا يبدون رأيهم خوفا من معاكسة رأي الصدر ، رغم إن الأخير يلح عليهم بإبداء آرائهم لمنفعة الدين و الدولة ، إلا أنهم يجيبونه بأنه أهل الدراية و أهل ثقة السلطان و انه يأمرهم فيطيعون ، إلا أن النقطة التي تبدو أكثر أهمية من غيرها هي تلك التي تتعلق فيما ادا كان العمل أو المشروع الذي يبحثون فيه صحيح شرعا ، إن هده النقطة وحدها هي التي تقلق في بعض الأحيان أعضاء المجلس ، و تقسمهم على بعضهم البعض وكثيرا ما حارب العلماء بهدا الخصوص رأي الصدر الأعظم أو المفتي **1**.
إن هده المجالس الهدف منها حسب دوسون هو شرعنة أعمال السلطان أو بالأحرى الصدر الأعظم أمام الشعب ، و دلك بإدخال شيخ الإسلام ليتجنب اللوم في حالة حصول عاقبة سيئة ، و في أحيان كثيرة يلجأ الصدر إلى ألا يصل مجلس شوراه الى حل ، حين يتعلق الأمر بما يمس مصلحة الدولة ، و ينقل الأمر إلى السلطان ليبث فيه و يجنب أعضاء شوراه الخطر،
و يثني في هده الحالة على السلطان بقوله : بما انه رئيس المسلمين الأعلى فهو هدف التوفيق الرباني و الإلهامات السماوية ، فانه خير من يفصل في القضية المطروحة **2** . ادن الصدر الأعظم دائم الرجوع إلى سلطانه لإضفاء الشرعية على أعماله .

تبقى ملاحظة هامة نختم بها هدا المبحث وهي تخص مآل الوزارة بعد العصر الذهبي للدولة العثمانية ، حيث إنها تأثرت بانعزال السلاطين عن مباشرة مهامهم و عجزت عد سد الفراغ الذي تركوه ، باستثناء داماد صوقولو محمد باشا و أسرة كوبرولو الدين انقدوا الدولة من الانهيار نهاية القرن السابع عشر .

يذكر أن عدد الصدور العظام في تاريخ الدولة العثمانية مند إحداث المنصب بلغ 234، كان عددهم ستة في القرن الرابع عشر، و 31 في القرن الخامس عشر ، و28 في القرن السادس عشر ، و بلغ الذروة في القرن السابع عشر ببلوغه 60 صدرا ، ليتراجع العدد في القرن الثامن عشر الى 57 ، ثم 47 في القرن التاسع عشر، و 32 في القرن العشرين ، ليكون مجموعهم مع القرن العشرين 261 صدرا• على اعتبارأن في الـ 243 من تولى المنصب أكثر من مرة **3**.

1. مراجه دوسون ، المصدر السابق ، ص 103-.104
2. المصدر نفسه ، بتصرف .
• للمزيد ينظر : دليل الارشيف العثماني، المرجع السابق ، الملحق 1 ، ص 569_577.
3_ بن حادة عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص 11 ، بتصرف .

يعد 36 صدرا أعظما تزوجوا بالسلطانات و حملوا لقب داماد (صهر) بصورة رسمية ، و منهم من تزوجوا بخانم –سلطان (حفيدات البادیشاه) ، لكن هؤلاء لا يطلق عليهم اسم داماد ، و اول صدر أعظم صهر جاء إلى السلطة عام 902 ه / 1497م ، و سقط آخرهم عن السلطة في 1338ه/ 1920م **1**.

كلما سبق من حديث كان حول الدور الداخلي للصدارة العظمى في تثبيت أركان الدولة ، فمادا عن دورها في رسم السياسة الخارجية للدولة ؟

لم يكن في الدولة العثمانية حتى تأسيس نظارة الخارجية في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي جهاز مباشر يقرر الدبلوماسية و يتولى ادارتها ، فكانت تتولاها عدة ادارات مختلفة يأتي الديوان الهمايوني في مقدمتها . و كان الديوان بمثابة الجهاز الاداري الذي يتولى كافة الاعمال التنفيذية خلال عهد الازدهار و هو الجهاز المخول باتخاذ القرار و التنفيذ في مجال السياسة الخارجية في اطار مبادئ معينة – كما سبق و ان ذكرنا_.

ان شؤون السياسة الخارجية كانت تدخل ضمن مسؤوليات الوزير الاعظم و الاعضاء الاخرين في الديوان الهمايوني كما كانت الشؤون الداخلية من اختصاصاته ايضا ، و كان هناك نوع من تقسيم الاعمال بين اعضاء الديوان كل حسب تخصصه ، لكن فيما يتعلق بالجانب الديني من هده المسائل كان لابد من استشارة قاضی العسكر ، بينما يستشار الدفتردارون في الجانب المالي ، و تجدر الاشارة الى ان المشرفين على مناطق التخوم _ البكلربكية _ كانت لهم صلاحيات يستخدمونها في التفاوض حول بعض العلاقات الدولية مثل منحهم صلاحيات التفاوض المباشر مع مفوضي الدول المجاورة حول الخلافات على الحدود .

انه لافت للأنظار في الدبلوماسية العثمانية انها ارتبطت بشكل اساسي بظهور الامتيازات الاجنبية مند النصف الاول من القرن السادس عشر .
وقد اتضحت في الدولة العثمانية معالم الدولة العالمية مند أواخر القرن الخامس عشر ، و بدأت تظهر اثار تلك الهوية في الميادين المختلفة ، و تقدمت الاتصالات الدائمة و الوطيدة مع كافة الدول في الشرق و الغرب ، فكانت تتلقى رسائل التهاني و التعازي مع كل هده الدول في مناسبات لبس التاج و اعتلاء العرش و الافراح و الوفيات ، و تتبادل معها الهدايا ، و ادا تحقق نصر ، أرسلت اليها كتب البشائر (فتحنامه) **2**.

ان كون الدولة العثمانية غدت دولة عالمية ، يجعلها دلك تدرك ضرورة السيطرة على الاحداث المحيطة بها و التركيز على هدا الامر يعد مبدأ من مبادئها الدبلوماسي ، خاصة وا ن من مظاهر تلك العالمية ' سياسة التسامح مع النصارى و اليهود ، ثم استقبال اليهود الاسبان الفارين من المذابح و المظالم على ايام السلطان بايزيد الثاني ، و السيطرة على البحر الاحمر

1_أوزتونا ، يلماز: المرجع السابق ،ص11 .
2 _اكمل الدين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ج 1 ،ص 222 .

أوائل القرن الخامس عشر و حماية الحرمين الشريفين من اعتداءات البرتغاليين ، و قيام السلطان سليمان القانوني بمساعدة الملك فرانسوا الاول ضد شارلكان ، و غير دلك من السياسات التي يعقب بعضها بعضا ..'**1**.

انه في الديوان الهمايوني أوسع الاجهزة صلاحية في الامبراطورية ، كانت شؤون السياسة الخارجية ، تأخذ الأولوية في جدول الاعمال ، كما يعرف أنه كان يوجد نوع من تقسيم العمل بين اعضاء الديوان ، كل حسب تخصصه . و بناءا على دلك كانت المسائل الداخلية و الخارجية تدخل ضمن مسؤوليات الوزير الاعظم و الاعضاء الاخرين من حيث الاساس **2**. سجل بعض الدبلوماسيين الغربيين و حتى الرحالة ملاحظاتهم عن نظرة العثمانيين للمسائل الخارجية و اساليبهم في التفاوض ، و من دلك ما نقله احد الدبلوماسيين القادمين الى استانبول (أوجر بوسك Auger Busbecq) في احدى المهام الدبلوماسية في عهد السلطان سليمان القانوني في كتابه قائلا ' ان الدبلوماسيين الاتراك كانوا على حظ وافر من الذكاء و الاحاطة ، و انه يجب على السفراء الاجانب و هم يتفاوضون معهم ، أن يكونوا على قدر كبير من اليقظة ..' بل ان هدا الدبلوماسي نفسه عندما دهب للتفاوض مع الوزير الأعظم "سميز على باشا " فضل ان يكون بمعدة خاوية حتى يضمن صفاء دهنه و يقظته ، و انه كان شديد الحيطة ..3 . و هدا " انطوان غلاند Antoine Galland في كتابه اواخر القرن السابع عشر يقول " .. و أنهم يتجنبون بحذر الدخول في المفاوضات التي تعرضهم للمواقف الحرجة..و انه من الصعب التفكير في توقيع معاهدة مع الاتراك لتجبرهم على ترك أرض أو أن تجلب لهم ضررا وأن الحرب عندهم أهون كثيرا من عقد الصلح ، و أنهم عندما يجلسون على مائدة المفاوضات يستغرقون في المناقشات و يضعون اما الطرف الاخر كافة العراقيل ... و أنهم يطيلون المفاوضات حتى يتراخى الطرف الاخر و يصاب بالسأم ، و أنهم يشعرونك دائما بأنهم مستعدون للحرب في كل اوان ... و لهدا السبب كان المفاوضون المسيحيون يتعرضون لمواقف لا يحسدون عليها امام الاتراك " 4 .

هدا ما نقله بعض الاجانب عن ملاحظاتهم حول القدرات الدبلوماسية لدى الأتراك و التي يظهر فيها قوة الدولة العثمانية و صلابتها فيما يتعلق بمصالحها الخارجية خلال القرن السادس عشر و بداية القرن السابع عشر رغم ظهور بوادر التراجع والضعف نهاية القرن الأخير.

1_ المصدر السابق ، ص 222 .
2_ نفسه ، ص 223 .
3_ نفسه ، ص 233 .
4_ نفسه ، ص 234 .

2_ علاقة الصدارة العظمى بالنظام الإداري العثماني :

بما أنّ الوضع القانوني للصدارة العظمى تحدّد على أساس أنها الوكيل المطلق للسلطان، فإنّها بذلك تهيمن على شبكة علاقات معقّدة ومتشعّبة تشمل كل الجهاز الإداري العثماني، وسنختبر هنا علاقتها بأربع جهات هي الأهم من بين كل تلك الشبكة من العلاقات؛ علاقتها بالسلطان، علاقتها بأعضاء الديوان، علاقتها بشيخ الإسلام، علاقتها بالجيش الانكشاري.

فيما يخص علاقة الصدر الأعظم بالسلطان نميّز بين مرحلتين: مرحلة قوة السلاطين ومرحلة ضعفهم؛ ففي عصر السلاطين العشر الأوائل و هي مرحلة قوّة السلاطين كان الصدر الأعظم غالبا بمثابة وزير تنفيذ، ينفّذ الإرادة السلطانية وظلّ ذلك إلى أواخر عهد سليمان القانوني ؛ يقول لايبيير "... كان كبير الوزراء قبل عهد سليمان القانوني عبارة عن كبير مستشاري السلطان لكن في عهد القانوني أصبح المنصب أكثر أهمية و قوة و سلطة ، وأوسع صلاحيات من ذي قبل ، و هدا التطور في مكانة الوزير العظم ، كان استجابة لرغبة سليمان في التخفف من الأعباء المتزايدة للإمبراطورية " 1.

بداية من عهد سليم الثاني أوّل السلاطين الضعاف أصبح الصدر الأعظم صاحب السلطة العليا في الدولة العثمانية ، و تخفف السلطان تقريبا من كل الصلاحيات ، بمعنى أن علاقة الصدر الأعظم بالسلطان انحصرت في الجانب التشريفي البروتوكولي ، و هده العلاقة مثلت خطرا على الصدر الأعظم و على الدولة : لأن السلطان المنعزل في قصره لا يعرف من كفاءات دولته إلا النزر اليسير ، فإن المقربين من السلطان هم الدين يوجهونه في تعيين الصدر الأعظم ومن ثم فإن مصير الدولة معلق بالدسائس و الأهواء و الصدف ، و الدر الجديد لا يأمن على نفسه حينها من القتل أو النفي جراء تلك الدسائس 2.

1_ Albert Howe Lybyer: Op.cit, P164

2_ موراجه دوسون : نظام الحكم و الإدارة في الدولة العثمانية في عهد مورادجه دوسون ، تر : فيصل شيخ الأرض ، رسالة قدمت إلى دائرة التاريخ ، جامعة بيروت الأمريكية ، لنيل شهادة أستاذ في العلوم "،الجامعة الأمريكية ، بيروت ، 1942، ص 70، بتصرف .

مقصود الباحث بأنه في عهد ضعف السلاطين انحصرت علاقة الصدارة العظمى بهم في جانبها التشريفي البروتوكولي من حيث كيفية تعيين وعزل الصدر الأعظم، كيفية تواصله مع السلطان : أما عن كيفية تعيينه فانه: في منتصف اليوم الذي يلي حفل تنصيب السلطان الجديد تصل الصدر الأعظم أول رسالة من السلطان تسمى (خطي شريفي) ، و عند استلامه لها يكون في مجله كل أعضاء المجلس الأعلى عدا العلماء ، و عندما يصل حامل الرسالة يدخله رئيس التشريفات ..فيدخل رافعا يده فوق رأسه و بها الرسالة السلطانية ضم منديل حريري شفاف مختوم ، عندها يقف كل من بالمجلس ويتقدم الصدر الأعظم حتى منتصف القاعة يتناول الرسالة و يقبلها و يضعها على جبينه ، ثم يفضها و يعطيها للرئيس أفندي الذي يقرؤها بصوت عال ، و فيها تثبيت الصدر الأعظم في منصبه مع ذكر صلاحياته و طلب القيام بواجباته بمهارة و إخلاص و تتضمن عطف السلطان الدائم عليه ، ثم يقوم الصدر بعدها بإكرام رسول السلطان و إعطائه رده الذي يظهر فيه مقدرته و إخلاصه ، و فيه دعاؤه للسلطان **1**. وبعدها يجلس الصدر الأعظم على سُدَّةٍ عالية لتلقّى تحيات الوزراء و القواد كل بدوره حسب اللائحة التي يحملها رئيس التشريفات ، و هدا ما يسمى بحفلة التنصيب العامة (عموم خلعت) 2.

وبداية من مطلع القرن السابع عشر في عهد السلطان احمد الأول حين بدأ تسليم الخاتم يتم في قصر السلطان يتم استلام الخاتم السلطاني بأبهة في اليوم التالي م تثبيته أو تنصيبه في مركزه أي بعد أن يتسلم 'الخطي الشريف' فيذهب إلى السراي ..." يرافقه شيخ الإسلام والوزراء فيدخل هو وشيخ الإسلام غرفة العرش ليتسلّم الخاتم من يد السلطان ، فيقبل الخاتم لدى استلامه باحترام و يتمنى لسيده العز و السعادة 3.

أما إذا ما أراد السلطان عزل الصدر الأعظم كان يرسل إليه موظفا من البلاط لكي يسترجع الخاتم الهمايوني و حين يعزل الصدور العظام ينفون خارج العاصمة في الحال 4.

و لأن الصدر الأعظم يعقد ديوانا نيابة عن السلطان فانه يدون التلخيصات و التقارير الصادرة عن الديوان و يرسلها إلى السلطان للمصادقة ،لاسيما إذا كان الأمر متعلقا بالأمور العظام كالحرب و معاهدات السلم 5.
انه بالرغم من أن الصدر الأعظم يمكنه إصدار' بيورلدي' (أحكام أو أوامر) باسم السلطان 6 إلا انه لا يغامر في الأمور الجليلة بتحمّل مسؤولية اتخاذ القرار لوحده لأنه في حالة الخطأ سيكلّفه حياته ، و ذلك يعني أنّه رغم ضعف السلاطين إلاّ أنّ الصدور العظام لا يتجاوزنهم لأنّهم من جهة مصدر الشرعية، ومن جهة أخرى يعتبر الصدور العظام عبيدا للسلاطين .

_1 المصدر السابق ، ص55.
_2 نفسه، ص54، بتصرف.
_3 نفسه، ص55- 56،بتصرف
_4 نفسه ، ص161. بتصرف.
_5 نفسه ، بتصرف.
_6 أوغلي،خليل ساحلي: المرجع السابق، ص 533، 537، بتصرف

حين يرضى السلطان عن صدره الأعظم قد يقرّبه منه بتزويجه بابنته أو شقيقته؛ كما زوّج السلطان سليمان القانوني صدره الأعظم إبراهيم باشا• شقيقته ليصبح "دامادا" أي صهر السلطان ، وقد يغدق عليه بالعطايا كما أهدى السلطان محمد الرابع صدره الأعظم قصرا رسميا سنة 1654م ليصبح مسكنا ومقرا رسميا للصدور العظام 1.
وحين يسخط السلطان عن صدره الأعظم قد لا يكتفي بعزله بل يرسله إلى دار الآخرة إعداما؛ كما أعدم السلطان أحمد الأوّل صدره الأعظم درويش محمد باشا••

كانت عادة الصدر الأعظم أن يقبل يد " البادشاه " السلطان حتى عام 1574م ، و بدأ بعد هدا التاريخ بتقبيل ردائه فقط ، و بعد دلك و في عهد التنظيمات ترك تقبيل الرداء و حلت مكانه التحية باليد اعتبارا من الأرض ، و هده التحية من الأرض لم تكن خاصة بالسلطان و السلالة ... الى جانب دلك ، كان الصدر الأعظم حتى منتصف القرن الـ 17م ، يحادث السلطان بجلوسه على كرسي يوضع أمامه ، و قد ألغيت عادة الجلوس بهده الطريقة بعد هدا التاريخ ، و أصبح الحديث يدار و هم وقوف و السلطان جالس على عرشه . أما في عصر التنظيمات المتأخر فقد أصبح الصدر الاعظم يحادث السلطان و هو جالس معه على أريكتين متقابلتين2.

• ابراهيم باشا : ابن مسيحي يوناني ، ولد سنة 1494م، اختطفه قراصنة أتراك في صغره ، و يبدو أنه بيع بداية لأرملة في مغنيسيا ، أحسنت تربيته و تأديبه و تعليمه ، و خاصة العزف على الكمان ، ثم بيع لولي العهد سليمان القانوني الذي أعجب به وصار يؤاكله و يلازمه كشقيقه ، و ثمة رواية تدكر انه سيق الى القسطنطينية وفق نظام الدفشرمة ، و حظي به سليمان، وقد اعتنق الإسلام ، غير انه لم ينس أصوله ، فقد زاره والده سنة 1527م بالقسطنطينية ، بمجئ سليمان إلى السلطة سنة 1520، ترقى ابراهيم سريعا من رئيس البزاة [مسؤول عن طيورالبازالتي تستخدم في صيدالسلطان] إلى خاص أوده باشي الى بكلرباي الروملي ، ثم وزيرا فصدرا أعظما سنة 1522م ، و سردارا أي القائد العام للجيش الامبراطوري . تلقى تعليما ممتازا فكان يتقن الفارسية إضافة إلى التركية و اليونانية و الايطالية ، له دراية واسعة في التاريخ و الجغرافيا و الموسيقى ، زوجه السلطان القانوني شقيقته ، و أصبحت له صلاحيات هائلة ، و قام بأعمال جليلة رفعت من شأن الدولة ، و في ظروف و أسباب مختلفة أمر سليمان بقتل رجله المفضل سنة 1536م . ينظر :

Jenkins, Hester Donaldson : **Ibrahim Pasha, grand vizir of Suleiman the Magnificent**,P.S.King Et Son,London,1911,P19,42.

1_ هاملتون جب وهارولد باون: المرجع السابق،ص162،بتصرف.

•• درويش باشا: صدر أعظم عثماني، توفي سنة 1606، من أصل بوسني، خدم في صنف البستانجية، ثم أصبح كاتخدا، ثم من خلال السلطانة الوالدة أصبح بستانجي باشي سنة 1604، وعندما سافر السلطان أحمد الأول إلى بورصة سنة 1605، تولى درويش مهام العاصمة، ثم عيّن قبودان باشا برتبة وزير سنة 1606، ليصبح في جوان 1606 صدرا أعظم [خلفا للصدر الأعظم لالا محمد باشا، وحسب تأكيدات شيخ الإسلام صنع الله أفندي فإن درويش باشا دسّ له السم عن طريق طبيب برتغالي أشرف على علاجه في مرض موته. ينظر: J.De Hammer: Op.cit ,Tom8, P99] غير أنّ ارتقاءه السريع ألّب عليه خصومه الذين أغروا به السلطان أحمد الأول، فأعدم في دسمبر 1606. يصفه المؤرخون كرجل قاس وظالم وغير كفء. ينظر:

V. J. PARRY: **DERWiSH PASHA**, The Encyclopaedia of Islam. Op.cit, Tome 2, p208.

2_ أوزتونا يلماز ، المرجع السابق ، ج3 ، 334_335.

إلى جانب دلك كان' السلطان كان يخلع على الصدر الأعظم شرف السماح لأعضاء من رجال الخدمة في قصوره بأن يقوموا على خدمته مرة في الأسبوع '1 .

عند خروج الصدر الأعظم للحرب على رأس الجيش بصفته ' السردار الأكرم' أي القائد العام للجيش ، تزداد صلاحياته و مسؤولياته باعتباره عند عودته من الحرب يكون مسئولا أمام السلطان عن كافة الأمور التي قام بها و التي يكون قد دونها على أوراق حبها معه أعدت من قبل و عليها طغراء السلطان (مثل إصدار القرارات و الأحكام النهائية في كافة الأمور التي يراها ، مكافأة الخيرين ، معاقبة المقصرين و غير دلك ..) 2، لدلك نلحظ أن المنصب يحمل صلاحيات مطلقة في نفس الوقت يعد هدا المنصب خطيرا كونه يمكن أن يعرض صاحبه للهلاك من طرف السلطان في حالة عدم سير الأمور كما يجب .

جاء في كتاب استانبول و حضارة الخلافة الإسلامية لمؤلفه برنارد لويس ذكر نموذج هام للغية في منصب الصدارة العظمى في عصر سليمان القانوني خلال القرن السادس عشر و هو شخصية ' لطفي باشا' و تكمن أهميته من حيث إنه كتب كتابات عديدة منها ما يخص ما يجب ان يتحلى به من صفات كل من يتصدر منصب رئيس الوزراء و علاقته بالسلطان وما يجب ان يتحلى به من مسؤولية و أمانة و أن ينصح للسلطان و الرعية في أطر معينة كل دلك حفاظا على استمرار هيبة الدولة العلية وأكثر من دلك انه حذر من الطرق الملتوية لنيل الحقوق و خاصة موضوع الرشوة و تقديم المال لنيل مرتبة معينة في الدولة ؛ يقول برنارد لويس".. وكانت احدى الشخصيات المميزة التي شغلت هده الوظيفة في القرن السادس عشر الميلادي ، لطفي باشا ، السياسي ، الاداري ، المؤرخ الدي خدم في منصب كبير الوزراء للسلطان ليمان القانوني . و كان له بالإضافة الى منصبه الرفيع في الدولة ميزة خاصة ذات اعتبار ، تتمثل في كونه صهر السلطان (زوج أخته أو داماد) . و كان من أصل الباني غير معروف ، تم تجنيده عن طريق نظام 'ديوشرمه' و تخرج من مدرة القصر الى خدمة القصر .
ترقى• تدريجيا حتى عين والي سنجاق 'قسطموني' في آسيا الصغرى ، وفي إطار الخدمة الإقليمية إلى منصب الوالي العام لقرمان ..اشترك في عدة حملات عسكرية رئيسية في جيش سليم الأول في الشرق، و في جيش سليمان بأوروبا ؛ تم تعيينه وزيرا للقبة عام 1534م ، و الوزير الأعظم في 1539م ، و ظل في منصبه هدا حتى عام 1541م عندما أقيل منه فجأة

1_جب و باوون ، المصدر السابق ، ص 161 .
2_اكمل الين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ج1، ص 180و181، بتصرف .
• عمل داخل القصر بعدة وظائف على التوالي : جوقة دار أي حامل الملابس ، كانوا أربعين موظفا عليهم رئيس ، هم مسئولون عن ملابس السلطان ، وكانوا يتنكرون ليلا في العاصمة اثناء تجوالهم بغرض التجسس على العابثين و المخلين بالنظام العام و الاوامر الدينية .
متفرقة: كبار الضباط من اولئك المماليك الدين تخرجوا في مدارس القصر بعد اتخاذ نظام الديوشيرمة ، لم تكن لهم وظائف خاصة ، وكانوا بمعية السلطان ادا خرج للتفتيش في العاصمة و يسيروا أمامه ، كما كانوا يرافقونه في السفر .
رئيس الذائقين : (جاشنگير باشي) موظف مسؤول عن طعام السلطان، يذوقه بنفسه قبل تقديمه الى السلطان، و كان من رجال الحاشية .

بسبب محادثه زوجته ' أخت السلطان' بفظاظة . و أحيل من دلك الحين إلى المعاش ، و استقر في ضيعته قرب 'ديميتوقة' •حيث كرس بقية حياته لبحث و كتابة التاريخ **1**.
كتب لطفي باشا عددا من المؤلفات منها : تاريخ الإمبراطورية العثمانية إلى أيامه . و كتاب صغير آخر بعنوان ' آصف نامه' أي كتاب آصف ، على اسم شخصية العهد القديم (التوراة) الدي كان حسب الرواية الإسلامية •• وزيرا للملك سليمان عليه السلام ، و مثالا للوزير العاقل الوفي ، و حينما أصبح لطفي باشا كبير الوزراء ، و جد حسب قوله شؤون الديوان السلطاني في فوضى و عدم تنظيم ، فبدل جهده لإصلاحها خلال السنوات السبع التي قضاها في الوزارة •••، و انعزل بعد دلك ليعيش حياة العلم و التأمل **2**.

يضيف لويس برنارد مواصلا الحديث عما جاء في كتاب 'اصف امة' للوزير الأعظم لطفي باشا فيما يتعلق بالعلاقة التي يجب أن يمتثل لها من يتولي هدا المنصب نحو السلطان حيث يقول " .. من المهم قبل كل شيء أن لا تكون للوزير الأعظم أهداف و غايات شخصية،
و يجب أن يكون كل ما يفعله لله ، و في الله ، و لوجه الله ، لأنه ليس فوق هدا (أي رضا الله) منصب يطمح إليه ، كما ينبغي له أن يصدق السلطان _ و هنا الشاهد _ دون خوف أو تستر ...
و إن الأسرار التي يشترك فيها الوزير الأعظم مع السلطان، يجب أن تحفظ ليس من الرجال من الخارج فحسب بل من الوزراء الآخرين أيضا ... و ينبغي للوزير الأعظم أن يخاطب السلطان دون تردد فيما يجب أن يتخده من قرارات في شؤون كل من الدين و الدولة ، و لا ينبغي أن يمنعه من دلك خوف العزل من منصبه ••••و من الأفضل أن يعزل و يحترم بين الناس و لا يخون واجب المنصب .
و يضيف لويس برنارد في هدا المقام عن لطفي باشا فيما يتعلق باستقرار أمور المجتمع و تعلقها بهيبة السلطان و استقرار ملكه فيقول " .. و يجب عل الوزير أن يقوم بتحديد مطالب الدولة على الشعب ، و يحرص على وقاية السلطان من الطمع في المال و من النتائج السيئة التي يقود إليها مثل هدا الطمع ... و يجب أن تحترم ملكية الشعب لأن ضم ملكية الشعب، كما ينبغي أن يكون الوزير الأعظم في شخصه تقيا ، سهل المنال ، و أمينا للغاية **3**.

•مدينة في روملي قرب أدرنة ، تقع في الجمهورية التركية في دلك الجزء الغربي منها ، ينظر:
لويس برنارد : استانبول و حضارة الخلافة الإسلامية ، تر : سيد رضوان علي ، الدار السعودية للنشر و التوزيع ، ط2 ، 1982م، ص 118.
1_ نفسه ، ص 117 /.118.
••لم يذكر برنارد لويس مصدر هده الرواية فضلا عن توثيقها ، فالأمر يحتاج إلى نظر !
••• عين في 1534م وعزل في 1541م .
2_ نفسه ، ص 119.
•••• يلاحظ في هذه العبارات قوة هذا الوزير و إخلاصه للدولة و تجرده حفاظا على أمانة المنصب و هي صفات تبين طبيعة الأشخاص الذين كانوا يتولون في هذه الفترة مسؤوليات الدولة الحساسة هو من سر قوتها و التي تحسب للسلطان سليمان القانوني في حسن إدارة أمور الدولة .
3_ نفسه ، ص 120.

و من حرص الوزير الأعظم لطفي باشا على استقرار الأوضاع الداخلية للدولة العلية اهتمامه الشديد بأحوال الرعية في معاشها حيث يقول " إن مراقبة الأسعار من مسؤولية مسئولية عامة خطيرة ، و ينبغي للوزير الأعظم أن يعنى بها عناية خاصة ، فليس من الصحيح أن يكون واحد من الموظفين الكبار تاجر للرز ، وآخر صاحب مخزن للأدوية ، و أن تحديد الأسعار فيه مصلحة لفقراء " **1**.

ويدكر لويس برنارد أن من واجبات الوزير الأعظم المراقبة الدقيقة فيما يخص التعيينات و الترقيات في وظائف الحكومة ، و التي يجب أن تكون على أساس الاستحقاق فقط ، كما ينبغي أن يصون النظام ، و يحترم قانون الأسبقية و الأقدمية ، كما ينبغي له ألا يخضع للتأثير و الضغط من الخارج ، بل يجب أن يتبع ما يراه صحيحا ، و لو أن المسؤولية الأخيرة بدون شك تقع على السلطان ، و يجب تذكيره بهده الحقيقة من حين لأخر، فينقل كلام لطفي باشا في هدا الصدد حيث يقول : 'و ينبغي للوزير الأعظم في مخاطبته للسلطان ، حامي العالم أن يقول مكررا : سلطاني إنني قد برئت من الذمة ، فأنتم تجيبون بعد دلك في يوم الحساب ' 2.

هكذا ينقل لنا لويس برنارد نموذجا عن تصور لطفي باشا لما يجب أن تكون عليه الصدارة العظمى من القيام بالهام المنوطة بها على أكمل وجه خدمة لواجبات الدين عن طريق حفظ هيبة الدولة و المجتمع بإتباع نظام الاستحقاق في الوظائف و التعيينات و أن عدم الالتزام بهذه الأنظمة يؤدي إلى تراجع الدولة و انهيارها تدريجيا .

1_لويس برنارد ، المرجع السابق ، ص 121.
2_ نفسه ، ص 121.

علاقة الصدر الاعظم بالديوان الهمايوني :

أما فيما يخص علاقة الصدر الأعظم بالديوان الهمايوني ٠٠٠- سبق أن ذكرت انه مجلس ينعقد برئاسة السلطان أو وكيله المطلق للنّظر في أمور الدولة السياسيّة والإداريّة والعسكريّة والعرفيّة والشّرعيّة والعدليّة والماليّة، والنّظر في الشكاوى والقضايا،و أعضاؤه هم : قاضيا العسكر (الروم إيلي والأناضول)، الدفتردار او وزير المالية ، النيشانجي بمثابة حافظ الأختام السلطانية ، بالإضافة إلى قائد الأسطول مادام حاضرا في العاصمة ، آغا الإنكشارية أمير أمراء الروم إيلي، مادام حاضرا في العاصمة، يُستَدعَى شيخ الإسلام أحيانا إذا كان ثمّة أمر يقتضي وجوده باعتباره ليس عضوا بالديوان، وقد يشترك في الديوان غير هؤلاء إذا اقتضى الأمر ذلك ، هذا فضلا عن الصدر الأعظم 1.

فيما يخص أوقات انعقاد الديوان : فإلى عهد محمد الفاتح كان الديوان ينعقد يوميا من بعد صلاة الفجر إلى الظهر ثم حدّدت له فيما بعد أيام مخصوصة في الأسبوع، كانت منذ أواسط القرن السادس عشر أربعة أيام (السبت الأحد الاثنين الثلاثاء)، ثم تناقصت إلى يومين توافقا مع نقص صلاحياته بدءا من القرن السابع عشر2.

إن أهم ما يميز علاقة الصدر الأعظم بالديوان الهمايوني - كونه أعلى سلطة بالبلاد يقرر في القضايا المصيرية – ما يأتي :
يعقد الصدر الأعظم ديوانا لمباحثة الشؤون المهمة في الدولة كالحرب و السلم ، ويدعو إليه عادة الوزراء ورؤساء الإدارة والقضاة وأحيانا شيخ الاسلام ، ثم يرسل مدكرة الى السلطان فيها نتيجة الشورى ليعطي حكما فيها ؛ بداية يأخذ الصدر الأعظم رأي شيخ الإسلام في القضية المعروضة ، و الاخير يعطي رأيا مبهما لكي لا يضايق حرية الرأي ، و البقية لا يبدون رأيهم خوفا من معاكسة رأي الصدر ، رغم ان الاخير يلح عليهم بإبداء آرائهم لمنفعة الدين و الدولة ، الا أنهم يجيبونه بأنه أهل الدراية و أهل لثقة السلطان و أنهم يطيعونه فيما يأمرهم ، الا ان النقطة التي تبدو اكثر اهمية من غيرها هي تلك التي تتعلق فيما ادا كان العمل او المشروع الدي يبحثون فيه صحيحا شرعا . ان هده النقطة وحدها هي التي تقلق في بعض الاحيان اعضاء المجلس و تقسمهم على بعضهم البعض ، و كثيرا ما حارب العلماء بهدا الخصوص رأي الصدر الأعظم أو المفتي 3.

٠٠٠ همايون: كلمة تعظيم خاصة لسلاطين الدولة العثمانية ، ف " هما " بالفارسية و " آما " بالتركية تعني طائر أسطوري ذا حظ و قدرة ، اتخذه السلاطين الأوغوز الأتراك رمزا لهم . ومنه انقلت للعثمانيين و قد استعمل مضافا لمتعلقات السلاطين فيقال : الذات الهمايوني، الطغراء الهمايوني ، الجيش الهمايوني. ينظر: صابان،سهيل: المرجع السابق،ص226.
1_ كوندوز أحمد آق و أوزتورك سعيد: المرجع السابق، ص612. بتصرف.
2_ المرجع نفسه، ص 614. بتصرف
3_ مرادجه دوسون:المصدر نفسه،ص103 – 104،بتصرف.

وكانت هده العلاقة تتميز بطابع خاص ، إذ يقف الصدر الأعظم على قدميه عند استقباله المسئولين من رتبة ' سنجق بك ' (لواء) فما فوق ، و عند توديعه إياهم ، كان يقوم مرة أخرى على قدميه ، لكنه لا يتحرك من مكانه و لا يتقدم . و كانت نفس المراسيم تطبق لحاملي رتبة ' بكلربك' (فريق أول) ، أما بالنسبة لحاملي رتبة مارشال (المشير) كالوزير و القاضي العسكري ، فكان يتقدم لاستقباله حتى منتصف الصالة ، و كان يتكلم و هو جالس مع الدين رتبهم أدنى من سنجق بك (لواء) – عقيد فأدنى- و لا يقف على قدميه أبدا . كما لا يسمح دوي تلك الرتب بالجلوس ... وباستثناء الوزراء و القضاة العسكريين ومنتسبي السلالة ، فقد كان الكل يقبل يد الصدر الأعظم بينما دووا الرتب الصغيرة كانوا يقبلون ردائه فقط . و يستثنى من دلك كله الوزراء و القضاة العسكريون المسنون جدا ، فهؤلاء لا يقبلون يد الصدر الاعظم و كانوا يعانقونه فقط 1 .

و أعظم ما كان يشغل الصدور العظام شؤون التعيين التي يجري على نطاق الدولة ، فقد كانت الوظائف و المناصب محددة بمدد معينة ، وبالنسبة لعملية التفتيش فقد كانت تحتل مكانة هامة بين وظائفه ، إذ يخرج على رأس حاشية كبيرة تضم في مقدمتها قاضي استانبول ليتفقد أحوال الخلق و يستطلع أمورهم ... و من دلك تفتيش الصدر الأعظم للترسانة البحرية ، فادا كانت العلاقة بينه و بين القبطان باشا تسير سيرا حسنا مرت هده العملية التفتيشية بصورتها الطبيعية ، أما إذا كانت العلاقة بينهما على غير ما يرام فقد يؤدي دلك إلى ظهور بعض المشاكل بينهما 2 .

كما كان من أهم وظائف الوزراء في الديوان و هم يجلسون على يمين الصدر الأعظم بترتيب أقدمية كل منهم ، أن يساعدوه بالرأي و المشورة ، فادا كثرت الأعمال و ثقلت الأعباء سمح لهم الصدر الأعظم بالمساعدة في دعاوى التيمار على وجه الخصوص ، و أدن لهم بمساعدة النيشانجي و في وضع طغراء السلطان على الأحكام و القرارات الصادرة عن الديوان 3.

و تزامنا مع تداخل هده الصلاحيات و توسع النظام الاداري و توزيع المهام و المسؤوليات على رجال الدولة كل حسب طبيعة منصبه بدأت تظهر عادة قبيحة في نظام التعيينات لا داعي لها خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر ، اشير اليها في كتاب ' الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ' حيث انه ' ادا صدر القرار بتعيين وزير جديد في الديوان الهميوني تحت سلطة الدر الاعظم وجب عليه ان يقدم للمسؤولين قدرا من الهدايا و التحف ، يحصل السلطان على القسم الاعظم منها ... في حين جرت العادة أن الصدر الاعظم نفسه يقدم لكبار رجال الدولة و الموظفين الاخرين الدين شاركوا في اتمام اجراءات تعيين الوزير الجديد قدرا من الجوائز ، يتفاوت من شخص لاخر '4.

1_ جب و باوون ، الصدر السابق ، ص 165 ، بتصرف .
2_ اوغلي احسان اكمل الدين ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 180
3_ نفسه ، ص 187.
4_نفسه ، ص 186، بتصرف

وقد أشار إحسان أوغلي في كتابه السابق الذكر إلى انتشار عادة تقديم الهدايا هده عند التعيينات الجديدة للوزراء و غيرهم خاصة في القرن الثامن عشر و ذكر مثالا لوزير عين لأول مرة ، هدا الأخير قام بتقديم جوائز قيمة و كانت اكبر جائزة من نصيب الصدر الأعظم الذي حصل منه على 30.000 أقجة **1**. لذلك فتحت هده العادة باب فساد كبير على الجهاز الإداري للدولة من حيث التأثير على التعيينات التي كن يراعى فيها جانب الكفاءات.

علاقة الصدر الأعظم بشيخ الإسلام:

بداية ، شيخ الإسلام هو رأس هرم المؤسسة الدينية وهو إلى جانب تمثيله للشريعة يمثّل الضمير الجمعي العثماني، وقد أو جب قانون نامه الفاتح على الصدر الأعظم أن يبجّل شيخ الإسلام ويقدّم على نفسه فقد جاء نصا: وأن شيخ الإسلام رئيس العلماء ... ويليق بالصدر الأعظم أن يقدّمه رعاية له على نفسه 2.

و لشيوخ الإسلام في التشريفات (البروتوكول) موقع سام ، و يصدر أمر تعيينهم من السلطان نفسه ، بترشيح الصدر الأعظم من المعزولين عن قضاء العسكر ، أو قضاة عسكر روم إ يلي في الغالب 3. وبالتالي للصدر الأعظم بداية الحق في ترشيح من يراه صالحا لمنصب شيخ الإسلام وقد يصادق السلطان على مرشّحه .

السلطان ذاته يحرص على تبجيل شيخ الإسلام احتراما للشريعة الإسلامية التي يمثّلها ومِمَّا يَدُلّ على تكريم شيخ الإسلام بالمقارنة مع الصدر الأعظم ، ما يقع خلال حفل تنصيب السلطان الجديد على العرش ، بينما ينحني الصدر الأعظم مرتين و يقبل قدمي السلطان و يقدم ولاءه و طاعته ، نجد أن شيخ الإسلام يكتفي بتقبيل ثوب السلطان من ناحية الصدر ، فيقف له السلطان قليلا و يضع يديه على كتفيه مع احناء رأسه قليلا ، بل من السلاطين من يقبل عمامة شيخ الإسلام **4**، و يمنح السلطان لدى مقابلته لشيخ الإسلام و الصدر الأعظم لقب خوجه [معلم] أو لقب مُلاَّ للأوّل مِنهُما وَلَقَبَ لاَلاَ [والدي] أوبَاشَا للآخر ...وبينما ينحَني الصدر الأعظم ثَلاَثَ مَرَّات أمام السلطان ويَركَع لِتَقبِيل قَدَمَيه فإنّ شيخ الإسلام لايَركَع بل يَقتَرِب لِيُقَبّل صدر السلطان، فَيُسَلِّمه هذا الأخير راحة يَدِه **5**، ولأن شيخ الإسلام يمثّل مرجعيّة الشريعة الإسلامية فإنّ الصدر الأعظم يطلب رأيه في القضايا المصيرية الكبرى فيما إذا كانت متوافقة مع الشرع أم لا؟ ففي أواخر القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ازداد رجوع الصدور العظام إلى فتوى شيخ الإسلام " فأصبحت المسائل المتعلّقة بالقوانين السلطانية والتنظيمات الإداريّة تَخضَع بشَكل مُتَزَايِد للفتوَى، أي الرّأي الرّسمِي لِشيخ الإسلام بالاتفاق مع السّلُطَات الدّينيّة، وقد عَزَّزَ هذا النُّفُوذ لِرِجَالِ الدّين رُوح المُحَافَظَة السّنّيّة، فَقَلَّصَت وعلى نَحوٍ خَطِير حُرِّيَّة عمل الحكومة في الاستِجَابَة للظُّرُوف

1_المرجع السابق ، ص 186، بتصرف .
2_ أوغلي،خليل ساحلي: المرجع السابق، ص533.
3_ كوندوزأحمد آق وأوزتورك سعيد: المرجع السابق،ص582، بتصرف.
4_ مرادجه دوسون: المصدر السابق، ص52، بتصرف.
5_ **المصدر نفسه، ص61، بتصرف**

المُتَغَيِّرَة **1.**

مع ذلك قد تتّسم العلاقة بين الصدر الأعظم وشيخ الإسلام بالانسجام والتكامل الوظيفي وهو ما ظلّ سائدا إلى غاية النصف الأوّل من القرن السادس عشر، فمثلا رغم ضعف السلطان سليم الثاني إلاّ أنّ الدولة ظلّت صامدة قويّة بسبب الانسجام بين الصّدارة العظمى ومشيخة الإسلام˙.
وقد يسودها الاضطراب والقطيعة كما حدث بداية من النصف الثاني من القرن السادس عشر؛ فمثلا عزل الصدر الأعظم حسن باشا يامشيجي ˙˙ شيخ الإسلام صنع الله أفندي˙˙˙عن مشيخة الإسلام الذي تولاها سنة 1599 على عهد محمد الثالث ، نظرا لدوره في استصدار فرمان من السّلطان محمد الثالث يأمُرُ فيه الصدر الأعظم بقيادة الحَملَة العسكريّة ضِدّ المَجَر، هذا الأخير الّذي كان يُرِيدُ تأخِير خُروج الحملة العسكريّة حتى انقِضَاء الشتاء فعَمِلَ على إِقَالَةِ شيخ الإسلام قبل خُرُوجِهِ للحَملَة **2**. لذلك يبدو أن الأمر كما وصف خليل اينالجيك من حيث"كون الصدر الأعظم الممثل المطلق للسلطان في السلطة التنفيذية كذلك عد شيخ الإسلام الممثل المطلق للسلطان في السلطة الدينية **3**.

1_ إينالجيك، خليل: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**،تر :عبد اللطيف حارس، ج1 ، ط 1 دار المدار الإسلامي، بيروت، ص69 .

˙ محمد صوقولو يمثل الصدارة العظمى حينها وكان الشيخ أبو السعود العمادي يمثل شيخ الإسلام.

˙˙حسن باشا يامشيجي: صدر أعظم عثماني توفي سنة 1603، وهو واحد من بين 12 صدرا تولّو هذا المنصب في عهد محمد الثالث (1595 - 1603)، خلال الحرب الطويلة مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة (1593 - 1606)، ألباني الأصل، التَحَق بخدمة القصر السلطاني ثم التحق بالانكشارية سنة 1580، ثم عيّن رئيسا للانكشارية أثناء المعارك المجرية 1594، ثم عيّن صدرا أعظم في 12 جوان 1601، خلفا الداماد إبراهيم باشا، ليقود الحرب ضد المجر، ونظرا لتزايد نفوذه وتزايد طموحه وإساءاته وكيده للصديق والعدو ـ وقد كان يحظى بحماية السلطانة الوالدة صفية ـ فحيكت مؤامرة ضده انتهت بإقالته في 24 سبتمبر 1603، ثم إعدامه، وهو واحد من ثلاثة صدور عظام تمّ إعدامهم في عهد محمد الثالث. كان متزوجا من عائشة سلطان أرملة دمادا إبراهيم باشا. ينظر:

VIRGINIA H. AKSAN:**<u>YEMISHDTI Hasan Pasha</u>**, TheEncyclopaedia of Islam, Op.cit, Tom11, P321.

˙˙˙صنع الله بن جعفر (1599_1601) : شيخ الإسلام في عهد السلطان محمد الثالث ، وولده السلطان احمد الأول ، الإمام الكبير الفقيه الحجة ، كان في وقته اليه النهاية في الفقه و الاطلاع على مسائله و أصوله ، فتاواه مدونة شهيرة ، خصوصا في بِلَاد الرّوم يعتمدون عَلَيْهَا ويراجعون مسائلها فِي الوقائع وَكلهمْ متفقون على ديانته وتوثيقه واحترامه وَقددرس بالمدارس الْعلية حَتَّى انْتهى أمرهإِلَى أَن صَارقَاضِي قسطنطينية فِي أفريل 1592،ثم عين في نفس الشهر والسنة قاضي عسكرالأناضول إلى جوان 1593،ثم عيّن قاضي عسكرالروماِيلي وتقاعدحين تولىمحمد الثالث العرش سنة 1595،وحين توفي شيخ الإسلام سعد الدّين بن حسن جَان سنة 1599،عين في مكانه شيخا للإسلام في أكتوبر 1599،ثم عزل سنة 1601،ثم عين شيخا للإسلام مرة ثانية في ديسمبر 1602،وعزل بعد 31 يوما،ثم أعيد للمرةالثالثة في جوان 1604 ثم عزل في أوت 1606،ثم عين للمرة الرابعة في نوفمبر 1606،وعزل في ماي 1608،ثم حج سنة 1611،وتوفي سنة 1612. ينظر :المحبي محمد أمين بن فضل الله الحموي (ت 1111هـ): **<u>خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر</u>**، ج2، ب ط، دارصادر، بيروت، ب ت، ص 256–259،بتصرف.

2- J.De Hammer: Op.cit, Tom8, P7.

3_ اينالجيك، خليل: **<u>تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار</u>**، تر : محمد .م. الارناؤوط ،ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت ، 2002، ص 155 بتصرف .

على مستوى العلاقة بالجيش الانكشاري فإن الصدر الأعظم الوكيل المطلق للسلطان هو قائد الجيش، ومن صلاحياته قيادة الحملات العسكرية نيابة عن السلطان، وبالتالي فإنّ نخبة الجيش العثماني الانكشارية مطالبون قانونا وشرعا بطاعته وامتثال أوامره، والذي يحدّد قوّة علاقته بالانكشارية وضعفها هو شخصية الصدر أوّلا، ومدى حكمته في التعامل مع رعونات الجيش الانكشاري ثانيا، وثالثا مدى معرفته بالتوازنات الكبرى داخل الجيش العثماني بصفة عامة .

فمثلا فيما يخص التوازنات الكبرى داخل الجيش العثماني؛ نجد أنّه حين تمرّد رؤساء السباهية و طلبوا فتوى من شيخ الإسلام تقتضي إعدام الصدر الأعظم حسن باشا يامشيجي بسبب نتائج حملة المجر السيئة ، و بسبب عدم فعالية الاحترازات التي اتخذها لإخماد الحرب الأهلية في آسيا، فصدرت الفتوى و أرسلت إلى السلطان مع تقرير بخطورة عدم تنفيذ الفتوى على هيبة السلطان، فلمّا عَلِمَ الصدر الأعظم بالأمر استَنجَدَ بالإنكشارية وراسل السلطان يُعلِمُهُ بالمُؤَامَرَة التي تعرَّضَ لها مِن طَرَفِ شيخ الإسلام، ويُطَالِبُهُ فيها بإقالة هذا الأخير ونفيه إلى رودس و تعيين شخص عَادِل يَخشَى الله خَلَفَا لَه وقد قَمَعَ الإنكشارية ثورة السّباهيّة، وأُعدِمَ قادة التّمرّد، وأقيل صنع الله ونفي إلى رودس في 8 فيفري 1603م **1**.
لكن إذا كانت شخصية الصدر ضعيفة فإنّ كلمته لا تساوي شيئا أمام الانكشارية وقد يكون مصيره الإعدام؛ فقد تطوّرت ثورة الانكشارية بالعاصمة في 10 فبراير 1632م، للمطالبة بإعادة تعيين خسرو باشا• صدرا أعظما ، بأن اقتحم الجيش قصر السلطان ، وأعدموا صدره حافظ أحمد باشا•• 2.

1_ J.De Hammer: Op.cit, P25-29

•خسرو باشا : صدر أعظم عثماني ، توفي سنة 1632، أصله من البوسنة ، خدم في القصر حتى بلغ مرتبة سلحدار ثم أودا باشي سنة 1623، طلب الانكشارية أن يترأسهم أغا ليس منهم ، فانتقل خسرو ليصبح يني شيري أغا سي ، في هدا الوقت كانت ثمة اضطرابات كثيرة ، فقد قتل الانكشارية السلطان عثمان الثاني ، و تمرد بدأ يظهر في الأناضول ، و بغداد على وشك السقوط بيد عباس الصفوي، في ماي 1624أصبح خسرو اغا الانكشارية ، سنة 1627 ترقى الى مرتبة الوزارة في عهد مراد الرابع ، و بعد إخفاق صدرين متتابعين في احراز تقدم على الصفويين و بمشورة من شيخ الاسلام يحيى أفندي ، أصبح خسرو باشا صدرا أعظما في 6 أفريل 1628، فكان أن واجه الصفويين سنة 1630 الدين فقدوا الشاه عباس الاول ، وولوا ابنه شاه ميرزا ،الا انه لقي مواجهة عنيفة من قبل الصفويين و لم يفلح في مساعيه لاسترداد بغداد ، فأقيل أواخر اكتوبر سنة 1631، و نصب في الصدارة حافظ أحمد باشا للمرة الثانية ، و بصرف النظر عن ان قرار عزله كان صائبا أم لا ، فان الانكشارية ثاروا و طالبوا باعادة خسرو باشا الى الصدارة ووصلت ثورتهم إلى العاصمة حيث قتلوا الصدرالجديد بين يدي سلطانه، وقداستقرفي ذهن السلطان مرادالرابع أن خسرو وراءهذه الثورة فأمربقتله،فأعدم في 1632.
ينظر: H.Inalcik-R.C.Repp: **KhosrewPasha**,The Encyclopaedia of Islam. Op.cit, Tom5, p32-35.

••حافظ أحمد باشا: صدرأعظم عثماني،توفي سنة 1632،تاريخ ولادته غيرمعروف،وإن كانت المصادرالإيطالية ترجح أن يكون قد بلغ سنة 1612 أربعين سنة،بلغ في القصرمرتبة المصاحب،أي القريب للسلطان،ثم أصبح وزيرا،ثم قبودان باشا من سنة 1608إلى 1609،بعدها عيّن بكلرباي الشام من سنة 1609 إلى 1615، كانت له حينها مواجهات مع فخرالدين المعني الثاني أميرالدروز بلبنان، ثم عين بعدها بكلرباي دياربكر،كلفب استعاد بغداد غيرأنه فشل في مهمته سنة 1623،ثم عين صدراأعظم في فبراير=

ومن المعلوم أن :' اكبر ضباط فرق الانكشارية (الاوجاق) كان يعرف باسم ‹يكيچري اغاسي› أو أغا الانكشارية...وكان القانون يفرض **على** الشخص الذي عين اغا للانكشارية أن يقدم للصدر الأعظم هدايا تعرف باسم ' جائزه' أواخر القرن السادس عشر... و كان اختياره و عزله منوطا بالسلطان وحده **حتى** عام 1593م، ثم تولى الصدر **الأعظم** ذلك بعد ها التاريخ **3.**

تحول دور الانكشارية من امتثال أوامر السلطان في العهد الأول لقوة الدولة إلى التدخل في السلطة و حياكة المؤامرات و كان هدا التحول ندير شؤم على الدولة في القرون التالية لدلك "... و من اجل هده التمردات و الأعمال فكر السلطان سليمان في تشتيت رؤسائهم في عدة أماكن و قتل البعض و عزل الآخر ، من أجل أن يأمن شرهم 4.

إن علاقة الصدر الأعظم بالانكشارية تميزت بعدم الاستقرار على وتيرة واحدة ، بل خضعت لمعطيات كثيرة مستجدة ؛ فمثلا نجد العلاقة بين الطرفين في عهد السلطان سليمان _ و هي فترة دراستنا_ تميزت بالاضطراب بين الطرفين نظرا لاختلاف المصالح و تدخل الحريم في القصر و كثرة المؤامرات ومن دلك حادثة وفاة مصطفى و بايزيد ابنا السلطان سليمان "..
و كان اكبر دور قامت به الانكشارية بعد ان تواطأ الصدر الاعظم رستم باشا بتوجيه من زوجة السلطان ' روكسلانة' على مقتل الامير مصطفى نجل السلطان الاكبر و دلك حتى يتولى الحكم سليم الثاني ابن روكسلانة أن قاموا بالتمرد عام 1553م ليس طلبا لزيادة الرواتب أو الأعطيات ، بل بسبب تورط الصدر الاعظم رستم باشا في هده الحادثة خاصة و انهم قاموا بتربيته وكان محبوبا لديهم ، بل طالبوا بقتل رستم باشا لكن السلطان عزله تهدئة لهم و عين أحمد باشا بدلا منه " 5.

=1625،بدأ صدارته بحصار عقيم على بغداد في نوفمبر 1625،أقيل على إثرها في ديسمبر 1626،وأصبح وزيرا ثانيا،وتزوج بأخت مراد الرابع،ثم عين صدرا للمرة الثانية في 25 أكتوبر 1631،وتوفي في فبراير 1632. ينظر: V. J. PARRY: **Hafız Ahmed Pasha**, The Encyclopaedia of Islam. Op.cit, Tom3, p58-59.

2_أوزتونا،يلماز: المرجع السابق،ص.470.

3_احسان اوغلى اكمل الدين ، المرجع السابق، ج1، ص385_386 و مرادجه دوسون : المصدرالسابق، ص 139 _140، بتصرف .

4_ المغازي ، أماني بنت جعفر بن صالح : دور الانكشارية في إضعاف الدولة العثمانية و الجيش الجديد ، القاهرة ، دار القاهرة ، 2007، ص 199.

5_ نفسه ، ص 200.

هدا و يذكر المؤرخون ان تمردات الانكشارية بلغت في عهد محمد الثالث (1566_1603م) عشرة ، و كان المحرك الرئيسي لها تأخر دفع رواتبهم لمدة طويلة ... وقد زادت تعدياتهم على الاهالي و على رجال الدولة على السواء ، فتعدوا على القاضي العام و عاملوه معاملة حقيرة و كان موقف الصدر الاعظم الانحياز اليهم على الرغم من انه يعلم ان هدا الموقف سيغضب الاهالي ، الا الانكشارية انقلبت عليه لأنه ليس لها حليف و تم عزل الصدر الاعظم و تعيين غيره 1.

إننا نجد أن الانكشارية في عهد مراد الرابع (1624_1640) تعدت سلطاتها بشكل سافر و تعدت مقام الصدر الأعظم بل " أقدمت على قتل الصدر الأعظم حسن باشا وثاروا و تجمعوا حول القصر يهددون ، بل و قاموا بقتل الصدر الأعظم الثاني حافظ باشا و عينوا مكانه رجب باشا صدرا جديدا ... و قد تمكن مراد الرابع من القضاء على تمرهم و إلزامهم حدودهم تدريجيا و أكد قدرته على حل مشاكل الدولة أفضل من سابقيه ,أدركت الانكشارية إنها أمام سلطان قوي مقتدر رغم استبداده برأيه و هدا ما يفسر هدوء الأحوال خلال العشر سنوات الأخيرة من حكمه 2.

لكن في عهد محمد الرابع(1648/ 1687م) زادت سطوتهم وظهر تسلطهم حتى على الصدور العظام ، فمثلا عندما حاول الصدر الأعظم 'طرخونجي أحمد باشا الألباني' (1652/ 1653م) أن ينقد الوضع و يحارب الرشوة و تنظيم أول ميزانية للدولة لضبط النفقات ، واجهته مقاومة عنيفة جدا و قاموا بقطع رأسه بعد تسعة أشهر فقط من توليه المنصب . كما واجه نفس المصير الصدر الأعظم مراد باشا الألباني الأصل الذي لم يتولى سوى فترة ثلاثة أشهر في الصدارة من سنة 1655م بينما لقي مصطفى باشا(1676/ 1685م) الوزير الأعظم مصير العزل بعدهم ... و هكذا أصبح اهتمام الانكشارية بالسلطة و النفوذ أكبر من اهتمامهم بالالتزامات العسكرية التي دأبوا عليها مند إنشائهم لهدا الغرض ... و قد كان لظهور آل كوبريلى• مند1651م دور كبير في تغيير الأوضاع الخاطئة للانكشارية داخل القصر ، حيث عملوا على تثبيت الوضع في الداخل و قضوا على الفساد و الرشوة وضبط الانكشارية ، كما عملوا على إحياء روح الجهاد في الجيش ، فانتعشت الدولة العثمانية من جديد **3**.

هكذا نجد أن الانكشارية تحولوا إلى مصدر قلق و فتن زادت من معاناة الدولة العثمانية طوال النصف الثاني من القرن السابع عشر و لم يسلم من تعدياتهم الوزراء العظام بل حتى بعض السلاطين ، بينما أوقفت أسرة كوبريلى المقتدرة تمردهم مؤقتا ليس إلا .

1_المرجع السابق ، ص 210 ، بتصرف .

2_ نفسه ، ص 225، بتصرف .

•سيأتي الحديث عن هده الأسرة و دورها في استرجاع هيبة الدولة المتزعزعة بعد وفاة القانوني في الفصل الثالث و نخص منهم محمد كوبريلي أول وزير أعظم من الأسرة .

3_ نفسه ، ص 229، 230 و إحسان اوغلى اكمل الدين ، المرجع السابق ، ج 1 ، ص 56 .

و في ظل المصالح و التحالفات المشبوهة بين مراكز السلطة يزيدنا عبد العزيز الشناوي تجلية لهدا الواقع المزري فيقول " كان الصدور العظام ينتابهم الخوف بل الذعر ادا عمدت الفيالق الانكشارية أو فرق عسكرية اخرى كالسباهية الى التمرد كوسيلة للضغط على الحكومة لإجابة مطالبهم . و بدلا من أن يواجه الصدر الاعظم الموقف مند بدايته بحزم ، كان يتركه يتفاقم .
و تكون نتيجة هدا التمرد من ناحية ، و التراخي في معالجته من ناحية اخرى :عزل الصدر الاعظم و عزل السلطان أيضا و قتل الاثنين معا ... و كان الصدور العظام _ شعورا منهم بضعف مراكزهم تجاه مراكز القوى في الحريم السلطاني_ ينشدون تأييد الفيالق الانكشارية أو فرق السباهي لهم . و أسرف الصدور العظام في تقديم المنح و الامتيازات و اجراء الترقيات السريعة للأفراد السلاح المؤيد لهم ، كضمان لاستمرار تأييدهم العسكري . و لكن كان العسكريون يطلبون المزيد . و في احدى المرات فتح 'مره حسين باشا' • الصدر الاعظم للانكشارية المؤيدين له المخازن السلطانية ، يأخذون منها اللحوم و الشموع و كل ما هو ضروري لهم . و خاطبهم بقوله :' الحمد لله ، ان البادشاه(أي السلطان) رجل واسع الثراء.'
و ثار أفراد سلاح السباهيه(الفرسان) ، و طالبوا بالمعاملة بالمثل فيأذن لهم بأخذ بعض الاواني الفضية .. و في دجى الليل كانوا يسيرون في شوارع العاصمة ينهبون و يقتلون و يشعلون الحرائق . و كأن استانبول مدينة معادية فتحت عنوة ...وكان مره حسين باشا لا يستطيع لهم دفعا . و في ذات الوقت رفضت الفيالق الانكشارية المؤيدة له أن تخوض صراعا حربيا او صداما دمويا رهيبا ضد فرق السباهية من أجل صدر أعظم كان الانكشارية يعلمون أنه عما قليل مقصي عن منصبه. ان هده الحادثة مثال حي عن مدى احتدام الصراع بين مراكز السلطة في ظل غياب سلاطين أكفاء و تمكن الحريم من السيطرة و توجيه القرارات السياسية وفق أهوائهن ، كما ان هدا المثال يبين حالة طبيعية لطبيعة الصدور العظام الدين يتميزون بالضعف و فقدان الحزم و العزم في تسيير شؤون الدولة داخليا خلال هده الفترة .

• تولى الصدارة العظمى مرتين في عهد السلطان مصطفى الاول : المرة الاولى مابين 1622/6/13 الى 1622/8/8م و الثانية مابين 1623/2/5م و 1623/8/30م ... و يلاحظ قصر الفترتين اللتين تولى فيهما الصدارة ما يدل على كثرة الاضطرابات و الفتن الداخلية في الجهاز الاداري .ينظر: د.الشناوي ، عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ، كلية الدراسات الانسانية بجامعة الازهر ، مطبعة جامعة القاهرة ، مصر ، 1980، ج 1، ص 610_611.

الفصل الثالث

أهم صدرين أعظمين في القرن السادس و السابع عشر ميلادي

1 : الصدر الاعظم محمد صوقوللى

2 : الصدر الاعظم محمد كوبروللى

الفصل الثالث : أهم صدرين أعظمين في القرن السادس عشر

1_ الصدر الأعظم محمد صوقوللو• (1565 م_1579م/972هـ_987هـ) :

يعتبر صوقولومحمد باشا من بين أشهر وأكفأ الصدور العظام في القرن السادس عشر، وهو من بين رجالات الدولة في عصرها الذهبي عصر سليمان القانوني، يمكن القول أنّه بكفاءته أخّر انهيار الدولة بقرن كامل؛ بهذا الصدد يقول أحد أشهر المؤرخين في التاريخ العثماني البارون فون هامر (josef von hammer-purgstall): لا أحد من كتبوا عن التاريخ العثماني م ن الأوروبيين تمكن من إبراز السبب من وراء استمرار ازدهار الإمبراطورية طويلا بعد موت سليمان تحت عهد خليفته الضعيف سليم ، مع أن هدا السبب سهل الوصول إليه ؛ إذ استمرار فترة الازدهار تفسر باستمرار الصدر الأعظم صوقولو و المفتي أبو السعود في منصبيهما ، الدين حافظا على الوتيرة التي أعطاها سليمان للإمبراطورية **1**.

شبّه فون هامر الموت السياسي للصدر الأعظم صوقولو مستلهما قصّة النبي سليمان؛الذي مات مُتَّكِأعلى عَصَاه جالساعلى عرشِه مُحَاطا بِكلّ مَظَاهِر الهيبَة ، بحيث لم يَعرِف عُمَّالُهُ وجُنُودُه من الإنس والجن وغيرهم أنّه ميت،فظَلُّوا مُجتَهِدين في أداء أعمَالِهِم حتَّى سَقَطَت عَصَى سليمان ، واتَّضَحَ للجميع أنّه كان طِوَالَ تِلكَ المُدّة جُثَّةً هَامِدَة. بمثل ذلك كانت هَيمَنَة سليمان القانوني مُتَّكِئَةً على عصَى السلطة اللاّمَحدُودَة لصوقولو، امتدت إلى عهد سليم الثاني، لكن بمجئ مراد الثالث سقَطَت عصى الصّدر الأعظم بالانحِلال . وقد كشف المَوت السياسي لصوقولو السرالكبير لانحطاط الامبراطورية ،الذي انكَشَفَ بِداية للبلاط العثماني، بعده للعاصمة ، ثم للمقاطعات و أخيرا للقوى المسيحية 2.

صوقولولو محمد باشا الملقب بالطويل، (1505 - 1579) ، أحد أكثر الوزراء العثمانيين الكبار شهرة ،استمر في الصدارة العظمى تحت عهد ثلاثة سلاطين متعاقبين ؛ من سنة 1565 إلى سنة 1579،ولدفي البوسنة في قرية صوقولوفيتش ، أخد من عائلته حسب نظام الدفشرمة و كان اسمه التعميدي بايو ، و حين ف ي دخل الإسلام أصبح اسمه محمد ؛ جلب إلى سليمان القانوني و علم في قصر أدرنه ، ترقى في المناصب حتى أصبح سلحدارا ث م التحق بالقوات البحرية كقبودان باشا خلفا لبربروسا .

سنة 1549م أصبح بكلرباي الرومايلي وفي 1554م عينه القانوني وزيرا ثالثا ، وقف إلى جانب سليمان الثاني في حربه ضد أخيه بايزيد ، و تزوج بنت سليم الثاني [فأصبح داماداً أي صهر السلطان] ليصبح وزيرا ثانيا ثم صدرا أعظما سنة 1565م. وقد نجح في تأمين العرش

• اشتق اسمه من الكلمة السلافية sokol ومعناها طائر الباز

1_ J.De Hammer: Op.cit, Tom6, P3-4.

2_ J.De Hammer: Op.cit, Tom7, P2-3.

لسليم الثاني بعد وفاة القانوني سنة 1566م ؛ و في عهد سليم• أصبح الرئيس الفعلي للامبراطورية و استطاع بخبرته الادارية و العسكرية أن يحفظ للدولة هيبتها الدولية رغم كل الصعاب بعد أن تمكن من انهاء تدخل الحريم في شؤون السياسة الذي استمر من روكسلانا القانوني الى والدة محمد الثالث ، لكن بعد اربع سنوات من حكم مراد الثالث اغتيل سنة 1579م **1**.

كان لتولي محمد صوقوللو منصب الصدارة دورا كبيرا في الحفاظ على قوة الدفع الاصلية للدولة بعد رحيل من اوجد هده القوة و هو القانوني كما يذكر عبد الرحيم مصطفى بل من حسن حظ الدولة ان كان لها بعد انقضاء عهد سليمان القانوني عدد كبير من الساسة و القادة الدين تلقوا مرانهم بتوجيه من السلطان العظيم ، و بدلك سدوا الفراغ الدي اعقب رحيله الى ان انقرضوا و ظهر جيل جديد لم يعاصره 2.

ان عظمة الاشخاص و علو مكانتهم تكمن في عظيم ما قاموا به من انجازات نافعة يستفيد منها الغير و كدلك كان محمد صوقوللو بالنسبة للدولة العثمانية ، و قد دكر عبد الرحيم مصطفى جملة اعماله التي من خلالها ابعهد شبح التهديد للدولة الدي بدأ مبكرا و دلك من خلال سلسلة اجراءات حافظ بها على توتزن الدولة داخليا و خارجيا ندكرها فيما يلي :

_ ايقاف الحرب مع النمسا 1568م و الاتجاه إلى صد التوسع الروسي فيما عرف بحملة استراخان1568م ، كما استرجع اليمن 1568/ 1570م واستولى على جزيرة قبرص 1570م.

_ موقعة لبانتو البحرية 1571م : اثارت سيطرة العثمانيين على جزيرة قبرص حفيظة الدول الكاثوليكية التي اعدت حملة صليبية كان الهدف منها ليس فقط استرجاع قبرص بل استعادة كل الأراضي المسيحية التي سيطر عليها العثمانيون ، و قد استطاع الحلف الكاثوليكي الدي تزعمه البابا و اشتركت فيه البندقية و النمسا أن يوقع بالاسطول العثمني هزيمة كبرى في هده المعركة البحرية ، ادفقد العثمانيون 94 سفينة جرى اغراقها او احراقها مع أسر 130 سفينة أخرى و فقدان 30000 مقاتل ، بالاضافة الى تحرير عدد هائل من المسيحيين المجدفين في السفن العثمانية ؛ فكان دلك بالنسبة للاوروبيين نصرا كبيرا حيث لاول مرة مند اوائل القرن الـ 15م يهزم العثمانيون . و رغم ان المعركة لم تؤد الى النيل من السيطرة البحرية العثمانية رغم اثباتها انه من الممكن هزيمة العثمانيين الا ان العثمانيون سرعان ما تداركوا الموقف ببناء أسطول جديد و الدي أغار من جديد على سواحل صقلية و جنوب ايطاليا بعد ان تنازل البنادقة من قبل عن جزيرة قبرص وفق صلح ابرموه مع العثمانيين . و في عام 1574م انتزع العثمانيون بفضل الاسطول الجديد تونس من الحفصيين الدين كانت تساندهم القوات الاسبانية

1_ G. Veinstein: **Sokollu Mehmed Pasha**, Op.cit, Tome 9, 1997, p. 706-711

•يدكر عبد الرحيم مصطفى في كتابه نقلا غير موثق (بصيغة التمريض) أن : دماء ال عثمان قد تبدلت بتولي سليم الذي وصفه بالسكير و انه ابن زنى من خادم ارمني ، فمند توليه الحكم جاء بعده 27 سلطانا كل منهم باستثناء احدهم أكثر انحلالا من سابقه ، يسيطر عليه حريم القصر و خصيانه ، ثم يعقب بوصف بليغ لما تؤول اليه الدولة بعد سليم قائلا : و هكذا بارحت آل عثمان صلابتهم السابقة و أجهضت حيويتهم وطاقاتهم فأصبحوا منحلين ماديا و معنويا . ينظر : عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، هامش ص143.

2_ عبد الرحيم مصطفى ، نفس المرجع ، ص 143، بتصرف .

حيث بفضل دلك استعادوا سيطرتهم _ أي العثمانيين_ على غربي المتوسط **1**، كل دلك بتوجيه و تخطيط و تدبير من الصدر الأعظم محمد صوقوللو و استغلاله الأمثل للتوازنات الإقليمية في المنطقة اد لم يكن يستسلم للفشل بقدر ما كان يركز على مكمن الخطأ و الداء ليتدارك المواقف الحرجة و رجال من هدا النوع و يحملون مثل هده النظرة يمكنهم تحويل الفشل الى منحة جديدة يمكن الانطلاق بعدها من جديد و هدا ما تجلى في محمد صوقوللو في مواقفه هده .

_ استرجاع اليمن 1570/1568 : في عهد سليم الثاني تم استرجاع اليمن بعد استعصائها عليهم بسبب مقاومة الزيدية وقد تمكنوا من استرجاعها ووحدها سليم الثاني تحت قيادة حاكم حلب الشركسي عثمان أزد ميروغلو باشا الدي استطاع بمعاونة سنان باشا حاكم مصر أن أن يهزم الزيدية و يسترجع صنعاء و يستعيد ولاء معظم القبائل المحلية و لو أن الزيدية بقوا محتفظين ببعض المواقع في المناطق الجبلية 2.

_ محاولة الحد من سيطرة الحريم : و نتيجة لقضاء معظم سنوات حكمه الاخيرة في الحريم تاركا شؤون الدولة في يد محمد صوقوللي فتح السلطان سليم الثاني الباب لتدخل الحريم في السلطة عهد ‹سلطنة الحريم› التي برزت في القرن التالي ، و ظل صوقوللي يتولى الصدارة العظمى خلال السنوات الأولى من حكم مراد الثالث ٠، الى أن قتل في عام 1579م نتيجة لإحدى مؤامرات القصر ، بعد أن نجح في الحفاظ على هيبة الدولة العثمانية مؤقتا.

_ الصراع مع البرتغاليين في المياه الشرقية : نظرا لمستجدات طرأت علىالساحة الاقليمية و الدولية متعلقة بميزان القوى ، وجه العثمانيون اهتمامهم من البحر المتوس الى الى المحي الهندي ما بين1577 و 1580م؛ و طوال الفترة التي شغل فيها صوقللي الدارة العظمى كان يوجه سياسة الدولة تحت سلطته رجال من أمثال سنان و فرحات ولالا مصطفى وعثمان أزدميروغلو ، ممن امتازوا جميعا باتساع الأفق ويدل على دلك تبني عدة مشاريع تحت سلطة محمد صوقوللى ترجع بالنفع على الدولة على المستويين المتوسط و البعيد ، فمن دلك " ..مشروع قناة الدون_الفولجا و مشروع شق قناة تصل بحر مرمرة مباشرة بالبحر الاسود ، وشق قناة تصل البحر الاحمر و المتوسط بهدف تمكين الأسطول العثماني في البحر المتوسط من العمل في البحر الاحمر و المحيط الهندي٠٠ لكن اصرار البرتغالين و رجحان ميزان قوة اسطولهم البحري و قيامهم باستطلاعات بحول القرن الافريقي و جنوب بحر العرب نحو الهند و تكرر دلك خلال 1578م و 1588و 1589م جعل العثمانيين ينسحبون من المنطقة نهائيا و يكتفوا بحماية البحر الاحمر المدخل البحري الجنوبي للدولة العثمانية 3.

1_ نفسه ، ص 147.

2_نفسه ، ص 148.

٠ 982_1003 ه / 1574_1595م .

٠٠دكر عبد الرحيم مصطفى ان المشروع أوقف تنفيذه بسبب نشوب ثورة ي بلاد العرب جرى قمعها ، ولكن انصراف الدولة الى حربها مع البندقية و إرسالها حملة للاستيلاء على قبرص قد صرفاها عن تنفيد المشروع .ينظر : عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، هامش ص149، بتصرف . قلت : هدا يدل على بعد نظر الدولة العثمانية و اصرارها على ان تكون دولة عالمية متفوقة لكن كثرة الجبهات المفتوحة عليها من اعدائها و خصومها صرفها للاهتمام بتعزيز الجانب العسكري على حساب تلك لمشاريع الاستراتيجية .

3_أحمدعبد الرحيم مصطفى ، فسه ، ص 149/ 150 ، بتصرف .

و في هدا الصدد يقول كارل بروكلمان أن " الدولة لم تستطع بعد كارثة لبانتو البحرية أن تستعيد اعتبارها من طريق نصر مؤزر تصيبه في البحر ... و أن نشاط الأسطول اقتصر بعد هذا على خفر السواحل خاصة بعد سنة 1576م 1.

إن محمد صوقوللى لم يعرف للاستسلام طريق ، برغم فداحة الهزيمة التي تلقاها الاسطول العثماني في لبانتو (اينه باختي)1571م/ 979ه ، إلا انه ظل مظهرا لكفاءة و قدرة الدولة على استيعابها السريع لأي خلل " ففي الوقت الذي كنت أوروبا تهلل بهزيمة العثمانيين في هده الموقعة ، عبرت الدولة العثمانية عن رأيها من خلال الصدر الأعظم محمد ، و الذي أدلى به من خلال لقائه بسفير البندقية باربارو BARBARO الذي أراد أن يعرف مدى ميل الحكومة العثمانية للصلح بعد نجاح التحالف الصليبي في تحطيم الأسطول العثماني قائلا : .. انك تعرف أن جسارتنا لم تخمد بعد معركة 'اينه باختي' ، فهناك فرق بين خسائرنا و خسائركم ، فنحن استطعنا قطع دراعا بفتحنا لجزيرة قبرص و أخدها منكم ، أما انتم بهزيمتكم أسطولنا ، تكونون كما لو كنتم قد حلقتم شعرة من لحيتنا ، فالذراع المقطوعة لا يمكن إعادتها ثانية ، أما اللحية التي حلقت ، فلسوف تنمو أقوى مما كانت .." 2.
هكذا نجد محمد صوقوللى يحسن الحفاظ على هيبة الدولة تجاه الأعداء في حالة تعرضها للخسارة و بصورة تعطي المفاوض نظرة مؤصلة باستحالة الهزيمة النفسية بعد الهزيمة المادية للمسئولين العثمانيين مما يجعل الدولة مهابة الجانب و لو تعرضت في بعض الأحيان إلى انتكاسات خطيرة في هده المرحلة .

إن تتبعنا لأحداث ووقائع الدولة العثمانية ، أثبت أن عوامل الضعف و الانهيار التي راحت تعاني منها الدولة العثمانية مند أواخر القرن الـ16م/10ه و خلال القرن الـ17م/11ه لم تظهر فجأة ، و من ثم لم تنعكس أثار تلك العوامل على وضعها العسكري و السياسي في الخارج الا بالتدريج . فليس معنى نمو الدولة شرقا و فتوحاتها غربا ، و تضخم مؤسساتها و عظم مواردها خلال فترة النشأة و الازدهار أنها تخلوا من عوامل الفناء .و الحقيقة أن القوة الدافعة للدولة أنداك، كانت تستطيع من خلال قيادتها الحازمة و جيشها الصارم ، أن تقضي على كافة التحديات الداخلية و الخارجية التي كانت تواجهها ؛ فضلا عن توظيفها توظيفا ايجابيا يخدم مصالحها في الداخل و الخارج . فقد كانت كل حالة فساد أو عصيان أو تجاوز إداري أو عسكري في الدولة أنداك ، تجعل القيادة أكثر حرصا على تنقية الجيش و الإدارة من عناصر الشغب ، و كل مواجهة خارجية أو حركة عصيان داخلية تزيد من اتساع فتوحات الدولة ونفودها شرقا و غربا .

ومن المناسب هنا ان أذكر عامل مهم يراه الباحثون من أهم عوامل التعجيل بانتشار و فشو ضعف الدولة الداخلي و هو الاكتفاء في تسيير شؤونها على ما وصلت اليه الأمور في عهد القانوني و " .. أن تعظيم العثمانيين لانجازات سلاطينهم الأوائل ، و عدم تجرئهم على تعديل

1_ كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر : نبيه أمين فارس و منير البعلبكي ، ط 5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1968، ص 471، بتصرف .
2_ سيد محمد السيد محمود ، المرجع السابق ، ص 349،350 .

النظم و القوانين التي وضعوها تعديلا اختياريا بما يتناسب و متغيرات العصر ، و لمواجهة التحديات المتجددة في الدولة ، كان من أهم عوامل حالة الجمود التي أصيبت بها المؤسسات العثمانية خلال فترة الضعف و الانهيار ... و الواقع أن اعتقادهم في القوانين التي وضعت في عصر السلطان سليمان القانوني قد زاد اثر شعور رجال الدولة و علمائها بدبيب عوامل الضعف و الانهيار يسري في جسد الدولة . حتى صرحوا بأن كل شئ يمكن أن يعود الى سابق عهده بمجرد الالتزام بتطبيق هده القوانين كما ينبغي .. غير أنه ادا كانت قوانين القانوني تصلح للتطبيق خلال عصره ، فان الدولة العثمانية و أوروبا و العالم بأسره كان خلال هدا العصر يتعرض لتغييرات عظيمة ، تحتم على الدولة العمانية أن تعدل من مفاهيمها القديمة ، و نظمها و قوانينها بما يتفق مع هده التطورات في الداخل و في الخارج ؛فكان هدا الاعتقاد في قوانين سليمان القانوني ، هو الحائل الحقيقي أمام محاولات الإصلاح التي راحت الدولة تطبقها سعيا لإعادة حيويتها من جديد . و كان الاعتقاد في قدرة هده القوانين على مواجهة تحديات العصر هو المانع الذي حال دون وضع نظم جديدة للدولة العثمانية لمواجهة عصر الانقلابات في أوروبا "1.

و يضيف سيد محمد السيد محمود في هدا الصدد قائلا " و في الوقت الدي كانت فيه اوروبا تتعرض لتغييرات سياسية و اقتصادية واجتماعية عظيمة خلال القرن الـ16م/10هـ ، كان العثمانيون يؤكدون تفوقهم العسكري ، و ينظرون الى ما كان يحدث في أوروبا من تطورات نظرة تهاون ،غير مدركين لما يمكن أن تتمخض عنه هده الانقلابات من اثار سلبية على كيان الدولة العثمانية ... فقد كان اعتقاد العثمانيين بمبدأ السيادة العالمية و شعورهم بالتفوق الدائم على الغرب ، من أهم العوامل التي حالت دون رصد التطورات على الساحة الاوروبية ، و محاولة مجاراة هده التطورات في مؤسسات الدولة على نفس الاسس العثمانية الاسلامية ، ومن ثم أدت لمفاجأة أوروبا للدولة العثمانية بتفوقها العسكري و التقني خلال القرن الـ17م/11هـ ، و تقديمها البديل الحضاري الغربي ، الامر الذي ادى فيما بعد لاختراق مؤسسات الدولة و بالخاصة العسكرية منها ، و احداث تغييرات على النمط الغربي فيما عرف باسم الإصلاحات . فكان مبدأ قبول الدولة لتلك التغييرات على النمط الأوروبي من أهم معاول تفكيك مؤسساتها الأصلية من الداخل قبل إلغائها ، و استبدالها بأخرى أوروبية ، تمهيدا لتنفيذ حكم الإعدام في الرجل المريض " 2.

لدلك " مهما كشفت القوة العسكرية العثمانية بجلاء عن فعاليتها على امتداد القرن السابع عشر، فان العثمانيين سوف يشرعون في الكفاح شيئا فشيئا لحماية وجودهم نفسه داخل أوروبا الوسطى ، أما في الشرق فسوف يخوضون حروبا تستنفد قواهم العسكرية ، و لا تحقق لهم كسبا سياسيا يذكر . و على الرغم من دلك التدني فان العثمانيين الدين نجحوا في الصمود زمنا طويلا سوف يفشلون في تحقيق النجاحات السياسية و الانتصارات العسكرية التي تحققت في عهد القانوني ، و تخيب آمالهم في النهضة التي تطلعوا إليها " 3.

1_ نفسه ، ص 358.
2_ نفسه ، ص 358.
3_ أكمل الدين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ج1،ص 50.

اما على المستوى الخارجي فيكمن اهم عامل في الضعف في " ..سعي الدول الاوروبية للتحالف فيما بينها لشن هجوم شامل على العثمانيين لتحرير مسيحيي أوروبا من الحكم الاسلامي ، و طرد العثمانيين من أوروبا ، رغم ان هده التحالفات لم تستطع النيل من العثمانيين الا عند 'ليبانتو'عام 1571م(سبق الحديث عنها) ؛ و الحقيقة أنه ادا كانت القوة الدافعة العثمانية قد استطاعت دحر هده التحالفات حتى نهاية القرن السادس عشر الميلادي ، الا ان هدا التحدي الخارجي المتمثل في التنسيق بين الدول الاوروبية لجعل الدولة العثمانية في حالة حرب مستمرة ، استطاع أن يشكل على مدى أكثر من ثلاثة قرون متتالية من الزمان ، السبب الخارجي الرئيسي لانهيار الدولة العثمانية "1.

لقد أقر المؤرخون أن سليما الثاني (1566م_1574م/973 _982 هـ) كان فاتحة السلاطين الضعاف ، نظرا لانه أول من سن عدم خروج السلاطين على رأس الجيوش في الحملات ، و أول من لم يرع شؤون الدولة عن قرب ، و أول من انزوى في القصور غارقا في نزواته مفتتنا بالنساء و خاضعا لرغباتهن ، الا ان هدا السلطان ترك شؤون الدولة لوزير الأعظم صوقوللى محمد باشا ، فساس هدا الوزير أمورها بحكمة ، و حافظ على مكانتها الخارجية باقتدار طوال فترة حكمه . أما مراد الثالث (1573_1595م/982_1003هـ) الدي أضاف الى ما استحدثه والده من عادات سيئة بضعف ارادته الشديد و عدم احاطته بما يدور حوله ، خضوعه لمن كان حوله من نساء و رجال القصر ؛ فجمع في يده جميع السلطات التي راحت تعبث بها أمه و زوجته و أغا دار السعادة ...و ازداد الوضع سوءا في عصر السلطان محمد الثالث (1595_1603م/1003_1012هـ) الدي اعتبر اخر السلاطين الدين تولوا امارة سنجق خلال فترة ولايتهم للعهد تدريبا لهم على الحكم و القيادة . الامر الدي أضعف الامل في ظهور سلاطين على مقدرة عسكرية أو كفاءة سياسية في الدولة فيما بعد "2.
فلما تولى أحمد الاول العرش(1603_1617م/ 1012_1026هـ) ، و لم يتعد سنه أربعة عشر عاما ، ثم أعقبه مصطفى الاول (1617_1618م/ 1026_1027هـ) وكان معتوها ، قم عثمان الثاني (1618_1622م/1027_1031هـ) و كان صغير السن عديم الخبرة ، و مراد الرابع (1623_1640م/ 1031_1050هـ) و لم يكن مدركا لما حوله حتى عام 1633م(1040هـ)، استمر فراغ السلطة و ازداد الصراع على كسب النفوذ بين رجال ونساء السراي العثماني . فلما توفي مراد الرابع، تردت أوضاع الدولة أكثر، حيث تولى بعده ابراهيم (1640_1648م/ 1050_1058هـ) ثم محمد الرابع الدي كان لا يزال في السابعة من عمره (1648_1687م/ 1058_1098هـ) . و قد استمرت حالة التفكك في سلطة السلاطين العثمانيين حتى تولية محمد باشا كوبرولى الصدارة العظمى عام 1656م(1066هـ) ؛ بعد اشتراطه استعادة السلطات المطلقة للسلطان ، ثم في يد أسرته من بعده حتى انتهاء هده المرحلة باخفاق فيينا عام 1683م(1094هـ) ، و ما تبعه من أحداث مأساوية انتهت بتوقيع معاهدة كارلوفيجه عام 1699م(1111هـ)... لدلك لم تظهر عوامل الضعف هده إلا بعد عزل محمد باشا صوقوللى عام 1579م(987هـ) 3.

1_ سيد محمد السيد محمود ،المرجع السابق ، ص 361.
2_ نفسه ، ص 367،368.
3_ نفسه ، ص 368،369.

و يجمع المؤرخون على أن عوامل انحطاط المؤسسات العثمانية و تدهور تشكيلاتها الاساسية، بدأ يظهر منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر. و أدركت الدولة هدا الضعف فور ظهوره ، فرأيناها تقوم_ من ناحية_ بإرسال الفرمانات الى المسئولين بلغة متزنة لافتة أنظارهم الى هدا الضعف و التهاون في تطبيق القوانين ، آمرة إياهم بالتمسك بالقانون القديم [أي ما كان معمولا به من قبل] . ومن ناحية أخرى نهض المفكرون و المثقفون و مؤرخو دلك العصر للحديث عن التطورات السلبية في هدا المجال بلغة أكثر صرامة و صراحة ، و كشفوا عن مخاوفهم و تحفظاتهم تجاه مستقبل البلاد ... ومن هؤلاء ' قوجي بك' أحد أشهر المؤلفين في القرن السابع عشر و الدي قدم رسالتان بمثابة تقريرين لى السلطان مراد الرابع و السلطان ابراهيم و من مضمون الرسالتين الحديث عن العلماء ؛ فدك ران الدين و الدولة لا يستقيم لهما حال الا بالعلم ، و ان العلم لا يقوى الا بالعلماء ، و ا السلاطين العثمانيين بدلوا من التقدير للعلماء ما لم يبدله حكام ن قبلهم ، و أن العلماء لم يقدروا دلك حق قده ، كما دكر أن كثرة عزلهم و انتشار الرشوة و المحسوبية بينهم كانت من الأمور التي أضرت كثيرا بهده الحرف1

انه خلال فترة حكم السلطان مراد تعرض الصدر الأعظم صوقللى محمد باشا لطعنة قاتلة عام (976هـ / 1589م) بعد أن تمكن بمهارته العسكرية من قهر أعداء الدولة وحافظ على هبتها و قوة نفوذها ، كما قوى الأسطول العثماني ، و أصلح أمور الإدارة بكفاءة حتى أصبحت لدولة مهيبة الجانب ، كما قام بإبرام الصلح مع عدد من دول أوروبا المعادية للدولة العثمانية وفي دلك ي قول محمد خير فلاحة " ... ولولا وجود الوزير الفذ و المجاهد الكبير و السياسي القدير محمد باشا صوقللى لانهارت الدولة ، إذ قام بإعادة هيبتها وزرع الرهبة في قلوب أعدائها و عقد صلحا مع النمسا بإتمام توقيع معاهدة عام 1567م(975 هـ) و احتفظت بموجبها بأملاكها في بلاد المجر و دفعت الجزية السنوية المقررة سابقا للدولة ، كما اعترف بها أمراء ترانسلفنيا و الأفلاق و البغدان "2

وقد وصف صاحبا كتاب المجتمع الإسلامي و الغرب حال الدولة نهاية القرن السادس عشر بقولهما " ... صحيح أن الفساد كان قد استشرى في مركز الإمبراطورية في نهاية القرن السادس عشر ، لكن الأشخاص الجيدين كانوا لا يزالون متواجدين ... وأن الادارة العامة و المالية كانت شريفة الى حد مقبول .."3
وهكذا بموته ضعفت الدولة من جديد و قامت مشاحنات بين الصدور العظام، وارتبكت أحوال البلاد ، و تمردت بعض فرق الجيش و لم تتمكن الحكومة من ردعهم ، كما كثر عزل الصدور العظام مما أدى إلى خروج بولونيا عن الدولة العثمانية و حربهم لها **4**.

1_ اكمل الدين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ج1، ص 306.
2_ هاميلتون جب و هارولد باوون ، المرجع السابق ، ص 292.
3_ فلاحة محمد خير : الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد ، القاهرة ، 2005، ص50.
4_ إسماعيل أحمد ياغي : الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 1995م(1415هـ) ، ص 102و103 .

ان السلطان سليم الثاني رغم انه كان يتدخل من وقت لأخر في ادارة شؤون الدولة و اتخاذ القرارات السياسية ، الا انه قضى معظم سنوات حكمه الاخيرة في الحريم تاركا شؤون الدولة في يد محمد صوقللى . و كانت النتيجة هي بدء عهد 'سلطنة الحريم' التي برزت في القرن التالي ، كما تخلى السلطان عن العادة القديمة الخاصة بتدريب الامراء العثمانيين على شؤون الادارة و الحرب باشراكهم في حكم الولايات ، ومند دلك الوقت كان الامراء يمضون حياتهم في الحريم دون ان يكتسبوا علما أو خبرة مما قد يفيدهم حين يتولون الحكم . وقد ظل صوقوللى يتولى الصدارة العظمى خلال السنوات الخمس الاولى من حكم مراد الثالث ، الى ان قتل في عام 1579م نتيجة لاحدى مؤامرات القصر ، لكن بعد ان نجح في المحافظة على هيبة الامبراطورية العثمانية •. على ان ضعف سلطته نتيجة لفساد محظيات سليم الثاني ثم نساء القصر في عهد مراد الثالث مما اشعر العالم العثماني كله بصدمة اهتزاز اركان الامبراطورية التي انتقلت من البلاط الى العاصمة ثم الى الولايات ، في النهاية أحست بها الدول الاجنبية **1**.

من خلال ما سبق يتضح أن مسار الدولة العثمانية في عهد سليم الثاني دخلت مرحلة المراوحة (التوقف) والركود، لأن جميع الاسباب و العوامل التي تؤدي الى اضمحلال الدول : كالاستبداد و الرشوة و السفاهة و الجهل بدأت تظهر في عهده ، ولكن بجهود علماء ورجال دولة محنكين من أمثال صوقوللو محمد باشا توقفت هذه التداعيات واستمرت الدولة في أعمالها ولكن ببطء كأنها تراوح في مكانها ولهذا سُميت هذه الفترة بمرحلة المراوحة واستمرت حتى خلافة محمد الرابع **2**.

هكذا '.. تمتع محمد صوقوللى بكفاءة عالية و بتوجه شخصي ، فلم يكن صديقا للشعب و لا المفضل لدى السلطان ، لكن الكل كان يقدره و يحترمه .. **3**

• تجلى دلك خارجيا في فتح تونس في 1574حيث اعتبر الصدر الاعظم محمد صوقوللى هدا الفتح في ردا مباشرا على هزيمة معركة لبانتو البحرية عام 1571، بل انه خاطب سفير البندقية قائلا :حلقتم دقوننا في معركة لبانتو فقطعنا أيديكم في تونس ، و الذقون ينبت غيرها ، أما الايدي فلا ينبت غيرها ابدا" . ينظر : الدغيم محمود السيد ، أضواء على البحرية الاسلامية العثمانية ، منشورات اتحاد المؤرخين العرب ، القاهرة، 1414ه / 1994م، ص 416 .

1_ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 148_149.

2_ محمد مصطفى نجم الدين : الدساتير والقوانين العثمانية .. الجذور والتوجه الجديد ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كوبنهجن، الدنمارك ، 1434ه / 2013م ، ص128 .

3-ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAMM : dictionnaire géographique , ethnographique et biographique des peuple musulmans . tome 7.s-z ; librairie c.clinck sieck . Paris 1934 ; p 490-492.

2 _ الصدر الأعظم محمد كوبريلى (1066 هـ / 1656 م _1072هـ/1661م)

لم يلبث العثمانيون_ بعد أن وضعوا حلا معينا لمشكلة الشرق قبل انقضاء النصف الأول من القر السابع عشر _ ان وجهوا أنظارهم الى أوروبا مرة أخرى ، فقدأتاحت لهم ظروف لدول المناوئة في اضطراب اوضاعها مع حرب الثلاثين عاما • أن ينعموا بقسط كبير من الراحة ؛ غير أن عدم تحرك العثمانيين ضد ال هابسورغ و استغلال موقفهم الضعف خلال تلك المرحلة الصعبة في أوروبا قد فسر على أنه نجاح للدبلوماسية النمساوية ، لكن اهتمام العثمانيين في تلك الأثناء كان موجها الى جهة أخرى مختلفة ؛ فقد كان استيلاؤهم على جزيرة رودس و قبرص في البحر المتوسط قد ضمن الأمن لطريق التجارة البحرية ، الا أن جزيرة كريت كانت لا تزال تشكل عائقا هاما على دلك الطريق تحت أيدي البنادقة ، يواصلون أعمالهم التجاري في البحر المتوسط من خلالها ، و يتابعون التطورات الملاحة عن كثب .

و كانت علاقة العثمانيين مع البنادقة قد أخدت في التردي في البحر المتوسط و لعبت أعمل القراصنة دورا هاما في دلك .

لم يستطع الأسطول العثماني حتى تلك الآونة القيام بأعمال مهمة في البحر المتوسط ، و اقتصر أمره على مطاردة القراصنة و العمل على حماية الشواطئ دون الدخول في حرب جادة و في ظل تولي السلطنة سلطان كان لا يزال صبيا اعتبرت الدولة العلية محظوظة باعتبار تولي أمرها من طرف نائب السلطان و هو الصدر الاعظم محمد باشا كوبريلي الوزير الطاعن في السن ، فما أبرز ملامح هه الشخصية و ما أهم أعماله لتي قام بها حفاظا على هيبة الدولة العثمانية ؟

يتفق أغلب المؤرخين على أن الدولة سارت من جديد في طريق الاضمحلال بعد انقضاء حكم مراد الرابع (ت 1640م) **1**، و كان السبب المباشر في انقادها الجهود المبدولة من طرف أسرة كوبريلى (خلال فترة 1656_1683م)••. و يعد مؤسس هده الأسرة 'محمد كوبريلى' الألباني الأصل الذي دخل في خدمة الدولة عن طريق 'الدوشرمة' ثم التحق بالخدمة العسكرية ثم بقوة حراسة قرية كوبرى في الأناضول التي منها اتخذ اسمه ، و حصل على تيمار ثم ترقى في مناصب العاصمة و الأقاليم _ عين واليا على دمشق و طرابلس و القدس ، ليعود الى العامة فيتقلد وزارة القبة _ حيث نال شهرة باعتباره اداريا ماهرا و أمينا و صارما و متعقلا ؛ و قد تولى محمد كوبريلى منصب الصدارة العظمى في 22 سبتمبر 1656م في سن الثمانين شريطة منحه سلطة مطلقة وأن يشرف على جميع المناصب الدوائر، فكان أن فوضته الدولة بصلاحيات واسعة عام 1656م ، و بدأ باتخاد سلسلة اجراءات حاسمة لصالح الدولة **2**.

• خاضها العثمانيون ضد تحالف أوروبي مقدس ما بين(1618/1648م) واستفادت منه النمسا أيما استفادة .

1_ ينظر**:**عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق ، ص 153 و أوغلى اكمل الدين احسان ، المرجع السابق ، ج1، ص 54_55 .

2_ ينظر: كارل بروكلمان، المرجع السابق ، ص 516 و عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص 153 و اوغلى أكمل الدين احسان ، امرجع الابق ، ج1، ص 56، 57 .

••.ومن تلك الجهود ان محمد كوبرللى وقف في وجه اطماع فرنسا بقوة عندما الحت على ما اعتبرته حق تجديد امتيازاتها الممنوحة مند عهد القانوني ، فكان ان رد محمد كوبروللي بأن ' تلك المعاهدات لست اضطرارية وواجبة اتنفيد بل هي منحة سلطانية فحسب' ينظر : قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، الدار العربية للعلوم ، مطبعة المتوسط، ط 2، 2003 ، ص 26.

قام محمد كوبريلى بتولية أنصاره مناصب الدولة الهامة ، بعد أن حصل من السلطان محمد الرابع• على تفويض كامل بعد أن جرت تزكيته للسلطانة الوالدة طورخان ، وباشر مهامه فعلا في 1656م (1067هـ).

كان من حسن حظ السلطنة ان حافظ محمد الرابع على كلمته و لم يتدخل في شؤون ادارة الصدارة العظمى تحت مسؤولية محمد كوبروللى و حتى ابنه احمد من بعده . و هم موقف يحسب لهدا السلطان في تاريخ الدولة العلية العثمانية .
كان أول ما قام به محمد كوبرولى ازالة العوائق التي تحول دون السير العادي القانوني لدوائر الدولة دون تداخل الصلاحيات ؛ هدا التداخل الذي تسببت فيه فرق الانكشارية المتمردة الدي كان من اهم أسباب تدهور الامبراطورية و الدي ادى بها الى الفساد العام و بناء على هدا قام قتل الكثير من الانكشارية ، و يدكر البعض انه قام بشنق حوالى ثلاثين الفا من المسئولين و العلماء بتهمة الاختلاس ، أو بتهمة ارتكاب ذنوب و خطايا أخرى ما \اجبر الاخرين على الامتثال للفضيلة و الاستقامة ، و على هدا دخلت الخزينة مرة أخرى كافة الايرادات التي كانت تدخل في جيوب أولئك الموظفين ، بالاضافة الى انه أنقص عدد الدين يتقاضون مرتبات ثابتة من الدولة ، الامر الدي ادى الى خفض العجز في ميزانية الدولة بشكل كبير من 160 مليون أقجة في 1653م الى 12 مليون فقط عام 1660م حيث تم اصلاح الخلل المالي بشكل كبير **1 .**

و هكذا اتخد محمد كوبروللى مثل هده الخطوات الداخلية لانهاء مظاهر الانحراف و الفساد من طرف الموظفين و المسؤولين باختلاف مستوياتهم و كان أن عهد في وقت مبكر بمسؤولية العمليات العسكرية الى ابنه أحمد و خليفته من بعده في منصب الصدارة العظمى .

أما على المستوى الخارجي فقد أراد محمد كوبروللى و من خلفه من بعده من أفراد أسرته أن يبعث في الدولة روحا جديدة تتسم بالحزم و القوة ضد جيرانها في الشمال فكان مما قام به :

عندما حاول أمير ترانسلفلنيا 'جورج راغوبكي ' عدم الوفاء بالتزاماته المالية تجاه السلطان ، عزله محمد الرابع وولى مكانه 'ميخائيل أباقي'مما كان سببا في قيام حرب تزعمها المجريون ، ثم ما لبثت أن انضمت اليهم القوى الاوروبية المتمثلة في 'عصبة أوجزيرج'(اتحاد الراين) ، فظهرت بدلك الحرب الصليبية في اوروبا من جديد ضد العثمانيين و دفع خطرهم ؛ فماكان من

• لم يتجاوز السابعة من عمره في 1648. ينظر : اوغلى إحسان أكمل الدين ، نفسه ، ص 46.
يدكر بعض المؤرخين عن هدا السلطان انه كان رجلا لعوبا لا يهتم الا بحياة اللهو و المتعة . ينظر : بيتر شوجر ، المرجع السابق ، ص 220.
1_ بيتر شوجر ، المرجع السابق ، ص 221. و اسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 110.

العثمانيين الا أن هبوا للدفاع عن كيانهم في أوروبا ، فاجتاحت جيوشهم المجر عام 1663م(1037 هـ) زحفا باتجاه النمسا و مهددة فيينا نفسها ، فكانت موقعة عظيمة بين الطرفين كتب للعثمانيين النصر فيها عند جبل ' غوتارد' على نهر الراب (1665م /1085ھ)
و برغم هدا النصر الكبير فقد عقد السلطان محمد الرابع معهم صلحا ليتفرغ لمناوأة السياسة الفرنسية التي أخدت تنحى منحى العداء تجاه العثمانيين تحت وطأة البابوية و رجال الكنيسة **1**.

لدلك عندما تولى احمد باشا كوبروللى خلفا لوالده محمد (توفي في 1661م/ 1072ھ)، قاد الجيوش العثمانية بنفسه و استطاع أن يكمل مشروع والده في هدا الجانب حيث واصل التقدم نحو الغرب و أحرز نصرا باهرا في موقعة ' ايوار' ثم تقدم الى حصار' قندية' اخر معاقل البنادقة في جزيرة كريت و أحكم الحصار حولها حتى اقتحمها عام 1670م (1080ھ) .

إن احمد باشا كوبروللى على العكس من أبيه ، تولى الوزارة العظمى و عمره ست و عشرون سنة فقط ه- ربما هدا السن في وقتنا لا يستطيع الشاب فيه أن يدير شؤون بيته فضلا عن أعمال أخرى – لكن هدا الشخص كان يدير مملكة ضخمة هائلة بالوكالة عن السلطان لمدة أربعة عشر عاما ، أثبت فيها الكفاءة و الجد و الاجتهاد بسبب تدريب أبيه له حيث شغل منصب واليا على الرومايلي (الأراضي الأوروبية في البلقان) ثم واليا على بلاد الشام برتبة وزير ومما يلفت النظر و يعجب له انه ابتدأ حياته في التدريس و التعلم التعليم لكنه بعد دلك سلك طريق والده ، لكنه ظل محبا للكتب حيث كانت له مكتبة فريدة و كبيرة ، لكنه آنس مع دلك الجهاد
و الجد و الاجتهاد و" الحقيقة ان روح الفتوح و الجهاد قد انتعشت من جديد بتوليه الصدارة العظمى " 2

أيضا من الأمور المهمة المستجدة ان أوروبا أخدت تتواطأ عليه حيث نجد البابا ' غريغوري العاشر' كان قد استغل فرصة وجود السلطان محمد الرابع و صغر سنه ، ليبدأ في اثارة الدول الاوروبية عليه ؛ و حاول الأوروبيون انتزاع المجر في حرب الثلاثين سنة المشهورة أنداك .

ان سلطة الدولة بدأت تتاكد في العاصمة و خارجها على السواء ، و أخدت الحياة السياسية شكلا جديدا و تدعمت الموارد المالية . فدخل العثمايون مع تلك الجهود مرحلة احياء جديدة ، غير أن ثمار دلك لن يستمر الا الى عام 1683م... وكان من اهم اعمال احمد كوبروللى الاتجاه الى " اردل" بالاراضي النمساوية ، حيث دخلها الجيش عام 1662م، ما يعني دلك بداية حرب جديدة مع ال هابسبورغ بعد فترة توقف طويلة .
تلاه فتح " ايوار" الواقعة في سلوفاكيا عام 1663م، عقد معاهدة بين الطرفين في نفس السنة و بدلك حقق العثمانيون مأربهم من الحرب 3.
استطاع احمد باشا كوبروللى ايضا ان يفتح جزيرة 'كريت' شرقي المتوسط و ان ينتزعها من البنادقة مما جعل السيطرة عليها ترجع الى الدولة اعثمانية مرة اخرى عام 1666م.

_1 احمد ياغي اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 110، 111 بتصرف
_2 اكمل الدين احسان اوغلى، المرجع السابق ، ص 57 بتصرف .
_3 نفسه ، ص 56، 57.

هكدا أمنت الدولة حدودها جنوبا بالسيطرة على جزيرة كريت لتشرع بعدها في التفكير ف فتح جديد ، فكانت تلك الساحة هي أوكرانيا الواقعة شمال البحر الاسود و التي طالما تطلعوا اليها ، فكان ان دخلوا حلبة الصراع ضد " لهستان' و روسيا و اسفرت النتيجة عن امضاء صلح بطلب من لهستان 1682م ، بلغت الاراضي العثمانية في شمال و غرب البحر الاسود اقصى اتساعها و تأسست هناك ايالتي بودوليا و قمانيچه و سعى العثمانيون لتدعيم أمنها ، تلى دلك ارسال حملة الى چهرين قرب كييف باوكرانيا فاستولت على تلك القلعة المهمة و هدمتها بكاملها و كان من ناج دلك اعتراف روسيا بتبعية غرب اوكرانيا للعثمانيين وفق معاهدة عام 1681م... كل دلك جعل الرعب ينتشر من جديد تجاه العثمانيين في اوروبا حيث راى الاوروبيون ان الامبراطورية العثمانية قادرة رغم تردي احوالها على القيام بفتوح جديدة في ظل فترة استجماع القوى التي بدأها الوزير الاعظم محمد كوبرولى وواصلها ابنه احمد من بعده (توفي في 1676م/ 1087هـ)؛ ثم جاء من بعده صهره قره مصطفى باشا المرزيفوني ليتمكن من تهديد فيينا عاصمة النمسا ليفشل حصارها نهائيا عام 1683م لعدة اسباب ...
و قدكشفت هزيمة فيينا بشكل مؤلم مدى ضعف العثمانيين الاداري و العسكري ، كما أجبرتهم على ان يقبلوا مكرهين بتفوق الاوروبيين ، ليدخلوا مرحلة أصبح عليهم فيها أن يبحثوا عن الحل ليس لديهم فقط و لكن عند الغرب أيضا 1.

1_ المرجع السابق ، ص 60،59 بتصرف

يمكن القول أن عهد أسرة كوبروللى (1656_1702م) خضع لكثير من التغيرات ، فقد قيل أنه برغم مرور الإمبراطورية العثمانية بفترة من التدهور استغرقت نحو تسعين عاما ابتداءا من وفاة السلطان سليمان (1566م) ، إلا أنها كانت ما تزال تحتوي على مقومات الحياة في وقت تولي محمد كوبروللى منصب الصدر الاعظم ولم تكن بحاجة لا الى قيادة قوية و أمينة لاعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى .
و يؤكد أولئك الدين يشاركون في هدا الرأي على أن القيادة العسكرية السيئة لكارا (قرا) مصطفى كوبروللى ، هي التي أنهت قبل الأوان محاولات استعاة الدولة العثمانية لنشاطها أو تجديده **1**.

لقد انصبت جهود محمد كوبروللى ومن بعده من أسرته على الإصلاح المالي و الإداري و الاقتصادي و العسكري ، و مع ما حققاه من انتعاش للدولة و تجاوزها لكثير من مصاعبها ، فان هده المحاولات قد أخفقت بمجرد أن انتهى عهد هده الأسرة ... لان التقهقر الدي بدأ في الدولة العثمانية قد تسارع مع بداية القرن السابع عشر حين اشتدت الازمات عليها ، على الرغم من أن بعض الاصلاحات قد أوقفت من وتيرة اندفاعه كما أسلفنا **2**.

ان المشكلة كانت اكبر من ان تحاصر باصلاح داخلي محدود ، فقد كان لا بد من أن تتحرك السلطة باتجاه الداخل و الخارج معا بامكانات جادة و صارمة حتى تلاحق التطور السريع الدي يحدث في الدول الاوروبية المنافسة لها "..ففي منتصف القرن السابع عشر كانت هناك مشكلات عديدة أعقد من أن تستجيب لمحاولات الاصلاح و اتي كانت تتركز ببساطة على اعادة الحيوية لكفاءة الجهاز الاداري و الجيش . و على هدا فان وجهة النظر القائلة بأن كل ما كانت تحتاجه الدولة لتصويب الاخطاء و اعادة ترسيخ الامبراطورية هو قيادة أمنية ، لا يمكن أن تصمد ؛ دلك ان الدي كانت تحتاجه الدولةهو اجراء تغييرات أساسية لم يكن في مقدور أي احد ان يدركها حتى آل كوبروللى الدين نشأوا في أواسط الوظيف العمومي ، و بقدر ماكانت الانجازات التي حققها الك كوبرولى ملحوظة و مرموقة ، بقدر ما كان مصيرها الفشل المطلق . و لعل أعظم إسهام قامت به هده الاسرة له مغزاه أنها لم تحكم خلال فترة من التاريخ العثماني عندما كان ضعف الدولة الواضح يشجع بسهولة القيام بهجوم ضدها من طرف خصومها القدامى من الهابسبورغ أو الروس الأعداء الجدد ، و هو الاعتداء الذي لو حدث لم يكن يمكن التصدي له و كبحه ؛ لدلك هناك عدة اسباب لعدم قيام هاتين القوتين (الهابسبورغ و روسيا) باتخاذ خطوات ايجابية ضد العثمانيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر، يتلخص أحدهما في أن ادارة كوبروللى نجحت في التغطية على حقائق أمور الدولة . و لهدا عندما أصبح من غير الممكن في القر الثامن عشر اخفاء عجز الامبراطورية

1_ اسماعيل أحمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 223،222.
2_ قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص41،40.

العثمانية ، لم يعد ممكنا تجسيد الهجوم الذي قد يودي بالإمبراطورية نظرا لأن القوى الكبرى كانت تعمل ضد بعضها البعض في محاولة لحل ما أصبح يعرف باسم المسألة الشرقية كل من منظوره الخاص وفق مصالحه الداخلية " **1**.

وإمعانا في تقيم مرحلة تولي كوبروللى قيادة الدولة من منطلق الصدارة العظمى الوكيلة عن السلطان ، يرى المؤرخ قيس جواد العزاوي ان محاولات الاصلاح الاولى هده اتسمت بسمات جعلتها لا تتواكب و التغيرات الاقليمية الاوروبية المجاورة للدولة العثمانية ما جعلها مؤقتة سرعان ما انعكست سلبا على استمرارية قوة الدولة حيث يحصرها في اربعة ملاحظات هامة تتمثل في الآتي :

الاولى : ان الصلاحيات الأولية توجهت نحو الإدارة المالية و النظام الضريبي ، و هما في الواقع جوهر الازمة في بدايتها. و لكن العالم حينئذ كان يتحول بسرعة كبيرة ، وقد تكدست الثروات في الدول الاوروبية بينما شحت في الدولة العثمانية بعد أن حرمت من التجارة الشرقية . و ضعفت سوقها الداخلية ، و هو الامر الدي أفشل هده المحاولات في مهدها .

الثانية : اعتمدت هده المحاولات على الجهد العثماني المحلي في مجالي التنظير و التطبيق ، و ليس على جهود الخبراء الاوروبيي .

الثالثة : أنها _ أي الدولة _ احتفظت بالمؤسسات التقليدية المهنية و العسكرية و الثقافية ، و حاولت اصلاحها من الداخل ، و لم تفرض بديلا عنها كما حدث في محاولات الاصلاح اللاحقة خلال القرن الثامن عشر .

الرابعة : أن محاولات الإصلاح الاقتصادي لم تدرك أنها لم يكتب لها النجاح ما دام نظام الامتيازات الأجنبية يكبل حركة الإمبراطورية داخليا و خارجيا ، فينزع عنصر المبادرة و المنفعة من يد التاجر العثماني و يمنحها للتاجر الأوروبي .

لدلك كله كان طي صفحة التجديد الداتي و حركة الاصلاح الداخلي في الامبراطورية ليس بسبب استحالة هدا الاصلاح او عدم اقتناع القائمين عليه بقدر ما كان بفعل تراكم ما يمكن ان نسميه بالاخطاء الاستراتيجية التي ارتكبتها الامبراطورية في مسيرتها التاريخية ، دلك أنها و هي في أوج قوتها و منعتها كان عليها اولا الا تسمح بسقوط غرناطة عام 1492م ، اخر المعاقل الاسلامية في اسبانيا ؛ و كان عليها ثانيا أن تبدل التحالف مع فرنسا لمحاربة النمسا في القرن السادس عشر على أن تدعم المماليك و تزودهم بالعزم اللازم لمحاربة التوسع الأوروبي في البحار الشرقية بدل التفرغ لمحاربتهم و هم في أوج صراعهم مع البرتغاليين، كما كان عليها ثالثا ادراك خطورة الوضع الدولي المحيط بها ووقف صراعها مع الدولة الصفوية _ و التي كان عليها قدر من المسؤولية في هدا _ هدا الصراع المسلح الذي تستفيد منه القوى المعادية لها ... الى جانب الوضع الداخلي فقد كان على حركة الاصلاح لكي تستكمل شروط نجاحها ان توجه الانظار الى الخارج ايضا فتعزز من وضع الامبراطورية في النظام الدولي الدي بدأ يتحرك في غير صالحها " 2.

1_ اسماعيل أحمد ياغي، نفسه ، ص 225.
2_ نفسه ،ص 42.

و في هدا الصدد نجد المؤرخ عبد الرحيم مصطفى يجمل لنا جملة من التحديات التي واجهت الدولة العثمانية و لم تتمكن من أن تتجاوزها خاصة فيما يتعلق بمواكبة التغيرات العميقة في الدول الأوروبية اقتصاديا عسكريا و إداريا فيقول " ... و في الوقت الذي تراجع فيه تفوق العثمانيين البحري مؤقتا في البحر المتوسط ، اعترضتهم في البلقان ازدياد قوة النمسا
و الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، فتراجعوا عن فيينا ثم ما لبثوا ان فقدوا المجر ...فعلى حين تدهور الاتراك انفسهم ظهرت روسيا و عدد من القادة الممتازين في المجر و بولونيا
و النمسا ، دلك ان طبيعة الامبراطورية كانت تتطلب همة و تعقلا استثنائين لضمان استمرارها فدولة تستند الى السيطرة العسكرية على أجناس وأديان عدة كانت تتلب عناية خاصة بالمحافظة على كفاء الجيش و ضمان احترام_ ان لم يكن حب _ الرعايا المسيحيين الدين كانوا يشكلون عنصرا لا يقل أهمية عن رعايا الدولة من المسلمين ، و لم تراع الدولة كل دلك بمرور الوقت . فعلى حين أن نشاط و عبقرية سلسلة من الحكام العظام قد أوصلتها إلى أوج مجدها فلم تلبث أن تلتهم سلسلة من السلاطين الضعاف ، و بعد أن حرم الجيش من السلاطين العظام الدين قادوه إلى المعارك لم يحترم السلاطين الين فضلوا الحريم على ميدان القتال ...
و القوات العسكرية المتمردة التي أدركت أهميتها بالنسبة إلى الدولة أخدت تولي السلاطين
و تخلعهم و تبتز الاموال من كل سلطان جديد . كل دلك اسرع خطى الفساد ، و بالتدريج فقدت الانكشارية صفاتها القتالية و لم يعد بالامكان الوثوق بهم في ميدان القتال ، خاصة و أن الرشوة بالنسبة اليهم أصبحت أكثر أهمية من اراز النصر . باضافة الى دلك لم يبدل جهد جدي لمحاكاة الدول الاخرى التي كانت تدخل.
التحسينات على سلاحها و أساليبها العسرية في الوقت الدي كان يجري فيه تعيين القادة لا لكفاءتهم بل للرشاوى التي كانوا يدفعونها " 1.
هكذا يمكننا القول ان فترة تولي محمد باشا كوبروللى و أفراد اسرته من بعده الصدارة العظمى كانت فأل خير على الدولة التي كادت ان تتلقى صدمات توشك ان ترديها في مقتل نتيجة تراجع دور السلاطين الرهيب ، فقد كان محمد كوبروللى مثبتا للسلطان و خير معين للدولة ، استطاع ان يوطد دعائمها من الداخل من جديد و ان ينشر فيها الامن و الامان و ان يقضي على اعدائها القريبين .
كما ان محمد كوبروللى اضطر الى الاتجاه نحو البلقان الدي كان قد بدأ يثور و قضى على الاضطرابات في ترانسلفانيا رغم ان المواصلات في غاية الصعوبة و القضية بالشهور دهابا و ايابا ، كل دلك نستشرف منه الهمة العالية التي امتلكها محمد كوبرولى و هو في البعين من عمره و التي ادا تمكنت من انسان فليس هناك حد لنشاطه مهما بلغ من العمر ، و هكدا ظل محمد باشا يشغل منصب الصدارة لخمس سنوات يمكن القوا ايضا انها كنت من أحسن السنوات و أسعدها على الدولة في أيامها تلك ، حيث يرى بعض المؤرخين ان نهاية القرن السابع عشر يعد نهاية التمدد العثماني اد عقدت معاهدة كارلوفيتس 1699م بين الدولة العثمانية و النمسا و البندقية و روسيا و بولندا بجهود فرنسية " و التي بموجبها تنازلت الدولة العثمانية عن مدينة أزوف لروسيا و تنازلت عن بودوليا و أوكرانيا لصالح بولندا و للنمسا عن المجر
و ترانسلفانيا ، و للبندقية عن المورة و عقدت هدنة مع النمسا لمدة خمس و عشرين سنة ،
و لم تبق أية دولة تدفع أي مبلغ كجزية للدول العثمانية ، و بهدا كانت الدول النصرانية كلها

1 _ عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 104،105 بتصرف .

تقف بوجه العثمانيين.. و كان تنازل العثمانيين عن أراض تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكهم بداية الانسحاب العثماني من أوروبا ، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر التفكك و الاضمحلال السريع ... و نتج عن دلك تدخل الانكشارية الدين تمكنوا من عزل السلطان مصطفى الثاني في 1703م ، لتعود الاضطرابات الداخلية من جديد .."1.

خلص' بيتر شوجر' في كتابه أوروبا العثمانية الى جملة استنتاجات حول تقويم فترة حكم أسرة ال كوبرولى تزيدنا توضيحا للدور العظيم الدي قامت به هده الاسرة في حفظ كيان الدولة في ظل تحديات عظيمة يصعب تجاوزها داخل و خارج الدولة حالت دون استمرار اصلاح الاوضاع ، فيقول :"... ان الاستنتاج الذي يقدم نفسه فيما يتعلق بأسرى ال كوبرولى ، عندما يؤخد في الاعتبار ما هو اكثر من كفاءة الحكومة المركزية ، ما يأتي : في منتصف القرن السابع عشر كانت هناك عدة مشكلات أعقد من أن تستجيب لمحاولات الاصلاح و التي كانت تتركز ببساطة على اعادة الحيوية لكفاءة الجهاز الاداري والجيش . و على هدا فإن وجهة النظر القائلة بأن كل ما كانت تحتاجه الدولة لتصويب الأخطاء و اعادة ترسيخ الامبراطورية هو قيادة أمنية إن وجهة النظر هده لا يمكن أن تصمد. دلك ان الدي كانت تحتاجه الدولة هو اجراء تغييرات أساسية لم يكن في مقدور أي احد أن يدركها حتى ال كوبرولى الدين نشأوا في الوسط الوظيفى العثماني ؛ و بقدر ماكانت الانجازات التي حققها ال كوبروللى ملحوظة
و مرموقة ، بقدر ما كان مصيرها الفشل المطلق . ولعل أعظم اسهام قامت به هده الاسرة له مغزاه ، أنها لم تحكم خلال فترة من التاريخ العثماني عندما كان ضعف الدولة الواضح يشجع بسهولة القيام بهجوم ضدها من أي من خصومها القدامى من الهبسبورغ أو الروس الأعداء الجدد ، و هو الاعتدا الدي لو حدث لم يكن يمكن التصدي له و كبحه . و هناك عدة اسباب لعدم قيام هتين القوتين (الهابسبورغ و الروس) باتخاد خطوات ايجابية ضد العثمانيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، يتلخص أحدهما في أن ادارة ال كوبروللى نجحت في التغطية على حقائق أمور الدولة . و لهدا و عندما أصبح من غير الممكن في القرن الثامن عشر اخفاء عجز الامبراطورية العثمانية ، لم يعد ممكنا تجسيد الهجوم المشئوم الدي قد يودي بالامبراطرية نظرا لان القوى الكبرى كانت تعمل ضد بعضها البعض في محاولة لحل ما أصبح يعرف باسم المسألة الشرقية ... لدلك لا يمكن حل أي مشكلات حقيقية عن طريق استبدال مسئولين بآخرين " 2.

في الاخير يمكن ان نتسخلص أهم الخطوات التي قام بها محمد كوبروللي لاعادة هيبة الدولة في النقاط التالية :
أ _ القضاء على كل أشكال الفتن التي كنت تعرفها الدولة العثمانية و التنكيل برؤوس الفتن ، الى درجة وصف معها بالدموية .
ب _ اعادة الاعتبار للقوة العسكرية عن طريق الانخراط في عمليات عسكرية كما هو الشأن بالنسبة للحملة التي شنها على ترانسلفانيا(جزء من بولونيا حاليا) و الحملة التي شنها شرق

1_ اسماعيل احمد ياغي ، المرجع السابق ، ص 114،115.
2_بيتر شوجر ، المرجع السابق ، ص 225.

الدولة العثمانية عندما بلغت جيوشه ' يانوفا' الايرانية .
ج_ انشاء عدة قلاع و حصون في الدردنيل لتعزيز البحرية العثمانية .
د _ اعادة التوازن لمالية الدولة بفضل اعتماد سياسة مالية رشيدة حيث تزايدت مداخيل الخزينة 1.

ولما أحس بتقدم سنه _ وكان قد تقلد الصدارة العظمى و هو في سن السبعين_ أقنع السلطان في عام 1661م ، بأن يخلع نفس المنصب على ابنه فاضل احمد باشا حاكم دمشق الدي شغل المنصب لمدة خمس عشرة سنة . وقد واصل فاضل أحمد سياسة لأبيه الخاصة بتقوية الدولة و الجيش و تركيز السلطة في يده ، ثم قاد بنفسه جيوش الامبراطورية و احتل جزيرة كريت التابعة للبندقية في 1669م، و حارب النمسا و استطاع أن يفرض سلطة السلطان على المناطق الواقعة غرب البحر الاسود : فاحتل بودوليا و جنوب شرقي اوكرانيا ، مما يدل على ان الدولة كانت لا تزال قوية أواخر القرن السابع عشر . على أن أواخر فترة صدارته العظمى شهدت الغاء 'الدوشرمة' في عام 1675م . و بعد وفاة فاضل أحمد باشا في 1676، خلفه في الصدارة العظمى أخوه بالتبني قرة مصطفى باشا الدي حاصر فيينا في 1683م، و اصطدم بالروس بسبب اوكرانيا ، و قد وشى به خصومه لدى السلطان بسبب فشله في الاستيلاء على فيينا و الخسائر التي لحقت بالجيش أثناء الحصار فأعدم عام 1683م ، تاركا الجيش في حال أسوأ مما كان عليه من قبل . و كان انهيار الجيش العثماني بعد فشله هدا في الاستيلاء على فيينا مؤذنا بفترة جديدة في علاقات الدولة مع أوروبا التي اتجهت الى اتخاد سياسة هجومية بعد ان أدركت مدى ضعف الدولة العثمانية و في خلال دلك انتزع بطرس الاكبر- مؤسس روسيا الحديثة- موقع ازوف شمال شرقي البحر الاسود ، فشكل دلك تهديدا للدولة العثمانية من اتجاه جديد تماما تكون عاقبته بعد قرن من الزمن تحول البحر الاسود الى بحيرة روسية تماما **2** .

وهكذا فإن أسرة الصدور العظام 'كوبروللى' تمكنت من اعطاء دفعة جديدة للدولة من خلال بسط نفودها على مقاليد الامور مرة أخرى ، إلا أن هده الاصلاحات لم تغص في اسباب الخلل الحقيقية ، بقدر ما راحت تعالج مظاهر الداء فقط ، و ارتبطت بأشخاص منفذيها _ عكس ما تسعى اليه دول العالم اليوم في تثبيت مفهوم بناء دول لا تزول بزوال الرجال كما يقال_ فلم تتعد عصورهم ، حيث كانت الاوضاع بعدهم تعود الى أسوأ مما كانت عليه من قبل...فقد حملت هده الاسرة على عاتقها مهمة الإحياء الأخيرة للدولة العثمانية ، و استعادة السلطات من مراكز القوى ، و القضاء على العصاة ، و اصلاح الحالة المالية ، ثم الانطلاق الى وسط أوروبا مرة اخرى ، في صحوة ما قبل الهزيمة و الانهيار الكامل . على أن هده الحيوية ، لم تستطع القضاء على أصل الداء الدي كان كامنا في السراي العثماني ، و قابعا في جنبات الروح المعنوية لرجالات الدولة و جندها . و مند دلك الحين ، بدأ البناء العثماني في الانهيار من الداخل ، حيث راحت تتردد بين جنباته أصداء الضربات من الخارج 2.

1 _ عبد الرحيم بنحادة ،المرجع السابق ، ص 109.
2_ احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ص152_154.
3_ سيد محمد السيد محمود ،**المرجع السابق ، ص366، 370 بتصرف .**

خاتمة

لاشك أن أن العثمانيين أقاموا دولتهم على أنقاض إمبراطورية مؤثرة وكبيرة، وتمكنوا من إزالتها نهائيا كقوة سياسية من التاريخ الإنساني، لكنهم لم يستطيعوا إزالة مخلفاتها وتراثها الفكري الذي أسهم وبصورة غير مباشرة في عصر النهضة، الذي تزامن مع سقوط القسطنطينية بيد الأتراك مؤشرا لبداية العصور الحديثة. وبناءا على ذلك يهدف هذا البحث إلى دراسة الدولة العثمانية من خلال نظمها الإدارية ، مركزا على مؤسسة الصدارة العظمى معتمدا على بعض الفرمانات والسجلات الهمايونية .

غير أن هذه النظم وردت في الوثائق والمصادر العثمانية كقوانين غير قابلة للاجتهاد ، ولايمكننا أن نحملها مفهوم العصر الحالى واجتهاداته، فآثرت ذكرها كما وردت، أما بالنسبة للمصادر فقد شكلت جوهر دراستى، فمن خلالها تمكنت من استنباط بعض النظم التى صدرت آنذاك، لأن كتابها تولوا مناصب مفصلية ، وكانوا ممن شاركوا فى صنع القرارات وأشرفوا على تنفيذ معظمها ، وقد كانت المصادرالمعتمد عليها سندا مكن من فهم القوانين والفرمانات التى صدرت والتى طبقت ، فضلا عن التعريج على قانون نامه الذى أصدره السلطان محمد الفاتح سنة 1461م ،ا د لم يكن بإمكان الباحث دراسة المرحلة من 1520-1687 دون دراسة الفترة التى هيأت لخلفاء الفاتح وبخاصة مرحلة سليمان القانونى 1520-1566م حيث دونت قراراته وفرماناته وفرمانات من خلفه من السلاطين حتى فترة السلطان محمد الرابع 1648-1687، وبحق تعد المرحلة 1520-1687 أهم فترات الدولة العثمانية لتدوينها الأحداث الداخلية والخارجية .

ان الدولة العثمانية تعد من اكثر الدول في تاريخ الاسلام عناية بالقوانين التنظيمية في نظامها الاداري و مؤسساتها ، ماجعلها تتحكم في مساحة شاسعة ضمت اراضي في اسيا و اوروبا و افريقيا نعمت بالاستقرار لمدة طويلة ، كما أمنت عبر نظامها المركزي شبكة علاقات متوازنة بين أجزاء مؤسستها الحاكمة ، فرأينا كيف مثلت الصدارة العظمى الجهاز الاداري التنفيذي المفوض عن شخص السلطان والصلاحيات الواسعة لهدا الجهاز، مهتما بالدرجة الاولى بتنفيذ القوانين السارية المفعول بفرمانات متتابعة صادرة من السلاطين متضمنة الاحكام الشرعية و القوانين العرفية الموسعة التي تتماشى و الكليات الكبرى لأحكام و قواعد الشريعة الاسلامية او ما يطلق عليه الفقهاء اسم " المصالح المرسلة" * ، فالدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر و السابع عشر استطاعت ان تقيم نظام كفيل بإحقاق العدالة و اداء الحقوق و ان تطور ذاتها وفق مستجدات العصر مع الاحتفاظ بهويتها ما جعلها تنسجم مع ذاتها ، رغم بداية الاضرابات التي هزت الدولة خلال القرن السابع عشرنفسه بظهور تنافر بين الصدور العظام و المؤسسة الدينية و العسكرية .

*مصلحة مسكوت عنها لمراد الشرع باعتبارها أو الغائها ، تعتبر حجة عند الاصوليين

و جمهور الفقهاء باعتبار النظر الى مقاصد الشريعة .ينظر : نور الدين بن مختار الخادمي : علم مقاصد الشريعة ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض 2001 ، ص 38 .

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية آخر دولة إسلامية كبيرة ظهرت وأختفت من العالم الذي نعرفه ، وآخر حضارة إسلامية شهدها العالم في مبلغ رقيها وتقدمها بشعوبها وبعدالة حكمها وبثقافاتها وتفوقها العسكري. لم تصمد تلك الدولة بوجه الزمن والتحدي الخارجي وخاصة بوجه الدول الاوروبية بقدر ما صمدت بتفوق نظامها القانوني الذي أستمد قوته من الشرع الإسلامي الشريف ومن التراث الإسلامي في الحكم والسياسة.

لقد أرتقت الدولة وأصبحت إمبراطورية تسيطر على معظم أراضي القارات القديمة آسيا وأفريقا وأوروبا في عهد **السلطان سليمان القانوني**، الدي يعتبره المؤرخون الغربيون أحد أعظم الملوك على مر التاريخ لأن نطاق حكمه ضم الكثير من عواصم الحضارات الأُخرى كأثينا وصوفيا وبغداد وأسطنبول وبودابست وبلغراد والقاهرة وبوخارست وتبريز وغيرهم .

وباعتلاء سليم الثاني العرش دخلت الدولة أحدى مراحل التوقف والمراوحة والتراجع حيث تميزت هذه المرحلة بأن أصبحت وظيفة الصدر الأعظم تشكل لمن يتقلدها الحاكم الفعلي وقائد الجيوش، وكان من أسباب اللجوء إلى هذه الوظيفة كبر رقعة الدولة واتساعها، وتدفق الأموال على خزائنها، مما جعل الحكام بعد ذلك يلجئون للترف والراحة تاركين للصدر الأعظم تحمل المسئولية.

والسلطان سليم الثاني هذا هو ابن روكسلان الروسية (حُرّم سلطان) ، والذي تولى السلطة بعد أن نجحت الدسائس التي وضعتها روكسلان في قتل أبناء الخليفة سليمان، واشترك سليم الثاني في بعضها.

وهذا الخليفة لم يكن قويًا كالخلفاء والسلاطين السابقين، ولكن وجود الوزير محمد صوقولى قد حفظ للدولة مكانتها، حيث عملت الصدارة العظمى كمؤسسة قائمة بداتها على تسيير شؤون الدولة و انقادها من عدة ازمات كادت ان تعصف بها مند انزواء السلاطين و توكيل شؤون الحكم و الادارة الى الصدور العظام ابتداء بعهد سليم الثاني .

وفي عهده دخلت الدولة العثمانية في مرحلة التوقف والركود ، لأن جميع الاسباب والعوامل التي تؤدي لاضمحلال الدول كالاستبداد والرشوة والسفاهة والجهل سرعان ما بدأت تظهر . ولكن بجهود العلماء ورجال دولة محنكين من أمثال صوقوللو محمد باشا _ كما دكرسابقا_ توقفت هذه التداعيات واستمرت الدولة في أعمالها ولكن ببطء كأنها تراوح في مكانها ولهذا سُميت هذه الفترة

بمرحلة المراوحة واستمرت حتى خلافة محمد الرابع 1 .

كما تطرقنا في هدا البحث و تزامنا مع دور الصدارة العظمى في اخد زمام الامور خلال القرن الـ 17م الى تجربة الدولة العثمانية من بناء وتاسيس الدولة القانونية التي بدأت بإمارة صغيرة بقانون وتنظيمات بسيطة ، ثم تطورت بهيكلها وتنظيماتها القانونية حتى وصلت إلى مصاف الدول الكبيرة في التاريخ. كانت لها قوانين نامة التي جُمعت في عهد السلطان الفاتح ووصلت إلى الذروة في عهد السلطان القانوني ثم بقيت هذه القوانين تراوح في مكانها من غير تطوير ولا تجديد حتى أصبح لاتلائم العصر حيث تقدمت الدول الاوروبية حولها وتجاهها وضدها. وعندما تنبهت الدولة الغارقة في سبات عميق فيما حواليها كان الوقت قد فات عليها خلال القرن الثامن عشر .

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن معاهدة كارلوفتز * سنة 1111 هـ /1699 م، قد كشفت عن فداحة الخلل الذي أصاب المنظومة المؤسساتية العثمانية، مما انجر عنه خلل في كافة أوجه ومناحي الحياة العثمانية وكان لزاما على السلاطين وصدورهم العظام_ باعتبارهم هرم السلطة العثمانية _ أن يوحدوا جهودهم من أجل تدارك الخلل، سيما وأن مركز الثقل بدأ ينتقل تدريجيا وبشكل جلي مع بدايات القرن السابع عشر من آسيا إلى أوروبا.

1_ اكمل الدين احسان اوغلى ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 58 .

*اعترف العثمانيون من خلالها بسيادة ال هابسبورغ على المجر . ينظر : اكمل الدين احسان اوغلى ، المرجع السايق ، ج1 ، ص 60 .

وأخيرا توصلنا بعد هذه الدراسة عن مؤسسة الصدارة العظمى ، ومسيرة هذه الدولة وامتدادها في ثلاث قارات إلى الاستنتاجات الاتي :

1_ ان تعيين الوزراء العظام مر بمرحلتين الاولى قبل وضع الفاتح نظام " الوشيرمه" حيث كانوا كلهم من الاحرار و الثاني بعد وضع هدا النظام _ لاسباب سبق التطرق اليها_ حيث اصبح الوزراء و الوزراء العظام من افرد هدا النظام حتى اواسط القرن السابع عشر مع استثناء وزير او وزيرين .

2. انه حتى اواسط القرن السادس عشر لعبت شخصية السلطان و عزيمته دورا مهما في انتخاب و تعيين الوزراء دوي الكفاءة و الدراية اما بعد دلك تغير الحال جدريا .

3- الاشارة الى القوانين والدساتير العثمانية في مرحلة قوة الدولة ونضجها وخاصة في عهد السلطان القانوني و التي تميزت بتقسيم المهام و تنظيم الدولة اداريا وفق حقوق وواجبات معينة اعطت لمنصب الصدارة العظمى و كيان الدولة هيبة و استقرارا منقطع النظير بمثيلاتها من الدول المجاورة انداك .

4- إستفادة الدولة من قوانين الدول السابقة عليها وخاصة دولة المدينة والدولة الاموية والدولة العباسية ودولة المماليك ودولة السلاجقة والبيزنطية في تكوين قوانيها الخاصة بها.

3- إبراز الإضافات الجديدة والمبتكرة التي أضافت سلاطين العظام والعلماء الأفذاذ والمجتهدين لما سبق من القوانين في اطار مراعاة احكام الشريعة الاسلامية .

4- ظهور مدى عدالة وملائمة هذه القوانين للمجتمع العثماني من المسلمين وغير المسلمين و تاثيرها على سمعة الدولة بالايجاب .

5- ظهور مدى تأثير عدالة هذه القوانين في أنهاء الأنظم الإقطاعية والحكم الإستبدادي في أوروبا.

6- معرفة علاقة قوة القوانين مع قوة الدولة وضعف القوانين مع ضعف الدولة – و هدا الجانب له من الاهمية بمكان ، اد يمكن اعادة صياغة تجربة الدولة العثمانية في واقع اليوم من حيث حسن تنظيم القوانين و حسن تطبيقها و الالتزام بها و اثرها في استتباب الامن و اقرار العدل الدي هو اساس الملك _

7- التنبيه الى مدى صلاحية السلاطين في سن القوانين وإصدار الفتاوي واثر دلك في استقرار المجتمع و الدولة على حد سواء .

و من خلال ما سبق نجزم بان العثمانيين أقاموا _ فعلا_ نظاما اداريا فعالا خلال هده المرحلة ذو كفاءة قوامه المؤسسات و تديره الكفاءات المدربة تدريبا عاليا في القصور الهمايونية التي كانت تعتبر بحق مدارس ادارية عالية التأطير و أن نظامهم هدا مستنبط من ميراثهم الاسلامي الذي هضم و استوعب ميراث الحضارات القديمة التي هيمن عليها كالحضارة

الفارسية و اليونانية ، كما أخذوا بعض انظمتهم و قوانينهم عن الامبراطورية البيزنطية التي ورثوا ديارها .

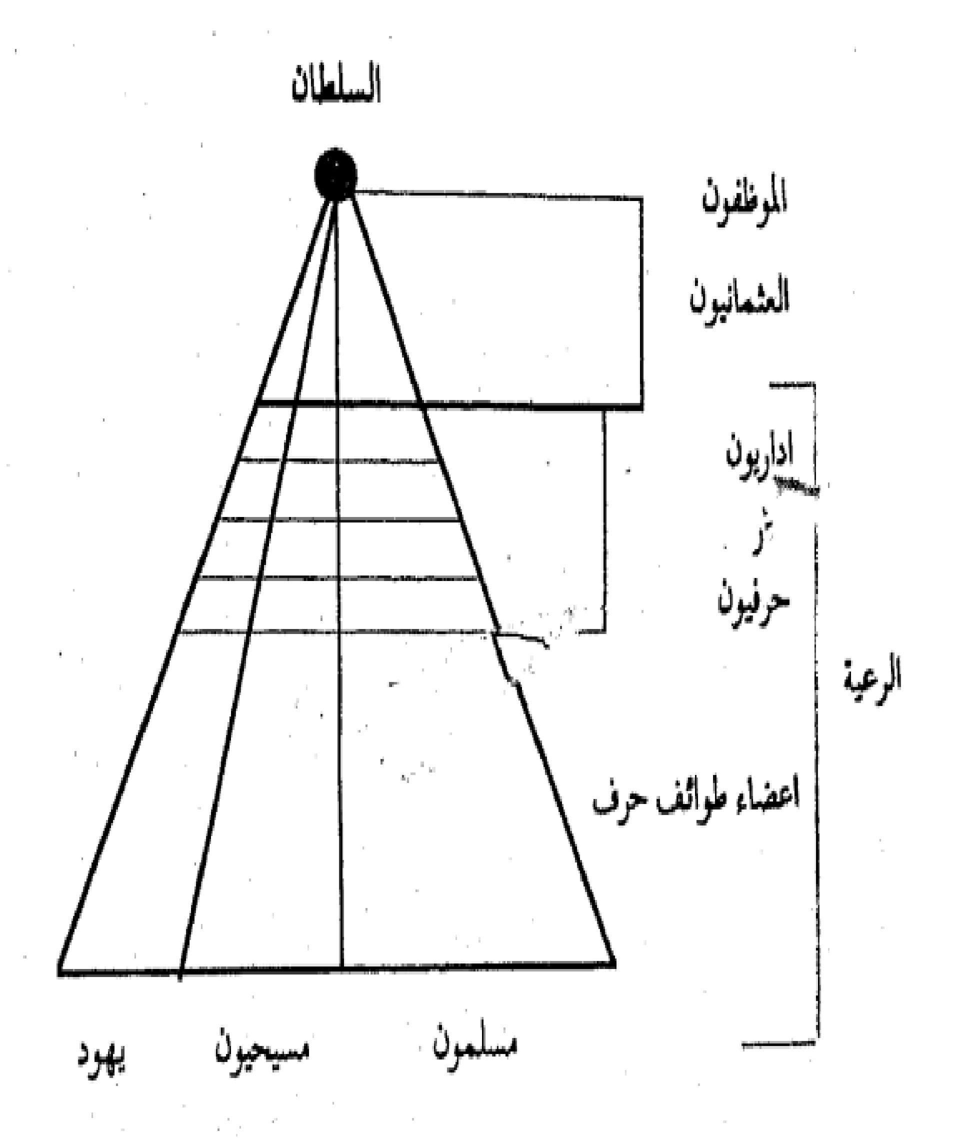
الملاحق

ملحق 1

التكامل بين القانون الشرعي و القانون العرفي

لقد كانت الشريعة امرا اساسيا لكل الولايات الاسلامية بما فى ذلك العثمانيين، لان الدين والقانون والادارة وايضا السلوك القويم ترتبط معا ويكمل بعضها الاخر، فلم يفرق المسلمون بين ما هو دنيوى وبين ما هو دينى مقدس في القانون .. فالقانون فى عرفهم يعنى الشريعة .. ومع هذا فالتفرقة كانت قائمة عمليا وكانت الشريعة فى كل الاحوال هى القانون التى يعول عليها. ولقد

بيترشوجر: أوروبا العثمانية (1354–1804)،في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، تر: عاصم الدسوقي،ط1،دار الثقافة الجديدة،القاهرة، 1998، ص20.
(المبحث الأوّل الفصل الأوّل).


السلطان
الموظفون
العثمانيون
اداريون
حرفيون
الرعية
اعضاء طوائف حرف
يهود
مسيحيون
مسلمون

"هيكلة الإدارة والمجتمع العثماني"
بيترشوجر : أوروباالعثمانية (1354-1804)،في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة، تر : عاصم الدسوقي،ط1،دارالثقافةالجديدة،القاهرة، 1998،ص48. (المبحث الثاني الفصل الأوّل).

_ ملحق 2 _

ملحق3 : قائمة صدور عظام الدولة العثمانية من سنة 1574 إلى نهاية القرن السابع عشر

الرقم	اسم الصدر الأعظم	مدة ولايته	عدد الولايات	
01	محمد باشا صوقولو	1565/06/28 - 1579/10/12		الوفاة
02	سميز أحمد باشا	1579/10/12 - 1580/04/28		الوفاة
03	لالا مصطفى باشا	1580/04/28 - 1580/08/07		الوفاة
04	خوجه سنان باشا	1580/08/07 - 1582/12/06	المرة الأولى	عزل
		1589/04/14 - 1591/08/01	المرة الثانية	عزل
		1593/01/28 - 1595/02/16	المرة الثالثة	عزل
		1595/07/07 -	المرة الرابعة	عزل

		1595/11/19		
		1595/12/01 . 1596/04/03	المرة الخامسة	الوفاة
05	كانيجلي سيواش باشا	1582/12/24 . 1584/07/25	المرة الأولى	عزل
		1586/04/14 . 1589/04/02	المرة الثانية	عزل
		1592/04/04. 1593/01/28	المرة الثالثة	الوفاة
06	أوزدمير أوغلو عثمان باشا	1584/07/28 . 1585/10/29		الوفاة
07	خادم مسيح باشا	1585/11/01 . 1586/04/14		استقال
08	سردار فرهاد باشا	1591/08/01 . 1592/04/04	المرة الأولى	عزل
		1595/02/16 . 1595/07/07	المرة الثانية	عزل
09	تكالي لالا محمد باشا	1595/11/19 . 1595/11/28		الوفاة
10	دامادا إبراهيم باشا	1596/04/04 . 1596/10/27	المرة الأولى	عزل
		1596/12/05 . 1597/11/03	المرة الثانية	عزل
		1599/01/06 . 1601/07/10	المرة الثالثة	الوفاة
11	سيكالا يوسف سنان باشا	1596/10/27 . 1596/12/05		عزل
12	خادم حسن باشا	1597/11/03 . 1598/04/09		أعدم
13	جراح محمد باشا	1598/04/09 . 1599/01/06		عزل
14	ياميشي حسن باشا	1601/07/22 . 1603/10/04		عزل وأعدم
15	مالكو ياوز علي باشا	1603/10/16 .		الوفاة

		1604/07/26		
16	صوقولو زاده لالا محمد باشا	1604/08/05 - 1606/06/21		قتل مسموما
17	درويش محمد باشا	1606/06/21 - 1606/12/09		أعدم
18	كيوجو مراد باشا	1606/12/11 - 1611/08/05		وفاة
19	دمادا ناصوح باشا	1611/08/05 - 1614/10/17		أعدم
20	أكوز قارا محمد باشا	1614/10/17 - 1616/11/17	المرة الأولى	عزل
		1619/01/18 - 1619/12/23	المرة الثانية	عزل
21	دمادا خليل باشا	1616/11/17 - 1619/01/18	المرة الأولى	عزل
		1626/12/01 - 1628/04/06	المرة الثانية	عزل
22	كوزالدجي علي باشا	1619/12/23 - 1621/03/09		عزل
23	أوريلي حسين باشا	1621/03/09 - 1621/09/17		الوفاة
24	ديلاور باشا	1621/09/17 - 1622/05/20		أعدم
25	قارا داوود باشا	1622/05/20 - 1622/06/13		عزل ثم أعدم
26	مار حسين باشا	1622/06/13 - 1622/08/08	المرة الأولى	عزل
		1623/02/05 - 1623/08/30	المرة الثانية	أعدم
27	لافكالي محمد باشا	1622/08/08 - 1622/09/21		عزل
28	كورجو (خادم) محمد باشا	1622/09/21 - 1623/02/05		استقال
29	كامنكاش قارا علي باشا	1623/08/30 -		أعدم

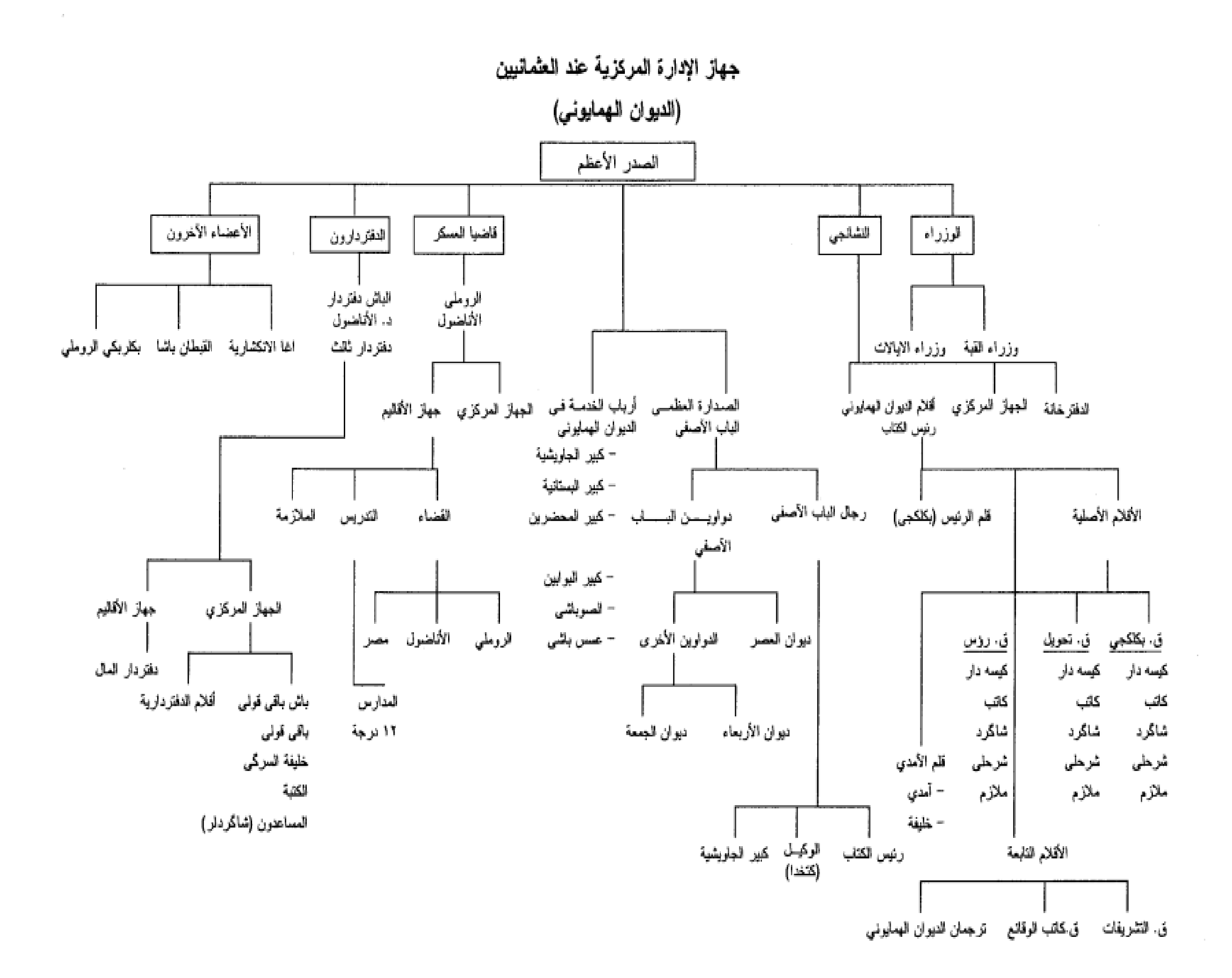
		1624/04/03		
30	جركس محمد علي باشا	1624/04/03 - 1625/01/28		وفاة
31	فليبلي حافظ أحمد باشا	1625/02/08 - 1626/12/01	المرة الأولى	عزل
		1631/10/25 - 1632/02/10	المرة الثانية	قتل
32	خسرو باشا	1628/04/06 - 1631/10/25		عزل
33	طوبال رجب باشا	1632/02/10 - 1632/05/18		أعدم
34	تبانياسي محمد باشا	1632/05/18 - 1637/02/02		عزل
35	بيرم باشا	1637/02/02 - 1638/08/26		الوفاة
36	طيار محمد باشا	1638/08/27 - 1638/12/23		استشهد في حملة بغداد
37	كامنكاش قارا مصطفى باشا	1638/12/23 - 1644/01/31		أعدم
38	سلطان زاده سميز محمد باشا	1644/01/31 - 1645/12/17		عزل
39	ناوسيئلي صالح باشا	1645/12/17 - 1647/09/16		أعدم
40	قارا موسى باشا	1647/09/16 - 1647/09/21		عزل
41	هزربار أحمد باشا	1647/09/21 - 1648/08/07		أعدم
42	صوفي محمد باشا	1648/08/07 - 1649/05/21		عزل ثم أعدم
43	قارا داوود مراد باشا	1649/05/21 - 1651/08/05	المرة الأولى	استقال
		1655/05/11 - 1655/08/19	المرة الثانية	استقال
44	مالك أحمد باشا	1651/08/05 -		عزل

		1651/08/21		
45	أباظه سيواش باشا	1651/08/21 . 1651/09/27	المرة الأولى	عزل
		1656/03/05 . 1656/04/25	المرة الثانية	عزل
		1687/09/18 . 1688/02/23	المرة الثالثة	قتل
46	كورجو محمد باشا	1651/09/27 . 1652/06/20		عزل
47	طورخونجو أحمد باشا	1652/06/20 . 1653/03/21		أعدم
48	خوجه درويش محمد باشا	1653/03/21 . 1654/10/28		عزل
49	إبشير مصطفى باشا	1654/10/28 . 1655/05/11		عزل وأعدم
50	أرميني سليمان باشا	1655/08/19 . 1656/02/28		عزل
51	غازي حسين باشا أو دلي (المجنون) حسين باشا	1656/02/28 . 1656/03/05		عزل
52	سيرنزان مصطفى باشا (مكث 4 ساعات)	1656/03/05 . 1656/03/05		عزل
53	بوينويرالي (مجروح الرقبة) محمد باشا	1656/04/26 . 1656/09/15		عزل
54	محمد كوبرولو	1656/09/15 . 1661/10/31		الوفاة
55	فاضل أحمد كوبرولو	1661/10/31 . 1676/10/19		الوفاة
56	مارزيفونلي قارا مصطفى باشا	1676/10/19 . 1683/12/25		عزل وأعدم
57	قارا إبراهيم باشا	1683/12/25 . 1685/11/18		عزل ثم أعدم
58	صاري سليمان باشا	1685/11/18 . 1687/09/18		استقال ثم أعدم
59	عياشلي إسماعيل باشا	1688/02/23 .		عزل

		1688/04/02		
استقال		1688/04/03 - 1689/11/07	تكرداغلي بكري مصطفى باشا	60
استشهد في الحملة العسكرية		1689/11/10 - 1691/08/19	فاضل مصطفى باشا كوبرولو	61
عزل وأعدم		1691/08/24 - 1692/03/21	عربجدجي علي باشا	62
استقال		1692/03/23 - 1693/03/17	مارفيزونلي حاجي علي باشا	63
عزل		1693/03/17 - 1694/03/...	بوزوكلو مصطفى باشا	64
عزل		1693/03/13 - 1695/04/22	سورملي علي باشا	65
قتل		1695/05/03 - 1697/09/11	ألماس محمد باشا	66
استقال		1697/09/17 - 1702/09/04	كوبرولو حسين باشا	67

Wikipedia The Free Encyclopedia: Liste des grands vizirs ottomans, http://fr.wikipedia.org/wiki/Liste_des_grands_vizirs_ottomans , 24 avril 2013 à 09:32.

Selcuk Aksin Somel: The A to Z of the Ottoman Empire, Op.cit, P IXXVIII – IXXX.



ملحق 4 : مخطط المؤسسة الحاكمة في الدولة العثمانية

أوغلو اكمال الدين احسان : الدولة العثمانية تاريخ و حضارة : تر ، صالح سعداوي ، ج1، مركز الابحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الاسلامية(ارسيكا)، استانبول، 1999،ص242.

المصادر و المراجع العربية

المصادر:

أبو السعود، العمادي الحنفي (ت982 هـ): **تفسير أبي السعود، أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تح: عبد القادر أحمد عطا، ج1، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ب ت.

الدولة العليّة العثمانية: **القانون الأساسي** [الدستور العثماني لسنة 1876]، مطبعة الآداب، بيروت، 1908.

السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة الحنفي (ت: 483هـ): **أصول السرخسي**، ج2، ب ط، دار المعرفة، بيروت، ب ت.

طاشكبري زاده (ت968هـ): **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، دار الكتاب العربي، بيروت، 1975.

الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد (ت 450 هـ): **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تح: أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989.

مرادجه دوسون: **نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية في عهد مرادجه دوسون**، تر: فيصل شيخ الأرض " رسالة قدمت إلى دائرة التاريخ، جامعة بيروت الأمريكية، لنيل شهادة أستاذ في العلوم "، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1942.

نظام الملك، حسين الطوسي (485هـ): **سياست نامه أو سير الملوك**، تح: يوسف حسين بكار، ط2، دار الثقافة، قطر، 1987.

المراجع:

ابراهيم بك حليم: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988.

الزركلي، خير الدين: **الأعلام**، الأجزاء:(1،2،3،4،6،7،8)، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.

المحامي، محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

أوزتونا، يلماز: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، تح: محمود الأنصاري، ج(1،2)، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، 1988.

أوزتونا يلماز: **المدخل إلى التاريخ التركي**، تر: أرشد الهرمزي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005.

أوغلو إكمال الدين إحسان: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، ج(2،1)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية(إرسيكا)، إستانبول، 1999.

أوغلي، خليل ساحلي: **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، بحوث ووثائق وقوانين**، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا)، استانبول، 2000.

إيفانوف نيقولاي: **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516 ـ 1574**، تر: يوسف عطا الله، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1988.

اينالجيك، خليل: **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر: محمد.م.الأرناؤوط،، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2002.

إينالجيك، خليل: **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، تر: عبد اللطيف حارس، ج1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

بارتولد: **تاريخ الترك في آسيا الوسطى**، تر: أحمد السعيد سليمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996.

برنارد لويس: **إسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية**، تر: سيد رضوان علي، ط2، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1982.

بروكلمان، كارل: **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

بنحادة عبد الرحيم: **العثمانيون، المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تق: عبد الرحمن المودن، ط1، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2008.

بيتر شوجر: بيتر شوجر: **أوروبا العثمانية (1354-1804)، في أصول الصراع العرقي في الصرب والبوسنة**، تر: عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1998.

شلبي، أحمد: **موسوعة التاريخ الإسلامي، الخلافة العباسية**، ج3، ط8، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1985.

صابان، سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، ب ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

عبد الرحيم مصطفى أحمد: **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.

كوثراني وجيه: **السلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

كوندوز أحمد آق وأوزتورك سعيد: **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، إسطنبول، 2008.

مونتران، روبير: **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ج1، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.

هاملتون جب وهارولد باون: **المجتمع الإسلامي والغرب**، تر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج1، دار المعارف، مصر، 1971.

ول ديورانت: **قصة الحضارة**، تر: زكي نجيب محمود وآخرين، ج(13،26،33)، ط2، دار الجيل، بيروت، 1988.

محمد شلتوت ، الاسلام عقيدة و شريعة ، دار الشروق ، بيروت ، ط 6، 1972 .

مصطفى محمد نجم الدين : الدساتير و القوانين العثمانية .. الجدور و التوجه الجديد ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعو كوبنهجن ، الدانمارك ، 2012.

طقوش، محمد سهيل : تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، دار النفائس ، بيروت ، 2008

عارف خليل ابوعيد و أورهان جانبولات : قوانين نامه في الدولة العثمانية ، كلية الشريعة و القانون ، الجامعة الاردنية ، الاردن ، 2009 .

الارشيف:

دليل الارشيف العثماني |: فهرس جامع لوثائق الدولة العثمانية في ارشيف رئاسة الوزراء التركية ، اعداد مجموعة من الباحثين الاتراك ، تر: صالح سعداوي ، تق : خالد أرن ، استانبول 2008م

المصادر والمراجع الأجنبية:

المصادر:

J.De Hammer:**Histoire De L'Empire Ottoman,Depuis Son Origine Jusqu'a Nos Jours**, Traduit De L'Allemand Par:J.J.Hellert,Tom 1, Bellizard, Paris, 1835.

________________ Tome (5,6) ,1836

Jean Thévénot: **Relation d'un voyage fait au Levant**, Louis Billaine, Paris, 1665.

M.Grassi(Alfio): **Charte Turque Ou Organisation Religieuse Civile et Militaire De L'Empire Ottoman**, Tom1, D'Ambroise Dupont, paris, 1826.

Mouradja.D'Ohsson:**Tableau Général De L'Empire Othoman**, T1, Monsieur, Paris, 1788.

المراجع:

3-ENCYCLOPEDIE DE L'ISLAMM : dictionnaire géographique , ethnographique et biographique des peuple musulmans . tome 7.s-z ; librairie c.clinck sieck . Paris 1934 ; Bibliothéque de l'université d'alger.

Albert Howe Lybyer : **The Government Of The Ottoman Empire In The Time Of Suleiman The Magnificent**,Cambridge Harvard University Press,London: Hrnry Frowde Oxford University Press,1913.

Ferdinand Hoefer :Nouvelle Biographie Générale depuis les temps les plus reculés j'jusqu'a nos jours , Tom27 ,Imprimeur –libraires De L'Institut De France,Paris,1858.

The Encyclopaedia of Islam. New Edition, Leiden, EJ. BRILL, Holland, Tome5, 1985.

________________ Tome 8, 1995

فهرس المحتويات